الفصل الخامس

علاقة سياسات التعليم الجامعى بالأبعاد المجتمعية والتصور المقترح

تمهيد:

المحور الأول : العلاقة بين سياسات التعليم الجامعى والأبعاد المجتمعية.

المحور الثانى : أهم نتائج تقويم علاقة سياسات التعليم الجامعى بالأبعاد المجتمعية .

المحور الثالث : تصور مقترح لتطوير سياسات التعليم الجامعى .

البحوث المقترحة.

الفصل الخامس

علاقة سياسات التعليم الجامعى بالأبعاد المجتمعية والتصور المقترح

تمهيد :

تناول الفصلان السابقان تحليل الوضع الراهن لكل من الأبعاد المجتمعية ، وسياسات التعليم الجامعى ؛ لكى تأتى بعد ذلك عملية تقويم علاقة تلك السياسات بالأبعاد المجتمعية فى ضوء أهداف ومتطلبات المجتمع ؛ وصولاً إلى مدى تحقيق سياسات التعليم الجامعى لهذه الأهداف فى ظل التغيرات المجتمعية المستمرة.

وتؤثر هذه الأحداث المجتمعية المتغيرة بصورة متلاحقة ، فى التعليم بصفة عامة والتعليم الجامعى بصفة خاصة . إضافة إلى معاناة التعليم الجامعى من مشكلات متعددة تتطلب ضرورة الإصلاح ، والتجديد ، والتطوير .

وتلجأ الدراسة إلى استخدام التقويم ، باعتباره العملية التى نشخص من خلالها الواقع ، ونحدد أوجه القصور ، والعمل على تلافيه ، ومن ثم القضاء عليه .

ويؤكد نعمان شحادة (٢٠٠٩) على أن التقويم يعد الآلية المناسبة ، التى تساعد الجامعة على التحول من جامعة تقليدية يسود فيها النمط التقليدى فى الإدارة ، والتدريس ، والبحث العلمى إلى مؤسسة تعليمية حديثة ، تسعى لتحقيق أهداف ، ومخرجات تعليمية ذات كفاءة عالية . وبالتالى تتبلور أهمية عملية التقويم فى تحقيق الآتى :

١- التأكد من مدى تحقيق سياسات التعليم الجامعى لأهداف المجتمع .أى مدى ملاءمة أهداف سياسات التعليم الجامعى لأهداف المجتمع.

٢- يساعد التقويم المؤسسة التعليمية على التأكد من مدى نجاحها فى تحقيق أهدافها ، ومخرجاتها التعليمية ، وهو بذلك يفتح أمامها الباب لتصحيح مسارها فى ضوء الأهداف ، التى وضعتها لنفسها.

٣- معرفة المدى الذى وصل إليه الطلاب فى اكتساب مهارات التعلم ، وغيرها من المهارات الأخرى، التى تمت تنميتها لديهم ، خلال دراستهم الجامعية.

٤- يساعد التقويم الجامعة بكافة مؤسساتها ، ووحداتها على أن تعيد النظر فى أهدافها ، وتعديلها، بحيث تكون أكثر ملاءمة للواقع الذى تعيشه المؤسسات التعليمية [١].

المحور الأول : العلاقة بين سياسات التعليم الجامعى والأبعاد المجتمعية :

تتناول الدراسة فى بداية هذا الفصل أهداف تقويم سياسات التعليم الجامعى ؛ وصولا إلى أهم المعايير التى سيتم فى ضوئها تقويم علاقة سياسات التعليم الجامعى بالأبعاد المجتمعية .

أهداف تقويم سياسات التعليم الجامعى:

تؤكد دراسة منى حسن بدوى (١٩٩٩) على أن تقويم سياسات التعليم الجامعى تهدف إلى الآتى :

١- معاونة مؤسسات التعليم الجامعى والعالى على تطوير أدائها ، وتحسين مدخلاتها ، وعملياتها ، ومخرجاتها.

٢- توفير معلومات موثوق بها يستفيد بها جميع الأطراف المرتبطة بمؤسسة التعليم الجامعى والعالى،ويشمل ذلك الطلاب ، وأولياء الأمور، وأجهزة التعيين والتشغيل للخريجين ، وأصحاب الأعمال،والأجهزة الحكومية ،ومؤسسات التمويل بل وأعضاء المؤسسة أنفسهم من أكاديميين وإداريين.

٣- بيان نواحى القوة والضعف فى سياسات التعليم الجامعى ؛حتى يتسنى التغلب على عوامل الضعف ، وأن نزيد من نواحى القوة،وبذلك يكون التقويم مثمرا ،وتكون المتابعة قائمة على أساس علمى سليم[٢].

إضافة لما سبق يشير محمد صبرى الحوت (١٩٨٩) إلى أن هناك ثلاثة اعتبارات تحكم النظرة إلى الأهداف عند تقويم السياسة التعليمية لبلد ما وهى :

١- انبثاق أهداف السياسة التعليمية من أهداف المجتمع،وأن تتسق مع أهدافه ؛ ضمانا للمواءمة المنشودة بين المجتمع ، وبين النظام التعليمى.وهذا ما تهدف إليه الدراسة الحالية ، حيث تُقَوِّم مدى تحقيق هذه المواءمة بين أهداف سياسات التعليم الجامعى ، وبين أهداف ومتطلبات المجتمع.

---

(١) نعمان شحادة: التعليم والتقويم الأكاديمى ، دار صفاء للنشر والتوزيع ، عمان،٢٠٠٩، ص ص ١٥٣-١٥٤.

(٢) منى حسن بدوى : تقويم أداء المعلم الجامعى فى ضوء نموذج أبعاد التعليم ، مؤتمر جامعة القاهرة لتطوير التعليم الجامعى "رؤية لجامعة المستقبل"، من ٢٢-٢٤مايو،الجزء (٣) ، ١٩٩٩م ، ص ١٠٠٣.

٢- تحديد أهداف السياسة التعليمية تعد مسألة قومية من شأنها أن تؤثر فى صياغة مستقبل أمة بأسرها، مما يقتضى ألا يكون تحديدها مسئولية فرد ، أو جهاز ، أو وزراء بعينها،وإنما عمل قومى يشارك فيه أكبر عدد من الأجهزة ، والمؤسسات ، والجماعات ، والأفراد.

٣- أهمية النظر إلى أهداف السياسة التعليمية على أنها أهداف تنتج ، وتتشكل نتيجة علاقة النظام التعليمي بقطاعات الحياة ، والتنمية . فهى ليست أهداف تربوية مجردة . من هنا تتضح أهمية الترابط ، والتكامل بين أهداف السياسة التعليمية سواء العامة منها ذات الطبيعة الفلسفية ، والثقافية ، والروحية ، أوالأهداف الاقتصادية ، أوالسياسية ، أوالاجتماعية ، أو الثقافية[١].

متطلبات تقويم علاقة سياسات التعليم الجامعى بالأبعاد المجتمعية :

ثمة متطلبات يتعين توافرها ، والتأكيد عليها ، وتتحدد فى الآتى :

١- تحديد الهدف من عملية التقويم : هذا الهدف يتمثل فى الآتى :

أ- تحديد مدى تحقيق سياسات التعليم الجامعى لأهداف المجتمع فى ظل الأبعاد المجتمعية المتغيرة بصفة مستمرة.

ب- تحديد مدى تأثير الأبعاد المجتمعية فى سياسات التعليم الجامعى بالسلب ، وبالإيجاب.

٢- أهمية عملية التقويم .

٣- تحديد المنهجية المتبعة فى التقويم ، والتى تتمثل فى تحديد المعايير العلمية لتقويم علاقة سياسات التعليم الجامعى بالأبعاد المجتمعية .

والمعيار: هو ما اتخذ أساساً للمقارنة والتقدير[٢]. ويتضمن مجموعة من المؤشرات .

أما المؤشر فإنه : مجموعة الإحصاءات المفردة ، أو المتراكمة ، التى تلخص العديد من المعلومات ، وتسمح بإصدار أحكام قيمية عن الظاهرة موضوع التقويم[٣].

---

(١) محمد صبرى الحوت : السياسة التعليمية فى مصرفى الثمانينيات ، مجلة التربية المعاصرة ، العددالثالث عشر، أكتوبر١٩٨٩، ص ١٢٣.

(٢) مجمع اللغة العربية : المعجم الوجيز ، وزارة التربية والتعليم ،القاهرة ، ٢٠٠٨ ،ص ٤٤٢ .

(١) قاسم على الصراف : القياس والتقويم فى التربية والتعليم ، دار الكتاب الحديث ، القاهرة ، ١٤٢٣هـ/٢٠٠٢م ، ص ٣٦٤.

ولكى تتم عملية التقويم بشكل موضوعى ، وتحقق الهدف منها تقوم الدراسة بالآتى :

١- عرض أهم الأهداف والمتطلبات ، التى يتطلع إليها المجتمع المصرى ، ويحتاجها لمواجهة المتغيرات المجتمعية الواقعية التى يعيش فيها فى وقتنا الراهن خاصة بعد الثورات العربية – ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ ، وثورة ٣٠ يونيو ٢٠١٣ – وما نتج عنها من تغيرات سياسية ، واقتصادية ، واجتماعية ، وثقافية . كذلك الوقوف على أهم الأهداف التى تقوم عليها سياسات التعليم الجامعى ، والتى من المفترض أن تكون منبثقة من أهداف المجتمع . وتوصلت الدراسة إلى هذه الأهداف من خلال تحليل الوضع الراهن لكل من الأبعاد المجتمعية وسياسات التعليم الجامعى فى الفصلين السابقين .

٢- تحديد معايير الحكم على علاقة سياسات التعليم الجامعى بالأبعاد المجتمعية فى ضوء أهداف المجتمع المصرى .

أهداف ومتطلبات المجتمع :

الأهداف المجتمعية :

توجد عدة أهداف يأمَلُها المجتمع ، والتى نتجت من تحليل الأبعاد السياسية ، والاقتصادية ، والاجتماعية ، والثقافية المنبثقة من الوضع الراهن للمجتمع المصرى ، وتتبلور فى الأهداف الآتى :

١- ثبات واستقرار السياسات العامة للدولة .

٢- تفعيل المسار الديمقراطى ،الذى يقوم عليه النظام السياسى.

٣- تحقيق الاستقرار فى السياسات الاقتصادية .

٤- إرتفاع معدلات النمو الاقتصادى ، ومن ثم تحقيق تنمية اقتصادية .

٥- المحافظة على النسق القيمى الإيجابى للمجتمع المصرى .

٦- القضاء على الفقر والبطالة ، بما يؤدى إلى تحقيق العدالة الاجتماعية ، وتكافؤ الفرص والمساواة .

٧- تقوية الوازع الدينى القائم على الأسس الصحيحة للدين لدى الشباب ؛ لمحاربة جرائم العنف ، والإرهاب المنتشر فى وقتنا الراهن .

٨- المحافظة على الهوية الثقافية ، وقيم الانتماء لدى الشباب.

٩- إقامة مجتمع علمى معرفى قادر على ملاحقة المعارف المتقدمة من خلال الأبحاث العلمية المتطورة.

أهداف سياسات التعليم الجامعى :

توصلت الدراسة إلى مجموعة من الأهداف الناتجة من تحليل الوضع الراهن لكل من سياسة التمويل ، وسياسة القبول ، وسياسة تطوير البحث العلمى ، والتى تتبلور فى الأهداف الآتية :

١- زيادة نسبة الإنفاق على التعليم من الإنفاق العام للدولة .

٢- تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص ، ومراعاة ميول ، وقدرات ، ومهارات الطلاب فى سياسة قبولهم بالتعليم العالى والجامعى.

٣- تطوير البحث العلمى ، بما يؤدى إلى تكوين مجتمع متقدم يستطيع مسايرة المجتمعات المتقدمة ، وليس اللحاق بها فقط .

عناصر المعايير ومؤشرات قياسها :

اعتمدت الدراسة فى اشتقاقها لعناصر الحكم على علاقة سياسات التعليم الجامعى بالأبعاد المجتمعية ، فى ضوء أهداف المجتمع المصرى على الآتى :

١- الأدبيات التى تناولت واقع الأبعاد المجتمعية للمجتمع المصرى ، وواقع كل من سياسة التمويل ، وسياسة القبول ، وسياسة تطوير البحث العلمى .

٢- تحليل الدراسة لكل من الأبعاد المجتمعية ، وسياسات التعليم الجامعى فى ضوء الواقع الراهن خاصة بعد الثورات العربية ، وثورة ٢٥يناير٢٠١١- ثورة ٣٠ يونيه ٢٠١٣ ، ، وما نتج عنها من تغيرات مستمرة .

٣- الأهداف المنبثقة من تحليل كل من الأبعاد المجتمعية ، وسياسات التعليم الجامعى.

وتتمثل عناصر المعايير ومؤشراتها فى الآتى :

المعيار الأول: وجود علاقة إيجابية بين ارتفاع معدل النمو الاقتصادى ، وسياسة التوسع فى القبول.

ويؤكد هذا المعيار المؤشرات الآتية :

١- التوسع فى إنشاء المزيد من الجامعات.

٢- إرتفاع معدل القيد بالتعليم الجامعى .

٣- زيادة عدد أعضاء هيئة التدريس ؛ لمقابلة الزيادة فى معدلات قيد الطلاب.

المعيار الثانى: وجود ارتباط بين تحلى الطلاب بالقيم ، وتحقيق مبدأ تكافؤ الفرص عند القبول بالجامعات .

ويتحقق هذا المعيار من خلال المؤشرين الآتيين :

١- تقوم وزارة التربية والتعليم باتخاذ إجراءات مشددة لمنع الغش بالامتحانات النهائية للثانوية العامة .

٢- يوجد اهتمام بقضايا القيم فى التعليم قبل الجامعى ، وأيضا التعليم الجامعى .

المعيار الثالث : وجود نظم متطورة لتقييم طلاب الثانوية العامة ، تراعى الميول ، والمهارات، والقدرات العلمية ، والعقلية للطلاب ؛ تمهيداً لقبولهم بالتعليم الجامعى .

يؤكد هذا المعيار المؤشر الآتى :

– يوجد تناسب فى أعداد الطلاب المقبولين بالأقسام ، والكليات العملية مع الأقسام ، والكليات النظرية .

المعيار الرابع : ارتفاع معدل النمو الاقتصادى وزيادة الإنفاق على التعليم ، ومن ثم تحقيق جودة العملية التعليمية .

يدل على ذلك المؤشر التالى :

–يزيد النمو الاقتصادى من الأموال التى تصرف على التعليم الجامعى ، بما يحقق كفاءته ، وكفاءة مخرجاته.

المعيار الخامس: وجود ارتباط بين المحافظة على النسق القيمى للمجتمع ، ومواجهة الفقر ، والبطالة .

ويتحقق هذا المعيار من خلال المؤشرالآتى :

– تحدث العديد من الجرائم بسبب الفقر ، والبطالة .

المعيار السادس : وجود ارتباط بين زيادة النمو الاقتصادى ، وتطوير البحث العلمى .

يتحقق هذا المعيار من خلال المؤشرين التاليين :

١- يزيد النمو الاقتصادى من الأموال التى تنفق على تطويرالبحث العلمى .

٢- تحديث المكتبات الجامعية بالصورة التى تواكب ثورة المعلومات

المعيار السابع : وجود ارتباط بين هيئات البحث ، والبيئة المحيطة .

ويتحقق هذا المعيار من خلال المؤشر الآتى :

- يتم توظيف البحث العلمى فى حل مشكلات المجتمع ، وإحداث التنمية القومية .

المعيار الثامن – وجود مجتمع علمى معرفى قائم على البحث العلمى .

يتحقق هذا المعيار من خلال المؤشرات الآتية :

١- تؤدى الجامعات دوراً هاماً فى إنتاج المعرفة ، ونشرها من خلال البحوث العلمية .

٢- تنوع مصادر المعلومات داخل الجامعات.

٣- تزيد المنشورات العلمية ، وبراءات الاختراع من نشاط البحث العلمى ، والتطور التقنى.

ثانياً: تقويم علاقة سياسات التعليم الجامعى بالأبعاد المجتمعية :

لكى نقوم بتقويم هذه العلاقة لا بد أن نقوم بعملية التقييم أولاً ، التى تقوم على تحليل كل مؤشر؛ للوصول إلى نقاط الضعف والقوة المتعلقة بكل معيار.

المعيار الأول : وجود علاقة إيجابية بين ارتفاع معدل النمو الاقتصادى ، وسياسة التوسع فى القبول

المؤشر الأول: التوسع فى إنشاء المزيد من الجامعات.

يحتاج التوسع فى إنشاء الجامعات إلى المزيد من الأموال المخصصة للإنفاق على التعليم ؛ مما يستلزم زيادة معدل النمو الاقتصادى ، أى حدوث تنمية اقتصادية ، تؤدى إلى هذا النمو .

وبالنظر إلى الواقع نجد أن هناك إقبال كبير على التعليم ، مما يمثل تحديا أمام صانعى السياسة التعليمية ، يتمثل فى توفير التعليم بالكم ، والكيف المطلوبين لهذه الأعداد الكبيرة من السكان من خلال إنشاء أعداد كبيرة من الجامعات ؛ لاستيعاب الزيادة الحالية والمستقبلية فى عدد الطلاب .

ويعد عقد السبعينيات من القرن الماضى ، بمثابة النقلة الكمية الملحوظة فى تاريخ الجامعات المصرية ؛ إذ أُنشِئت خلال الفترة ما بين عامى (١٩٧٢-١٩٧٦) سبع جامعات ، ثم أضيفت ست جامعات .

وفى الوقت الحالى فى عام ٢٠١٢ / ٢٠١٣ ، أصبحت هناك زيادة كبيرة فى عدد الجامعات ، فبعد أن كان عدد الجامعات المصرية (١٩) جامعة أصبحت فى عام ٢٠١٢/٢٠١٣م

(٢٤) جامعة وهى ؛ جامعة القاهرة ،وأسيوط ، والأزهر، وطنطا ، وحلوان ، وقناة السويس ، وعين شمس ، والإسكندرية ، والمنصورة ، والزقازيق ، والمنيا ، والمنوفية ، وجنوب الوادى ، والفيوم ، وبنى سويف ، وكفر الشيخ ، وبنها ، وسوهاج ، وبورسعيد ، ودمنهور، والسويس ، ودمياط ، وأسوان ، وجامعة السادات.

وتم استقلال فروع وإعلان إنشائها جامعات ، فكانت على هذا النحو :

١- تم فصل جامعة السويس عن جامعة قناة السويس ، ابتداء من عام ٢٠١١ / ٢٠١٢.

٢- تم فصل جامعة دمياط عن جامعة المنصورة ، ابتداء من عام ٢٠١١/ ٢٠١٢.

٣- تم فصل جامعة أسوان عن جامعة جنوب الوادى ، ابتداء من عام ٢٠١١/ ٢٠١٢ .

٤- تم فصل جامعتى الفيوم ، وبنى سويف عن جامعة القاهرة ، وجامعة كفر الشيخ عن جامعة طنطا ، ، وجامعة بنها عن جامعة الزقازيق ، اعتبارا من العام الدراسى ٢٠٠٥/ ٢٠٠٦.

٥- تم فصل جامعة بور سعيد عن جامعة قناة السويس ، ابتداء من عام ٢٠٠٩/٢٠١٠ [١].

وبالرغم من هذه الزيادة فى عدد الجامعات من خلال استقلال الفروع – كما وضحنا– دون إنشاء جامعات جديدة، إلا أن هذا الأمر لم يُحسِّنْ من سياسة التوسع فى القبول ؛ نظرا للزيادة فى الإقبال على التعليم خاصة مع الزيادة السكانية ، وزيادة الطلب المجتمعى على التعليم العالى ، والجامعى .

وجاء فى تقرير المجلس القومى للتعليم والبحث العلمى والتكنولوجيا (٢٠٠٤) ، بأن معدل عدد الجامعات طبقا لعدد السكان ، يقدر بجامعة واحدة لكل مليون من السكان ، ويصل فى بعض المجتمعات إلى اقل من نصف مليون ، وهو ما جعل التقرير يدعو إلى تخصيص جامعة لكل مليون مواطن[٢].

---

(١) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء : الكتاب الإحصائى السنوى – التعليم ، مطابع الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ، جمهورية مصر العربية ، إصدار سبتمبر٢٠١٣/ ٢٠١٤ .

(٢) رئاسة الجمهورية ،المجالس القومية المتخصصة :تقرير المجلس القومى للتعليم والبحث العلمى والتكنولوجيا ،الدورة الحادية والثلاثون ٢٠٠٣-٢٠٠٤ ، القاهرة ،٢٠٠٤، ص ٢٣٠.

ويؤكد أيضا مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار(٢٠٠٥) أنه وفقا للمعايير العالمية ، من المفترض أن تكون هناك جامعة لكل مليون نسمة [1]. إلا أن الواقع لا يحقق هذه المعادلة ، إضافة إلى أنه مع الزيادة السكانية المرتفعة يصبح مسلسل العجز فى عدد الجامعات فى ازدياد شديد ؛ مما يضر بالعملية التعليمية ؛ لعدم وجود الإمكانيات المادية اللازمة لإنشاء المزيد من الجامعات الحكومية . ويتضح ذلك من خلال الشكل البيانى الآتى :

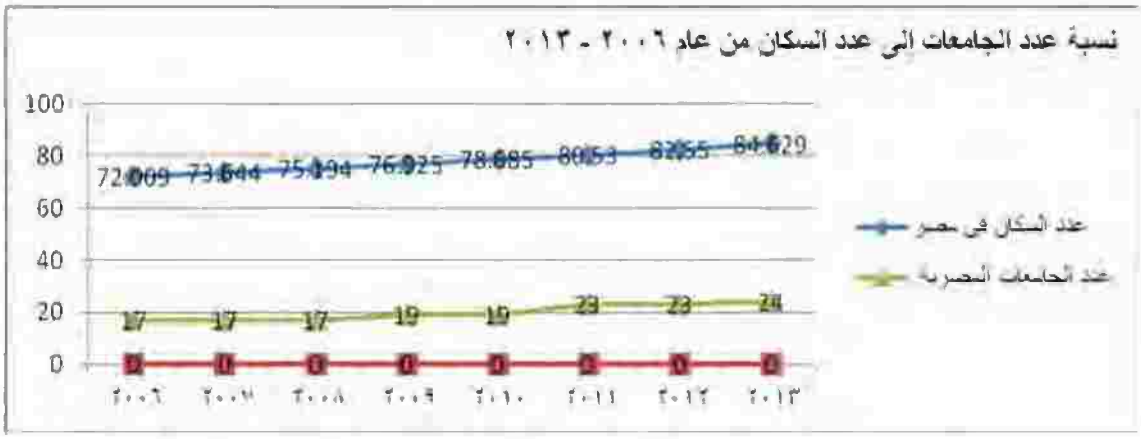

شكل (٤٤): تطور نسبة عدد الجامعات إلى عدد السكان من عام ٢٠٠٦- ٢٠١٣.

- المصدر : - الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء:الكتاب الإحصائى السنوى – التعليم ،إصدار سبتمبر٢٠١٣/ ٢٠١٤.
- المجلس الأعلى للجامعات ، مركزبحوث تطويرالتعليم الجامعى ،إدارة الإحصاء : بيان بعدد الجامعات المصرية من عام ٢٠٠٦-٢٠١٣، المجلس الأعلى للجامعات ، القاهرة ،٢٠١٣.
- من إعداد الباحثة .

يتضح من الشكل البيانى السابق ثبات عدد الجامعات فى بعض السنوات ، فكانت (١٧) جامعة أعوام ٢٠٠٦ ،و٢٠٠٧،و٢٠٠٨ ، ثم زادت إلى(٢٤) جامعة عام (٢٠١٣) ، وهى ليست بالزيادة الكافية مع الزيادة السكانية الكبيرة ، والتى وصلت عام ٢٠١٣ إلى (٨٤،٦٢٩) مليون نسمة .

المؤشر الثانى: إرتفاع معدل القيد بالتعليم الجامعى .

تشير سعاد محمد عيد (٢٠١٠) إلى أنه مع تطور النظرة إلى التعليم ، باعتباره حق إنسانى تكفله الدولة ويصونه المجتمع إيماناً بأهميته بالنسبة للفرد والمجتمع من أجل البقاء فى عالم تزيد فيه حدة التنافس فى إطار اقتصاد عالمى يتغير بسرعة ، ويتطلب من كل دولة توجيه

([1]) مجلس الوزراء ، مركزالمعلومات ودعم اتخاذ القرار:تشجيع القطاع الخاص على تقديم الخدمات التعليمية فى مرحلة التعليم الجامعى والعالى ، القاهرة ، سبتمبر ٢٠٠٥، ص ١٢.

أقصى الموارد لتعزيز فرص التعليم لأفرادها ، وتدريبهم ، وتكوين مهاراتهم لمواكبة فرص العمل ، التى تنجم عن الجديد ، والمتجدد فى العلم ، بالإضافة إلى النمو السكانى المتزايد عام بعدآخر ؛ مما ينتج عنه زيادة الإقبال على التعليم[1].

وقد زاد عدد الطلاب المقيدين بالجامعات المصرية ، حتى وقتنا الحاضر، وهو ما وضحته الدراسة فى الفصل الرابع .مما سبق نجد أن الزيادة السريعة فى أعداد الطلاب بالتعليم العالى والجامعى ، سوف تؤثر تأثيراً سلبياً على جودة العملية التعليمية على هذا النحو :

١- من المتوقع أن يتدهور الإنجاز ، الذى يحققه الطلاب فيما يخص نتائج التعلم المقصود من مختلف البرامج التعليمية نتيجة للزيادة المستمرة فى معدل التحاق الطلاب بمؤسسات التعليم العالى .فيعانى الطلاب الخريجون قصوراً فى المهارات الشخصية ، والمهارات المتعلقة بالمواد التى درسوها ،والمهارات اللازمة للعمل.

٢- عدم إلتزام الكليات إلتزاما كافيا باتباع طرق التعليم ، التى تمكن الطلاب من تحقيق نتائج التعلم المقصودة ، وأنها لا تلتزم أيضا بتوفيرمواصفات المواد على نحو منتظم.

المؤشر الثالث: زيادة عدد أعضاء هيئة التدريس ؛ لمقابلة الزيادة فى معدلات قيد الطلاب.

من خلال تحليل الجداول الإحصائية التى توضح أعداد أعضاء هيئة التدريس ، ونسبتهم إلى الطلاب فى الفصل الرابع ، تم التوصل إلى أن نسب الطلاب إلى أعضاء هيئة التدريس بالتعليم الجامعى المصرى أعلى من مثيلاتها فى التعليم الجامعى بالدول المتقدمة والدول الأقل تقدما. مما يدل على أن الزيادة الكبيرة فى أعداد الطلاب بالنسبة لأعداد أعضاء هيئة التدريس ، تجعل من الصعب على الجامعات تأدية رسالتها بالجودة المطلوبة ؛ حيث أصبحت القدرة المكانية عاجزة عن استيعاب هذه الأعداد ، وأصبحت المعامل والتجهيزات والمكتبات غير كافية لها أيضا .

ويوضح تقرير تقييم نتائج مشروع تطوير التعليم العالى والجامعى (٢٠٠٧) أن زيادة عدد أعضاء هيئة التدريس سيسمح لهم بالتدريس لمجموعات صغيرة ، مع الاستعانة بوسائل إيضاح متطورة ، وتبادل الأدوار ، وطرق التقييم القائمة على حل المشكلات .وكلها أمور تحتاج إلى زيادة الإنفاق أولاً على التوسع فى إنشاء المزيد من الجامعات ؛ لاستيعاب الأعداد المتزايدة من المقبولين ، والمقيدين . كذلك لزيادة أعداد أعضاء هيئة التدريس ، وتقديم الرواتب ، التى

---

(١) سعاد محمد عيد محمد نصر:تخطيط سياسة التعليم قبل الجامعى فى ضوء بعض التحديات المعاصرة دراسة تقويمية ، مرجع سابق،ص ١٠٩.

تتناسب مع خبراتهم العلمية ؛ مما يؤدى فى النهاية إلى جودة العملية التعليمية ، وجودة المخـــرج التعليمى ، وهو ما يهدفه المجتمع(١).

جدول (٥٧): تقييم نتائج مشروع تطوير التعليم العالى والجامعى عام ٢٠٠٧.

المؤشرات	النسبة الإجمالية	النسبة قبل المشروعات	النسبة أثناء المشروعات وبعدها	معدل التغير
أساتذة يدرسون لمجموعات صغيرة	٪٥٩,٦	٪٢٨,٢	٪٤٨,٤	٪٢٠,٢
أساتذة يستعينون بالتكنولوجيا أثناء التدريس (كجهاز عرض البيانات والحواسيب الآلية ....إلخ	٪٥٣,٥	٪١٤,٧	٪٤٤,٥	٪٢٩,٨
أساتذة يستعينون بالأفلام فى التدريس	٪٢٣,٧	٪١٣,٠	٪١٥,٤	٪٢,٤
أساتذة يلجأون لطرق جديدة أخرى	٪٣٤,١	٪١٢,٤	٪٢٤,١	٪١١,٧

- المصدر: وزارة التعليم العالى : ملخص التقرير الوطنى ، وحدة التخطيط الاستراتيجى ، جمهورية مصر العربية ، ٢٠٠٨.

يتضح من الجدول السابق أهمية التدريس لمجموعات صغيرة من الطلاب ، مع توفير الإمكانيات المادية الحديثة المستخدمة فى عملية التدريس ؛ مما يؤدى إلى جودة التعليم الجامعى.

المعيار الثانى : وجود ارتباط بين تحلى الطلاب بالقيم ، وتحقيق مبدأ تكافؤ الفرص عند القبول بالجامعات .

المؤشر الأول: تقوم وزارة التربية والتعليم باتخاذ إجراءات مشددة؛ لمنع الغش بالامتحانات النهائية للثانوية العامة .

يعد الغش فى الامتحانات مشكلة تعليمية وتربوية ودينية وقيمية ، لا تقتصر أضرارها على المدرسة بل تمتد آثارها إلى أخلاق الفرد ، والمجتمع ، وسوق العمل . من هنا قام علماء الاجتماع بدراسة ظاهرة الغش ، ومعرفة أسبابها ، وآثارها . ولتفسير هذه الظاهرة فى ضوء النظريات الاجتماعية ، فإن نظرية " التقليد الاجتماعى" تشير إلى أن التقليد هو أساس تعلم السلوك بوجه عام .فالتلميذ قد يتعلم من أقرانه ،أو أقربائه ممن يفوقونه بالسن طرق الخداع وأساليب وألاعيب الهروب من الدراسة ،والتسويف فى أداء التكاليف المدرسية ، ثم يتخذ ذلك السلوك بعد الاعتياد عليه طريقة يتعامل بها مع التحديات الدراسية ؛ مما يقلل فرص تنمية المهارات الدراسية عند الطالب(٢).

---

(١) وزارة التعليم العالى : ملخص التقرير الوطنى، مرجع سابق ، ص ٢٩.

(2) Nath , L and Novaglia , M ؛ Cheating on Multiple – Choice Exams : Monitoring , Assessment , and an Optional Assignment , College Teaching , 2009 , p . 8

وتؤكد لطيفة حسين الكندرى (٢٠١٠) على وجود عدة أسباب للوقوع فى الغش منها :

١- الخوف من الرسوب بالامتحان ، ورغبة الطالب فى الحصول على معدل مرتفع من الدرجات.

٢- دور المناخ المدرسى فى تشكيل المخرجات التعليمية ، والعادات المكتسبة سلباً وإيجاباً ، والتأثر بالقيم السائدة فيه .

وتحاول وزارة التربية والتعليم وضع إجراءات مشددة لمنع الغش من خلال تفتيش الطلاب قبل دخول لجان الامتحانات ، باستخدام أجهزة حديثة للكشف عن وجود التليفونات المحمولة ، التى يستخدمها الطلاب فى الغش ، كذلك الرقابة المشددة فى لجان المراقبة الداخلية ، وتلقى شكاوى أولياء الأمور داخل الوزارة من حالات الغش بداخل بعض اللجان . ومع ذلك لم تستطع الوزارة التخلص بشكل نهائى من هذه الظاهرة . من هنا لا بد من تغيير القيم الداخلية للطلاب ، فالله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم .

المؤشر الثانى: يوجد اهتمام بقضايا القيم فى التعليم قبل الجامعى ، وأيضا التعليم الجامعى .

يعيش المجتمع المصرى بين نوعين من القيم ، والمفاهيم ، فهناك القيم التى تمثل عنصر الأصالة فى ثقافتنا ، والتى ورثها المجتمع نتيجة لتراثه الثقافى الطويل ، والمفاهيم والقيم الجديدة الناشئة عن التطور العلمى والتكنولوجى ، والانفتاح على العالم الحديث . وينعكس هذا التناقض على قيم ، وسلوكيات الشباب الجامعى فى مختلف جوانب حياته الشكلية كالملبس ، وعادات الطعام ، وتمضية وقت الفراغ ، والموضوعية ، كالأفكار ، والاتجاهات النفسية والثقافية الخاصة(١).

ويتفق علماء الاجتماع ، والأنثروبولوجيا على كون القيم مجموعة من المفاهيم ، التى يحملها الفرد ، أو الجماعة تجاه ما هو مرغوب فيه ، وهى تمكن الفرد من الاختيار بين وسائل وغايات عديدة لإنجاز أفعاله ؛ ، بحيث تعمل القيم كموجهات لتحقيق الغايات المشروعة للأفعال الاجتماعية(٢).

---

(١) السيد سلامة الخميس : الجامعة والسياسة فى مصر دراسة نظرية وميدانية عن التربية لسياسة شباب الجامعات ،دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر،الإسكندرية ، ٢٠٠٠م ، ص ١٦٨.

(٢) مجلس الوزراء ، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار: برنامج القضايا الاجتماعية .. قيم التنمية ، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار،مجلس الوزراء،القاهرة ٢٠١٠م ، ص ١٠.

ومن ثم فهى تُعَدُّ بمثابة أطر عامة حاكمة لسلوك الأفراد ، تحثهم على بعض الممارسات ، وتصدهم عن أخرى . ويرتبط تحقيق التنمية ، والرخاء فى أى مجتمع بمجموعة من الممارسات والأفعال الاجتماعية ، التى تعكس النسق القيمى السائد فى المجتمع . ومن هذا المنطلق أصبحت " القيم " متغيراً أصيلاً لدى معظم الاتجاهات النظرية المفسرة لظاهرة التنمية ، والتخلف ، ومحكاً مشارا إليه بشكل ، أو بآخر فى إطار تفسير التنمية[1].

ويتساءل ماجد عثمان (٢٠٠٩) ما الذى جرى للإنسان المصرى فى السنوات الأخيرة ؟ وما الذى قلب سلوكه ، ونظام قيمه رأساً على عقب ، وبدله من حال إلى حال ؟ حتى نكاد نترحم على الأخلاق الضائعة ، وننعى القيم النبيلة ؟ ونتساءل فى ألم وحسرة عن قيم الصدق ، والأمانة ، والشهامة ، والتسامح ، والنجدة ، والعدالة ، ونكران الذات ، والإيثار ،والإتقان ، والمهارة ، واحترام العمل ، والإدخار. فقد أخلت هذه القيم الطريق لقيم سلبية هابطة ودخيلة على الشخصية المصرية مثل : قيم النفاق ، والنفعية ، والوصولية ، والتواكل ، والصعود على أكتاف الآخرين ، والتعصب الأعمى ، والميل إلى العنف ،والفساد ، فضلاً عن الإهمال ، وفقدان فضيلة الإتقان والتجويد ، واحترام قيمة العمل ،وشيوع الاستهلاك المفرط[2].

وتشير دراسة أجراها معهد التخطيط القومى (٢٠٠٨) إلى تغير نسق القيم فى المجتمع المصرى ؛ حيث انتشار قيم اللامبالاة ، والتواكل ، والاسترخاء ، والفردية . وتعرض قيم الانتماء الوطنى لأعراض الهزال والضمور فكراً ، وسلوكاً ، وتوجهاً ؛ مما أدى إلى تشوهها ، واتساع مظاهر الفساد الإدارى والمجتمعى ،واهتزاز قيم تحديد الحقوق والواجبات ، وتنامى قيم الفهلوة ، وتعاظم جوانب التحايل فى نسق يعبر عن النجاح لمن يتبنى تلك القيم ، وشيوع مظاهر التفسخ الاجتماعى ، والأثرة المتمثلة فى السعى للخلاص الفردى ، والفئوى ، ونمو قيم العنف ، وقيم الانسحاب، والاغتراب ، وقيم التفكير الخرافى ، وانعدام قيم التفكيرالعقلانى ، أو الموضوعى ، والعلمى ، وبروز أهمية القيم المتعلقة بالعلاقات الشخصية فى التقدير والحكم ،والتصرف . وتكريس قيم الانتهازية ، والسعى للكسب السريع بطرق غير مشروعة .وجعل

---

(١) مجلس الوزراء ، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار: برنامج القضايا الاجتماعية .. قيم التنمية ، مرجع سابق ،ص ١٢.

(٢) ماجد عثمان: تقديم فى محمد إبراهيم منصور وسماء سليمان (تحرير): أجنحة الرؤية ،نحو نسق إيجابى للقيم الاجتماعية تحلق بالمصريين إلى أفق الرؤية المستقبلية لمصر (٢٠٣٠) دراسة تحليلية نقدية ، مركز الدراسات المستقبلية التابع لمركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار ، مجلس الوزراء ، القاهرة ، ٢٠٠٩ ، ص١١.

الانتهازيين من بين النماذج للقدوة فى سبيل الثروة ، والمكانة ، والسلطة ، والجاه لشرائح كثيرة فى المجتمع. وانزواء قيم الممارسة ، والمشاركة ، والاكتفاء بردود الأفعال ، وبالإذعان ، والكتمان دون المواجهة الجادة والمصارحة لمطالب التغيير الإيجابى ، والتجديد ، والتقدم لتحديث المجتمع ؛ مما أشاع ثقافة الصمت ، وعجز الحيلة عن مواجهة الواقع فى معظم الأحوال(١).

ويشهد الواقع فى مصر حالياً مشكلات شبابية حادة تتخذ صوراً مختلفة ، من حيث مضمونها وحدتها خاصة اهتزاز القيم ، واضطراب المعايير الاجتماعية والأخلاقية ؛ الأمر الذى يتمثل بوضوح فى تزايد ألوان الإنحراف ، وانتشار صور من السلوك لم تكن مألوفة من قبل ؛مما يهدد الأمن والاستقرار فى المجتمع .ولذلك فإن تنمية القيم ، تعتبر ضرورة قومية خاصة بين شباب الجامعة من خلال تحريرهم فكرياً ، واجتماعياً ، ، وسياسياً من المعوقات ، التى تحول دون تنمية القيم لديهم(٢).

وبالنظر إلى قضية القيم فى التعليم قبل الجامعى ، نجد أن هناك ضعف فى برامج إعداد المعلمين لمهنة التعليم ؛ حيث يتم التركيز على الجوانب الفنية ، والتنظيمية لعملية التعلم ،مع إهمال واضح لقضايا التربية القيمية ، والقيم التربوية .وبالتالى فإن خريجى الجامعة سوف ينتشرون فى مواقع العمل فى المهن المختلفة ، ويحملون معهم إلى هذه المواقع ما اكتسبوه من قيم ، فضلاً عن ذلك أن منظومة القيم ، التى تستقر لدى طلبة الجامعة سوف تؤثر تأثيراً مباشراً فى ممارساتهم فى الحياة عند بناء الأسرة ، وتنشئة الأجيال الجديدة(٣).

أما القيم فى التعليم الجامعى ، فنشأت معظم مؤسسات التعليم العالى فى أول عهدها فى العالم الإسلامى وفى الغرب على أساس مرجعية دينية ؛ لذلك كانت الخبرات التعليمية – المنهجية واللامنهجية – تتوحد فى أهدافها ، وتتكامل فى نشاطاتها لتخريج نخبة متعلمة تتمتع بقدر من الحكمة والمسئولية الأخلاقية ، وتتميز بمنظومة قيمية رفيعة .لكن التجزئة المتواصلة للمعرفة إلى ميادين التخصص الأكاديمى ، والتطور الذى طرأ على الجامعات أديًا إلى ضعف

---

(١) معهد التخطيط القومى : الإسقاطات القومية للسكان فى مصرخلال الفترة (٢٠٠٦-٢٠٣١) ، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية ،رقم (٢٠٨) ، معهد التخطيط القومى ،القاهرة ،سبتمبر ٢٠٠٨م ، ص ٥٨.

(٢) المرجع السابق ، ص ٦٢.

(3) Hutchings, Pat and Park, Menlo, Ethics of Inquiry, Issues in Teaching and Learning, Los Angeles, CA, Camegie Foundation for the Advancement of Teaching, 2002, P.38.

واضح فى اهتمام المناهج الجامعية والأساتذة بالبناء الأخلاقى للطلبة .ومع ذلك تبقى الأهداف المعلنة للتعليم الجامعى تدور حول تطوير الشخصية المتكاملة للطالب ليس فقط فى مجال القدرة العقلية ، وإنما فى توظيف هذه القدرة العقلية فى مجالات النمو الشخصى ،والاجتماعى ، والسياسى ، والأخلاقى(١).

أما التعليم الجامعى الحديث ، فقد بدأ فى المجتمعات العربية فى النصف الأول من القرن العشرين فى صورة بدايات متواضعة . ومثّل خريجوه نخبة محدودة فى المجتمع ، من حيث عددها ، وأثرها ،ثم شهد الربع الأخير من القرن العشرين توسعاً كبيراً فى التعليم الجامعى ، تزايدت معه أهمية موقع الجامعة فى إعداد الأفراد للحياة ، وللعمل المتخصص فى قطاعات الخدمة العامة ، والإنتاج ، والتنمية الوطنية . ولم يقتصر الهدف المعلن للتعليم الجامعى على تزويد الطلبة بالمعلومات ، والمعارف المتخصصة ، وإكسابهم المهارات الفنية والعملية ،بل استمر هذا التعليم فى تأكيده على أهمية تطوير القيم الشخصية ، والاجتماعية ، والمهنية(٢). وبالتالى إذا كان خريجو الجامعات يمارسون عملهم فى المجتمع على أساس ما تزودوا به من معارف ، ومهارات متخصصة ،فإن ذلك يتم فى إطار من القيم التى تحدد سلوكهم ، وتوجهاتهم نحو الحياة ، ونحو المجتمع .

ويأخذ الطالب الجامعى فى التعامل مع القيم بطريقة مختلفة عن تعامله معها فى البيئة الأسرية ، والبيئة المدرسية ؛ حيث تسود فيهما عمليات التكيف الاجتماعى ، وتؤثر قوى تشرب القيم بطريقة غير واعية على حين يشعر الطالب الجامعى بالاستقلالية فى التفكير، واتخاذ القرارات ، والاختيار الواعى للتوجهات القيمية. فمن المتوقع أن تكون القيم أول ما يتعرض للتغيير فى الحياة الجامعية ؛حيث تتزعزع منظومة القيم التى كانت سائدة فى مرحلة ماقبل الجامعة ، ويعاد تشكيلها(٣). وعليه فليس من المستغرب أن تحاول كل الأيديولوجيات المتصارعة فى المجتمع التأثير فى قيم الشباب الجامعى ؛ لتكون أساس التغيير فى المجتمع.

---

(١) السيد سلامة الخميس : الجامعة والسياسة فى مصر دراسة نظرية وميدانية عن التربية لسياسة شباب الجامعات ، مرجع سابق،ص ٩٣.

(٢) المرجع السابق ،ص ١٠٢.

(3) Kezar, Adranna and Associates ؛ Higher Education for the Public Good : Emerging Voices from a National Movement, San – Francisco, CA: Jossey-Bass, 2005, p. 23

المعيار الثالث : وجود نظم متطورة ؛ لتقييم طلاب الثانوية العامة تراعى الميول ، والمهارات ، والقدرات العلمية ، والعقلية للطلاب؛ تمهيداً لقبولهم بالتعليم الجامعى .

مؤشره: يوجد تناسب فى أعداد الطلاب المقبولين بالأقسام ، والكليات العملية ، مع الأقسام والكليات النظرية

ترى الدراسة بدايةً أهمية وجود نظم قادرة على التعرف على ميول ، وقدرات الطلاب بشكل وأسلوب موضوعى ؛ بحيث يكون توزيعهم من خلال سياسة القبول على الكليات العملية والكليات النظرية بشكل يتناسب مع قدراتهم ، ومهاراتهم ، واستعدادهم ، دون الاعتماد فقط على مجموع درجات الثانوية العامة . ولكن الواقع أن هناك إقبالاً شديداً على الكليات النظرية ، مع إهمال الكليات العملية ؛ مما يمثل خللاً فى سياسات القبول التى وضعتها الدولة. ويتضح ذلك من خلال النظر إلى أعداد الطلاب المقبولين بجامعات مصر عن طريق مكتب التنسيق ، موزعين حسب نوع ، ونظام الدراسة ، ونوع الكلية من عام (٢٠١٠ حتى عام ٢٠١٣) فى الجدول التالى :

جدول (٥٨): أعداد الطلاب المقبولين بجامعات ج.م.ع عن طريق مكتب التنسيق موزعين حسب نوع ونظام الدراسة ونوع الكلية فى الأعوام (٢٠١٠/ ٢٠١١ - ٢٠١٢/ ٢٠١٣).

البيان		٢٠١٠/ ٢٠١١		٢٠١١/ ٢٠١٢		٢٠١٢/ ٢٠١٣	
		العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪
نوع الدراسة	أدبى	٢٣٣٥٧	٦٨,١	١٦٧١٤٤	٥٨,٨	١٦٤١٥٥	٥٥,٩
	علمى	١٠٩٣٦	٣١,٩	١١٧٢٠٩	٤١,٢	١٢٩٦٦٥	٤٤,١
	جملة	٣٤٢٩٣	١٠٠	٢٨٤٣٥٣	١٠٠	٢٩٣٨٢٠	١٠٠
نظام الدراسة	نظامى	٢١٨٧١	٦٣,٨	٢٤٠٥٣٣	٨٤,٥	٢٤٦٢٠٢	٨٣,٨
	انتساب	١٢٤٢٢	٣٦,٢	٤٣٨٢٠	١٥,٥	٤٧٦١٨	١٦,٢
	جملة	٣٤٢٩٣	١٠٠	٢٨٤٣٥٣	١٠٠	٢٩٣٨٢٠	١٠٠
نوع الكلية	إنسانية	٢٢٥٧١	٦٥,٨	١٨٦٩١٣	٦٥,٧	١٨٨٥١٤	٦٤,٢
	عملية	١١٧٢٢	٣٤,٢	٩٧٤٤٠	٣٤,٣	١٠٥٣٠٦	٣٥,٨
	جملة	٣٤٢٩٣	١٠٠	٢٨٤٣٥٣	١٠٠	٢٩٣٨٢٠	١٠٠

- المصدر: المجلس الأعلى للجامعات ،مركز بحوث تطوير التعليم الجامعى ،إدارة الإحصاء : بيان بأعداد الطلاب المقبولين بجامعات ج.م.ع عن طريق مكتب التنسيق موزعين حسب نوع ونظام الدراسة ونوع الكلية فى الأعوام (٢٠١٠/٢٠١١ - ٢٠١٢/٢٠١٣).

يتضح من الجدول السابق زيادة عدد الطلاب المقبولين فى الكليات النظرية عن الكليات العملية ، فبلغ عددهم عام ٢٠١٠/ ٢٠١١نحو (٢٢٥٧١) بنسبة (٦٥،٨) ، فى حين بلغ عدد الطلاب المقبولين فى الكليات العملية (١١٧٢٢) بنسبة (٣٤،٢) ، ثم زاد هذا العدد فى الكليات الإنسانية عام ٢٠١٢/ ٢٠١٣ نحو(١٨٨٥١٤) فى حين بلغ نحو (١٠٥٣٠٦) فى الكليات العملية من نفس العام . كذلك زاد عدد الطلاب الملتحقين بالدراسة الأدبية فبلغ عددهم عام ٢٠١٠/ ٢٠١١نحو (٢٣٣٥٧) فى حين بلغ الملتحقين بالدراسة العلمية نحو (١٠٩٣٦) من نفس العام . ثم زاد العدد فى عام ٢٠١٢/ ٢٠١٣ ، فبلغ عدد الطلاب الملتحقين بالدراسة الأدبية ، نحو (١٦٤١٥٥) ، فى حين بلغ عدد الطلاب الملتحقين بالدراسة العلمية من نفس العام نحو (١٢٩٦٦٥) .

ورجعت الدراسة إلى إحصائية أخرى تتضمن عدد الطلاب المقيدين بالكليات العملية ، والكليات النظرية بالجامعات الحكومية المصرية ، طبقا للنوع فى أعوام (٢٠٠٩/ ٢٠١٠- ٢٠١٢/ ٢٠١٣) . هذه الإحصائية قدمها الكتاب الإحصائى السنوى للجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء (٢٠١٤) وجاءت على النحو التالى :

جدول (٥٩): عدد الطلاب المقيدون بالكليات العملية والكليات النظرية بالجامعات الحكومية المصرية طبقا للنوع أعوام (٢٠٠٩/ ٢٠١٠- ٢٠١٢/ ٢٠١٣).

البيان	٢٠٠٨/ ٢٠٠٩	٢٠٠٩/ ٢٠١٠	٢٠١٠/ ٢٠١١	٢٠١١/ ٢٠١٢	٢٠١٢/ ٢٠١٣
إجمالى الكليات النظرية					
الجملة	١٥٣٠٧٢٤	١٥٦٢٢١١	١٣١٥٢٧٢	١٢٦٥٠٤٢	١٢٨٧١٠٢
طلبة	٧٦٦٧٢١	٧٧٢١٦٩	٦٦٧١٥٥	٦٤٥٣٥٩	٦٤٦٧٣١
طالبات	٧٦٤٠٠٣	٧٩٠٠٤٢	٦٤٨١١٧	٦١٩٦٨٣	٦٤٠٣٧١
إجمالى الكليات العملية					
الجملة	٣٨١٤٠٨	٣٨٠٣٠٧	٣٣٤٧١٤	٣٦٢٢٩٧	٣٦٧٣٥٣
طلبة	٢٠٨٠٦٠	٢٠٣٩١٥	١٨٣٣٥٥	١٩٠٨٥٢	١٩٠٢٤٤
طالبات	١٧٣٣٤٨	١٧٦٣٩٢	١٥١٣٥٩	١٧١٤٤٥	١٧٧١٠٩

- المصدر: الجهازالمركزى للتعبئة العامة والإحصاء،مجلس الوزراء: الكتاب الإحصائى السنوى – التعليم ،إصدار سبتمبر٢٠١٣/ ٢٠١٤.

يتضح من الجدول السابق أيضا زيادة إجمالى عدد الطلاب المقيدين فى الكليات النظرية عاما بعد آخر عن الكليات العملية ، فبلغ عددهم فى الكليات النظرية عام ٢٠٠٨/ ٢٠٠٩ ، نحو

(١٥٣٠٧٢٤) ، فى حين وصل عددهم فى الكليات العملية من نفس العام نحو (٣٨١٤٠٨) . كذلك فى عام ٢٠١٢/ ٢٠١٣ بلغ إجمالى المقيدين فى الكليات النظرية نحو (١٢٨٧١٠٢) ، فى حين بلغ عددهم فى الكليات العملية من نفس العام نحو (٣٦٧٣٥٣) ؛ مما يؤكد على زيادة إقبال الطلاب على الدراسات الأدبية عن الدراسات العلمية ، وزيادة عدد الطلاب المقبولين فى الكليات النظرية عن الكليات العملية . ويرجع ذلك إلى الأسباب الآتية :

١- يرى كثير من الطلاب أن دراسة العلوم النظرية ، أسهل من دراسة العلوم التطبيقية العملية.

٢- وجود خلل فى سياسة القبول ، ويتمثل فى اتجاه سياسة القبول إلى تقسيم الكليات بين كليات قمة وأغلبها الكليات العملية ، حيث جعلت معيار القبول بها الحصول على المجاميع المرتفعة . وكليات نظرية ، وكان معيار القبول فى معظمها المجاميع المنخفضة ، أو المتوسطة . مما أدى إلى حرمان العديد من التخصصات من الطلبة المتفوقين .ليس هذا فقط ، بل قلل من المكانة الاجتماعية للعاملين بالمهن التى يعمل بها خريجو كليات النظرية

المعيار الرابع : إرتفاع معدل النمو الاقتصادى ، وزيادة الإنفاق على التعليم ، ومن ثم تحقيق جودة العملية التعليمية .

مؤشره : يزيد النمو الاقتصادى من الأموال التى تصرف على التعليم الجامعى ، بما يحقق كفاءته ، وكفاءة مخرجاته.

يشير تقرير التنمية البشرية (٢٠١٣) إلى أهمية النمو الاقتصادى خاصة بالنسبة للدول الفقيرة ، التى تضم سكاناً فقراء ، حيث تحتاج إلى مزيد من الدخل . فعلى المستوى الوطنى يساعد نمو الدخل البلدان على تخفيف الديون ، وتقليص العجز ، وتوليد إيرادات عامة إضافية لزيادة الاستثمار فى السلع ، والخدمات الأساسية خاصة فى الصحة ، والتعليم . وعلى المستويات المعيشية للأسر يساعد نمو الدخل على تلبية الحاجات الأساسية ، والإرتقاء بنوعية الحياة[١].

وقد أدت الاضطرابات المالية ، والاقتصادية إلى اختلال الاقتصاد العالمى من جراء فقدان الدخل ، والوظائف ، وزعزعة الاستقرار الاجتماعى[٢].

---

(١) برنامج الأمم المتحدة الإنمائى : تقرير التنمية البشرية ٢٠١٣، نهضة الجنوب...تقدم بشرى فى عالم متنوع ، مرجع سابق ، ص ٦٧.

(٢) البنك الدولى : تقريرعن التنمية فى العالم ٢٠١٤ بعنوان المخاطر والفرص إدارة المخاطر من أجل التنمية ،مرجع سابق ، ص ٥٢

وفى هذا السياق يشير محمود عباس عابدين (٢٠٠٣) إلى أن الأموال التى تنفقها الدولة على التعليم ، تعد فى حاجة إلى زيادة مستمرة نظراً للتزايد الكبير فى معدلات التضخم ، والغلاء على المستويين العالمى ، والمحلى . ونظراً لارتفاع مستويات الجودة المطلوبة ، التى تُلقى بمزيد من المتطلبات على التعليم خاصة فى ضوء الضغط الطلابى المتزايد عليه . ونظراً لتزايد الآمال المعقودة على التعليم فى ظل الإنفجار العلمى والتكنولوجى ، ولتزايد الاهتمام بأرقى مستويات المعرفة التقنية [١].

وتؤثر ضعف الاعتمادات المالية الناتجة عن ضعف النمو الاقتصادى على مستوى نوعية الخدمة الحكومية سلبياً . فينتج عن هذه الخدمة خريجين دون المستوى المطلوب لسوق العمل ، ومن ثم يصبح التعليم الحكومى وسيلة لإبقاء الدول المتخلفة دون أن تتقدم . فتتجه العديد من الدول النامية للبحث عن شركاء لمساعدتهم ، ولتدعيمهم فى تنفيذ برامجهم التنموية . ولهذا الاتجاه نحو الشراكة مع الدول والمنظمات الدولية الأخرى تأثيراته على السياسات ، التى تتبعها تلك الدول فى مجالات التنمية المختلفة ، بحيث لا يترك لتلك الدول بمفردها حرية وضع ، وصياغة سياساتها التنموية فى مجالات التعليم ، أو التنمية[٢].

وتأتى هذه السياسات تعبيراً عن الشراكة ، والشركاء. وقد تميل هذه السياسات أكثر إلى الشركاء الذين يقدمون الدعم المالى من جهة ، أو قد تؤدى عملية إحلال الشراكة محل العلاقة الهرمية فى رسم السياسات إلى ظهور تيار تحديثى قائم على التبادل ، والتعاون بين الدولة ، والمنظمات الدولية ، والمنظمات الأهلية من جهة أخرى[٣].

وقد أثرت التغيرات الاقتصادية المتمثلة فى تدهور الاقتصاد المصرى نتيجة التصحيح الهيكلى ، الذى قامت به الحكومة المصرية قبل ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ ، أثرت بالسلب فى مدخلات ومخرجات النظم التعليمية ، وذلك بسبب خفض الإنفاق على التعليم والخدمات الاجتماعية الأخرى؛ مما أثر فى الإنحدار فى نوعية التعليم ، فينتج خريجين دون المستوى المطلوب ، ومن ثم يكرس التعليم الجامعى الحكومى تخلف الدول النامية[٤].

---

(١) محمود عباس عابدين : قضايا تخطيط التعليم واقتصادياته بين العالمية والمحلية " آفاق تربوية متجددة" ، مرجع سابق ،ص ٢٨٤.

(٢) لمياء محمد أحمد السيد: العولمة ورسالة الجامعة : رؤية مستقبلية ، الدار المصرية اللبنانية ، القاهرة ١٤٣٠هـ/ ٢٠٠٩م ،ص ٩٣.

(٣) المرجع السابق ،ص ٩٥.

(٤) نويل ف . ماكجين : أثر العولمة على نظم التعليم الوطنية ، ترجمة مجدى مهدى على ، مستقبليات ، العدد رقم (١٠١) ، المجلد ٢٧،العدد (١) ، مارس ١٩٩٧،ص ٤٩.

وأدت النظرة إلى التعليم على أنه استثمار بعيد المدى ،إلى اتجاه الدولة إلى تضاؤل الموارد المخصصة للتعليم ، وأصبح التعليم قطاعا ضعيفا خاصة مع وجود أحوال اقتصادية مترديه. وفى هذا السياق تؤكد منظمة اليونسكو (٢٠٠٤) أن إخضاع التعليم الجامعى لاقتصاد السوق سيقلل أكثر فأكثر من تمويل الدولة لهذا القطاع التعليمى ، الذى يعانى أصلاً من الإنخفاض المتزايد فى الموارد المالية المخصصة له فى الميزانية العامة . كما أنه سيجعل الطلبة هدفاً للمؤسسات التعليمية الخاصة ، والمكلفة غالبا ؛ مما سيزيد من اتساع الهوة بين الأغنياء ، والفقراء فى مجال الانتفاع بالتعليم الجامعى(١).

وإضافة لما سبق يؤكد تقرير لجنة الاقتصاديات والتمويل المنبثقة عن اللجنة القومية لتطوير التعليم العالى والجامعى (٢٠٠٠) ، أنه نتيجة لضعف النمو الاقتصادى ، أصبحت نسب الإنفاق على التعليم الجامعى لا تتناسب مع تزايد أعداده ، وارتفاع الأسعار ، والأهداف التى وُضِعت له . وكانت النتيجة المحتومة هذا التكدس الطلابى الكبير مع عدم توافر الموارد المالية والمادية اللازمة ؛ مما ينتج عنه انخفاض كفاءة هذا التعليم ، وضعف إنتاجيته ؛ حيث تعانى الجامعات المصرية نقصاً كبيراً فى مواردها المالية اللازمة لإحداث التطوير والتحديث المطلوبين لها ، وتمكينها من القيام برسالتها على الوجه الأفضل(٢).

المعيار الخامس: وجود علاقة بين المحافظة على النسق القيمى للمجتمع ، ومواجهة الفقر والبطالة .

مؤشره – تحدث العديد من الجرائم بسبب الفقر، والبطالة .

تعانى مصر من العديد من المشكلات مثل ارتفاع معدلات الفقر ، والبطالة ، والأمية . كما أن هناك قصوراً واضحاً فى دور الدولة فى توفير السلع الأساسية العامة ؛ مما أدى بدوره إلى حرمان قطاعات واسعة من المواطنين ، وبخاصة الفقراء منهم ، والمهمشين من حقوقهم الأساسية ، التى تتمثل فى الحصول على الخدمات العامة مثل (الغذاء والصحة والتعليم ...) بجودة عالية ، وتكلفة مناسبة (٣).

---

(١) اليونسكو : التعليم العالى فى مجتمع العولمة ،وثيقة توجيهية ، اليونسكو،باريس ،٢٠٠٤،ص ٩.

(٢) وزارة التعليم العالى : تقارير اللجان الفرعية الست المنبثقة عن اللجنة القومية لتطوير التعليم الجامعى والعالى : تقرير لجنة الاقتصاديات والتمويل ، المؤتمر القومى للتعليم العالى ، مركز القاهرة الدولى للمؤتمرات ١٣-١٤ فبراير ٢٠٠٠،ص ١١٩.

(٣) منى سالم ، وآخرون : ما بين الفساد والحكم الرشيد : نحو تحقيق العقد الاجتماعى والأهداف الإنمائية ، مركز العقد الاجتماعى ، القاهرة ، ٢٠١٠، ص ٥.

وتوصل تقرير التنمية البشرية (٢٠١٣) إلى أن مجموع الذين يعيشون فى فقر مدقع بسبب انخفاض الدخل حوالى (٣،١) مليار شخص ، وذلك بحلول عام (٢٠٥٠) [١].

ويؤكد أحمد الزنفلى (٢٠١٠) على ارتباط الفقر ارتباطاً وثيقاً بأمرين : النمو الاقتصادى ، وعدالة التوزيع. وغالباً ما يكون ضعف النمو الاقتصادى وتذبذبه من الأسباب الرئيسية لانتشار الفقر، ولذا فإن زيادة معدل النمو الاقتصادى ، والإبقاء على مستواه المرتفع لفترة طويلة يعتبر أمراً حيوياً لتخفيض الفقر.ولكن معدل النمو قد يرتفع ، ومع ذلك يظل الفقر منتشراً فى المجتمع ؛ ذلك أن رفع معدل النمو وإن كان شرطاً ضرورياً لتخفيض الفقر ، إلا أنه ليس شرطاً كافياً بذاته لتحقيق هذه الغاية .فإذا لم يكن النمو منحازاً للفقراء ، وإذا لم تعمل السياسات العامة على تضييق الفوارق بين الطبقات ، ليس فقط فى مستوى الدخل بل وفى مستوى الثروة أو حيازة الأصول.فإن الفقر قد يزداد انتشاراً ، وذلك بالرغم من ارتفاع معدل النمو[٢]. وبالتالى نجد أن الخلل فى التوزيع الأولى للدخل من خلال نظام الأجور، وضعف فعالية نظام التحويلات الاجتماعية ، الذى يعيد توزيع الدخل ، وضعف الدعم للخدمات والسلع الأساسية ، فضلاً عن البطالة بما تعنيه من عدم وجود مصدر جارٍ للدخل يؤدى إلى إنتاج الفقر ، وتزايده بصورة مستمرة فى مصر.

إضافة لما سبق نجد أن من ضمن أسباب ارتفاع معدلات البطالة تدهور نوعية العمالة المتوفرة من حيث انخفاض مستوى التعليم والتدريب والتأهيل؛ بحيث أصبحت العمالة المتوفرة غير صالحة لاحتياجات سوق العمل . وهى المشكلة التى زاد من حدتها التطور المعرفى ، والتكنولوجى العالمى السريع ، والذى لم يواكبه تطور موازٍ لمهارات شبابنا[٣].

ويشير مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار(٢٠٠١) إلى أن من أسباب البطالة ، عدم نجاح أنظمة التعليم والتدريب فى مصرفى توفير التخصصات ، والمهارات المطلوبة فى سوق العمل . فبعض التخصصات والمؤهلات تعانى من نقص ، وتمثل اختناقات فى سوق العمل ، وبالرغم من وجود أعداد كبيرة من خريجى الجامعات والمعاهد ، إلا أن "نوعيات " بعضهم لا تتناسب مع

---

(١) برنامج الأمم المتحدة الإنمائى : تقرير التنمية البشرية ٢٠١٣بعنوان : نهضة الجنوب: تقدم بشرى فى عالم متنوع ، مرجع سابق ، ص ١٠١.

(٢) أحمد محمود محمد الزنفلى : التخطيط الاستراتيجى للتعليم الجامعى لتلبية متطلبات التنمية المستدامة ،مرجع سابق ، ص٢٥٧.

(٣) صلاح فضل ، ومحسن يوسف (تحرير) : التجارب الناجحة ،المؤتمر الثانى للإصلاح العربى ، منتدى الإصلاح العربى ، مكتبة الإسكندرية ، ٢٠٠٦م ، ص ٣٠.

ما هو مطلوب من مهارات إلى جانب أن حجم الطلب على بعض المؤهلات التعليمية قد يكون غير قادر على استيعاب الأعداد المتزايدة من خريجى هذه المؤهلات(١).

ويمكن للسياسات العملية التى تهدف إلى خلق فرص عمل آمنة ، ومجزية أن تعزز الرابط بين النمو الاقتصادى ، والتنمية البشرية . فنجد أن البلدان التى سجلت معدلات نمو مرتفعة ، وإنجازات فى مكافحة الفقر فى آن معاً حققت تحسناً سريعاً فى التشغيل. وتتطلب مثل هذه السياسات استثمارات فى تعليم الشباب ، وتدريبهم . وأيضاً استثمارات فى البنية التحتية تدعم عملية التنويع الاقتصادى ، وتؤدى إلى إزالة العقبات التى تعترض زيادة المشاريع فى القطاع الخاص مثل النقص فى التمويل ،وعدم المرونة فى الأنظمة(٢).

ويذهب وائل محمد الخرسانى (٢٠١٣) إلى أنه بالرغم من أن التعليم الجامعى فى مصر مازال يحظى بتقدير الكثير من الأفراد ، إلا أن نسبة كبيرة من القيادات فى مؤسسات الإنتاج والخدمات ، تؤكد عدم أهلية خريجى الجامعات بهذه الوحدات والمؤسسات للأعمال ، التى يقومون بها فضلاً عن انخفاض مستوى ثقافتهم ، وسلوكهم(٣).

وهناك العديد من الآثار الأمنية ، والسياسية ، والاجتماعية ، والنفسية السلبية ، التى تحدثها البطالة ، ومنها الآتى:

- شعور الإنسان بالإحباط ، وبعدم جدوى التعليم ، أو جدوى بعض التخصصات ؛ فيقل الاهتمام بالتعليم .
- حدوث العديد من الانحرافات ، والأمراض الاجتماعية ؛ نتيجة لوجود أعداد كبيرة من مثل هؤلاء ، وشعورهم بالإحباط ، والفشل ، وعجزهم عن تلبية متطلبات الحياة ، أو تحقيق ما كانوا يخططون ، ويطمحون إليه .

---

(١) مجلس الوزراء ،مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار: دراسة تحليلية للتطور فى هيكل الطلب على المهن والمؤهلات فى سوق العمل المصرى، مدخل تعدادى السكان ١٩٨٦-١٩٩٦ يوليو ، ٢٠٠١، ص ٥

(٢) برنامج الأمم المتحدة الإنمائى : تقرير التنمية البشرية ٢٠١٣بعنوان : نهضة الجنوب:تقدم بشرى فى عالم متنوع ،مرجع سابق،ص ٧٤.

(٣) وائل محمد الخرسانى : التعليم الجامعى فى مصر وبطالة المتعلمين دراسة تتبعية لخريجى كلية التربية بجامعة المنصورة نموذجاً ، رسالة دكتوراه ، معهد الدراسات والبحوث التربوية ،جامعة القاهرة ، ٢٠١٣،ص ١٥٢.

• عدم الاستقرار الأمنى ، وإثارة القلاقل والاضطرابات داخل المجتمع ، الذى ترتفع فيه معدلات البطالة ، نظراً لشعور المتعطلين بالسخط ، وعدم الثقة فى النفس ، وعدم الإيمان بالمستقبل ، وفقدان الأمل(١).

ولا شك أن محاولة المتعطل لملء أوقات فراغه، يضطره إلى مجالسة العاطلين مثله. وفى تجمعهم هذا يتكون لديهم اتجاه نحو كراهية نظام الحكم السائد فى المجتمع . وعند قيام أى شغب فى البلاد أو قيام حركات سياسية معادية ، نجد أن أول المؤيدين لها هم المتعطلون ، وهم فى إنضمامهم إلى تلك الحركات يتمنون أن يستطيع نظام الحكم الجديد وضع حل لمشكلاتهم ، التى يعانون منها ، وبهذا يكون المتعطل ضحية للاستغلال السياسى ؛ مما يؤدى للاتجاه نحو الإرهاب ، ويكون عنصراً نشطاً داخل التنظيمات المعادية ، الأمر الذى يؤدى إلى خلق تكتلات ضغط على النظام السياسى ، وتهديدا لأمن الدولة بشتى الصور(٢). وهكذا يعانى المجتمع أمنياً ، وسياسياً من جراء العطالة ، وإذا بقيت قدرة المجتمع غير قادرة على استيعاب هذه الطاقات الشبابية ، فسوف يصبح المجتمع مهدداً بإنفجارات عديدة قد تحمل قدراً من الفوضى .

بالإضافة لما سبق فقد أدت سياسة تباطؤ الدولة فى تعيين الخريجين إلى تنامى بعض الأمراض الاجتماعية ، كانتشار اليأس ، واللامبالاة بين أعداد كبيرة من الشباب ، وتحولهم إلى مصدر أساسى للاضطرابات السياسية والاجتماعية المتمثلة فى خلق مجتمع ، يموج بالجرائم المتنوعة بدافع قلة المال ، وسوء الحالة الاقتصادية ، ، وعدم وجود مصدر للرزق ؛ نتيجة لتعطل العائل ، أو تعطل الشخص نفسه(٣).

وهناك ارتباط بين البطالة ،والتطرف الدينى ؛ مما يؤدى إليه من مظاهر العنف والجريمة ، وزعزعة الاستقرار الأمنى ، والسياسى ؛ حيث يشعر الشباب بالحقد على المجتمع الذى لفظه ، ويرفض أن يعطيه فرصة ليحقق ذاته.

وتذهب عائشة الدجدج (٢٠٠٣) إلى وجود فجوة بين الإنتاج والتعليم الجامعى ، ومن الشواهد الاجتماعية الدالة على هذا :

---

(١) مرقص عبد المسيح عبده: دور المنظمات غير الحكومية فى الحد من ظاهرة الفقر دراسة حالة ، رسالة ماجستير، كلية الآداب ، جامعة عين شمس ، ٢٠٠٩م ، ص ٧٥.

(٢) وائل محمد الخرسانى: التعليم الجامعى فى مصروبطالة المتعلمين دراسة تتبعية لخريجى كلية التربية بجامعة المنصورة نموذجاً،مرجع سابق ، ص ١٥٦.

(٣) المرجع السابق ، ص ٩٩.

١- العجز التعليمى : المقصود به عدم وجود عائد من الاستثمار فى التعليم ، نظراً لأن المخرجات التعليمية لا تلقى الطلب الفعَّال فى أسواق العمل .

٢- إرتفاع معدات البطالة : والذى يتمثل فى عدم قيام وحدات الإنتاج بتوفير عدد الوظائف الكافية ، والمناسبة للمخرجات التعليمية .

٣- إتساع الفجوة بين التعليم والإنتاج : حيث تظهر الحاجة إلى بعض المهن ، والوظائف التى لا يوفرها التعليم الحالى ، ولا تجد بعض التخصصات التعليمية الفرص المناسبة بعد التخرج .

٤- إنخفاض العائد من الاستثمار التعليمى بسبب ارتفاع تكاليف التعليم مع انخفاض الأجور المتوقعة منه.

٥- عمل العديد من خريجى الجامعات فى وظائف أخرى غير تخصصاتهم العلمية[١].

وقام سعيد بن على العضاضى (٢٠١٢) بتقييم دور الجامعات فى تحقيق الأهداف الاستراتيجية للتعليم من خلال دراسة مدخلات التعليم ومخرجاته ؛ لتلبية احتياجات سوق العمل . وأظهرت نتائج الدراسة إلى وجود العديد من التحديات التى أبرزت الحاجة إلى إعادة النظر فى سياسة التعليم الجامعى ، وذلك بتعديل مسار التعليم الجامعى ، بما يتلاءم ومتطلبات البيئة الجديدة للتعليم ، خاصة وأن سوق العمل بدأ يضع شروطاً معينة لقبول الخريجين ، قد لا تكون متوفرة لديهم بسبب عدم مواءمة المناهج التعليمية مع طبيعة الأعمال[٢].

المعيار السادس: وجود ارتباط بين زيادة النمو الاقتصادى ، وتطوير البحث العلمى .

المؤشر الأول: يزيد النمو الاقتصادى من الأموال التى تنفق على تطويرالبحث العلمى .

يمثل التمويل عقبة تواجه البحث العلمى بعامة ، والبحث العلمى بالجامعات بخاصة . فما زالت الأموال المقدمة للجامعات غير قادرة على الوفاء بالمتطلبات العلمية للبحث العلمى .

---

(١) عائشة عبد الفتاح مغاورى الدجدج: دراسة تقويمية لسياسة التعليم الجامعى فى مصرفى الفترة من ١٩٨٢ وحتى نهاية القرن ، مرجع سابق ، ص ٤.

(٢) سعيد بن على العضاضى : معوقات تطبيق إدارة الجودة الشاملة فى مؤسسات التعليم العالى دراسة ميدانية ، المجلة العربية لضمان جودة التعليم الجامعى،المملكة العربية السعودية ، العدد (٩) ، المجلد الخامس ، ٢٠١٢م ، ص ٨١.

إضافة إلى أن الميزانيات الخاصة بالجامعات تُحسب دون الرجوع إلى الزيادة فى أعداد الطلاب والباحثين ؛ ومن ثم نجد أن متوسط نصيب الباحث من هذه الميزانيات منخفض تماماً[١].

ونجد أنه لا توجد إحصائيات دقيقة عما يُنفق على البحث العلمى بالجامعات المصرية ، فمعظم هذه الجامعات إن لم تكن كلها لا تخصص للبحث العلمى ميزانية مستقلة .ومما يزيد من عجز التمويل الحكومى للبحث العلمى فى مصر غياب وضآلة التمويل الوارد من القطاع الخاص الخدمى ، أو الإنتاجى ، بالإضافة إلى غياب حُسن التوظيف للموارد المحدودة والمتاحة للبحث العلمى[٢].

وما زال نظام التمويل الحكومى للأبحاث فى مصر إلى حد بعيد نظاماً مركزياً ؛ حيث يذهب التمويل الحكومى مباشرة إما للجامعات ، أو لمعاهد البحوث المختلفة فى مختلف الوزارات . ويوجه فى المقام الأول إلى الأبحاث الأساسية ، فى حين يُوجَّه تمويل صندوق العلوم والتنمية التكنولوجية ، وبرنامج البحوث والتنمية ، والابتكار إلى الابحاث التطبيقية . ومع أن المجلس الأعلى للجامعات ووزارة التعليم العالى هما الجهتان المسئولتان عن إدارة الجامعات ،فإن وزارة المالية هى المسئولة فقط عن تحديد الميزانية الجارية ، ووزارة التخطيط مسئولة عن تحديد ميزانية الاستثمار[٣].

وبوجه عام ترصد الميزانيات للجامعات بناء على قوائم نفقات مدرجة تحت بنود معينة . ومن المذهل أن نفقات الأبحاث ليست بنداً من هذه البنود ، ولا تملك المؤسسات التعليمية فضلاً على ذلك حرية تغيير النفقات المدرجة فى أى من القوائم ؛ حيث يُحدد التمويل المخصص لكل جامعة بناء على ميزانية العام السابق ، والمبلغ الذى تطلبه من وزارة المالية مضافاً إليها زيادة آلية ثابتة . ويشمل هذا التمويل ميزانية البحوث[٤].

أما على مستوى الكليات فتُوزع ميزانية الجامعة على كل من كلياتها بناء على حاجتها.غير أن ثمة تقصير شديد فى الاستجابة إلى تلك الحاجات .ففى العادة تخصص للكليات نفس الميزانية ما لم تُتَّخذ قرارات مركزية بإقامة مبان جديدة ، أو ترميم المبانى القديمة . ويعود

---

(١) حامد عمار، ومحسن يوسف :إصلاح التعليم فى مصر ، مرجع سابق ، ص ٧٢.

(٢) إبراهيم الدسوقى عوض الله:تطوير البحث العلمى فى الجامعات المصرية فى ضوء متطلبات اقتصاد المعرفة رؤية مستقبلية ، مرجع سابق ، ص ١٢٦.

(٣) وزارة التعليم العالى ، جمهورية مصر العربية : ملخص التقرير الوطنى ، مرجع سابق ، ص ٣٠.

(٤) المرجع السابق ، ص ٣٢.

هذا إلى القيود المفروضة على الجامعات فى تخطيط ميزانياتها ، حسب حاجتها ، وخططها ، وتُطبق نفس السياسة مع معاهد البحوث[١].

المؤشر الثانى: تحديث المكتبات الجامعية بالصورة التى تواكب ثورة المعلومات

تلعب المكتبات دورا محورياً على مستوى الجامعة فى النهوض بالتعليم والبحث العلمى ؛ حيث تشارك هذه المكتبات بفاعلية فى صلب العملية التعليمية ، وتمثل عصباً رئيساً فى المنظومة الأكاديمية ككل . وبالتالى تساهم بشكل مباشر فى تطوير العملية التعليمية للطلبة من خلال تعميق فهمهم للمناهج والمواد التى يدرسونها ،وعدم الاكتفاء بالمحاضرات والكتب المقررة من خلال توفير استخدام موارد ، ومصادر ، ومراجع ، وموسوعات ، وأقراص مدمجة ، وموارد إلكترونية ، وإنترنت ، وبالتالى تساعد على تعميق المعرفة بالموضوعات المختلفة . كما أنها تعمل على تدعيم وتنمية مهارات البحث العلمى ، وتوسيع آفاق الحصول على المعلومات ، وتشجيع ، وتدعيم التعليم ، وزيادة الثقة بالنفس ، وتقوية روح التنافس بين الطلبة .وأخيراً يمكنها أن تسهم فى تحسين المناخ التعليمى[٢].

ولكن بالنظر إلى الواقع نجد أن المكتبات فى مصر مازالت تعانى من عدم وضوح الرؤية ، والتخبط فى تحديد الأهداف ، وضعف التخطيط . والافتقار إلى الوسائل التى تمكنها من الاضطلاع بدورها فى العملية التعليمية . إضافة إلى عدم توفير التمويل اللازم ، وخفض الميزانية ؛ مما يؤثر على حجم الاقتناء ، وتطوير الخدمات .

المعيار السابع : وجود ارتباط بين هيئات البحث والبيئة المحيطة .

مؤشره: يتم توظيف البحث العلمى فى حل مشكلات المجتمع ، وإحداث التنمية القومية .

تعد الجامعة مؤسسة اجتماعية أنشأها المجتمع لخدمة أغراضه ، وكلما كانت الجامعة أكثر التحاما بمجتمعها كانت أكثر قدرة على تحقيق وظائفها ،والاستجابة لمطالب المجتمع منها[٣].

---

(١) فرج مصطفى محمد الشافعى : استراتيجية مقترحة لتطويرالعلاقة بين البحث العلمى والجامعات وبعض مؤسسات الإنتاج بمصر،مرجع سابق ، ص ٩٢.

(٢) حامد عمار،محسن يوسف : إصلاح التعليم فى مصر ، مرجع سابق ، ص ١٤٤.

(٣) أحمد عبد الفتاح زكى : دورالتعليم الجامعى فى خدمة المجتمع بمحافظة دمياط ..رؤية تحليلية ،مجلة كلية التربية بالزقازيق ، العدد (٥٧) سبتمبر، ٢٠٠٧ ، ص ١٥٧.

وقد برزت الحاجة لبناء علاقة بين الجامعة والمجتمع ، فرضتها العديد من الظـروف ، والتغيرات العالمية ، والمحلية ؛ بحيث بات المجتمع يواجه حاجات من نوع جديد ، على الجامعة أن يستجيب لها ، وتتفاعل معها . وتتعلق هذه الحاجات بمـشاكل البيئـة ، وقطـاع الإنتـاج ، والخدمات . بالإضافة إلى الحاجات الفردية الخاصة .ولا يقتصر دور الجامعة وخـدماتها علـى طلبتها فقط بل تمتد خدماتها لمختلف أطياف المجتمع ، ومكوناته ، وتتـداخل فيـه .فنجـد فـى رحابها العلم ، والثقافة ، والمعالجة العلمية للمشكلات والقضايا[1].

ومن الوظائف الأساسية للجامعة ، خدمة المجتمع . وللقيام بهذه الوظيفة ، يجب إجـراء عديد من الدراسات والأنشطة غير التقليدية ، التى تسهم فى رفع الكفاية المهنية ، والثقافية لعـدد من فئات الشعب ، وشرائحه بالتعاون مع الأجهزة والمؤسسات المعنية .فلم يعد من المقبـول أن تنعزل الجامعة عن مجتمعها ، وعن التحولات الاقتصادية ، والثقافية ، والاجتماعيـة ، والتقنيـة الحادثة فى بيئتها ومحيطها . والمطلوب من الجامعات فى ضوء ما تملكه من خبرات علميـة ، وبشرية ، وما تنتجه من بحوث ودراسات أن تسهم فى حل كثير من المشكلات ، ومواجهة كثير من القضايا فى محيطها الاجتماعى . وقد أدى تنامى الاهتمام بهذه الوظيفة للجامعة عربياً علـى المستوى التنظيمى ، والإجرائى إلى استحداث بعض الوظـائف والأدوار فـى البيئـة الهيكليـة التنظيمية لبعض الجامعات[2].

ويشير حامد عمار (٢٠٠٠) إلى أن خدمة الجامعة للمجتمع ، تعنى أن تقوم الجامعـة بنـشر، وإشاعة الفكر العلمى المرتبط ببيئة الكليات ، وتقوم بتبصير الرأى العام بما يجرى فـى مجـال التعلم فكراً ، أو ممارسة .وعليها أيضاً أن تقوم بتقويم مؤسسات المجتمع ،وتقـديم المقترحـات لحل قضاياه ومشكلاته[3].

فالتعليم الجامعى الفعَّال هو الذى يكون وثيق الصلة بحياة أفـراد المجتمـع ، وحاجـاتهم ، ومشكلاتهم ، والقادرعلى إحداث التنمية الشاملة ، بما يؤدى إلى محاربة الفقر والبطالة ؛ لذا فإن

---

(١) على إسماعيل ، وآخرون: تطوير وتحديث خطط وبرامج التعليم العالى لمواكبة حاجات المجتمـع ،ورقـة عمل مقدمة للمؤتمر الثانى عشرللوزراء المسئولين عن التعليم العالى والبحث العلمى فـى الـوطن العربـى بعنوان: المواءمة بين مخرجات التعليم العالى وحاجات المجتمع فى الوطن العربى ، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، بيروت ٦-١٠ ديسمبر ٢٠٠٩م ، ص ٦.

(٢) على إسماعيل ، وآخرون: تطوير وتحديث خطط وبرامج التعليم العالى لمواكبة حاجات المجتمع ، مرجـع سابق ، ص ١٤.

(٣) حامد عمار: مواجهة العولمة فى التعليم والثقافة ، مرجع سابق ، ص ٣٥.

الجامعات الناجحة هى تلك التى تفتح أبوابها للمجتمع من حولها ؛بحيث تتحسس مواطن الداء فيه ،وتحاول أن ترى العلاج المناسب ، بل وتكون حساسة لطموحات أفراد المجتمع(١).

ويمكن إجمال مجالات خدمة الجامعة للمجتمع فى الآتى :

١- إجراء البحوث ، والمؤتمرات العلمية ، والندوات التى تسهم فى ترقية البيئة ، وحل مشكلاتها ، وزيادة الإنتاج ، وتحسين مستوى الخدمات.

٢- تقديم الاستشارات العلمية لمؤسسات المجتمع .

٣- تبسيط العلوم والتكنولوجيا لشرائح المجتمع المختلفة ؛ للاستفادة منها فى كل المجالات.

٤- نشر الوعى البيئى والتنموى بين أفراد المجتمع .

٥- التدريب المستمر للمهنيين ؛ لرفع كفاءاتهم ، وإكسابهم الخبرات اللازمة لأداء المهنة .

٦- نشر الثقافة بين أبناء المجتمع كافة لرفع مستواهم الثقافى ،وإعداد القوى العاملة كماً ، وكيفاً ؛ لتلبية حاجة مختلف المشاريع الاقتصادية ، والاجتماعية من المهارات ، والاختصاصات التى تتطلبها خطط التنمية. بالإضافة إلى النقد الاجتماعى البناء ؛ لتوجيه المجتمع الوجهة السليمة ، والإسهام فى تَقَدُّم الفنون والعلوم ؛ لإثراء المعرفة ، والفكر الإنسانى(٢).

وتؤكد عائشة الدجدج (٢٠٠٣) إلى أهمية قيام الجامعة بخدمة المجتمع المحلى ، وذلك عن طريق توطيد العلاقة بين الجامعة والمجتمع ،ومساهمتها فى حل مشكلاته . وتعد وظيفة الخدمة الاجتماعية من أهم وظائف الجامعة ، فمن خلالها يتم انفتاح الجامعة على المجتمع ، الذى تنتمى إليه ، ومن خلالها يتم التفاعل بينها ، وبينه(٣).

ويؤكد تقرير التنمية البشرية (٢٠١٣) إلى حدوث تطور فى المجتمع ، نتيجة وجود التفاعلات بين مؤسسات البحث والتطوير ، والأعمال ، والجهات المعنية فى المجتمع .ففى إطار

---

(١) محمد محمد عبدالحليم ،ومحمد على عزب: دور كليات التربية جامعة الزقازيق فى تنمية البيئة وخدمة المجتمع ..الواقع – المعوقات وإمكانية التغلب عليها ، مجلة كلية التربية بالزقازيق ،العدد (٢٨) يناير ١٩٩٧م ، ص ٦١.

(٢) المرجع السابق ، مرجع سابق ،ص ٧٠

(٣) عائشة عبدالفتاح الدجدج : دراسة تقويمية لسياسة التعليم الجامعى فى مصرفى الفترة من ١٩٨٢ وحتى نهاية القرن ، مرجع سابق ، ص ٣١.

هذه التفاعلات تنتشر الابتكارات ، وتعم فوائدها بسرعة تدفع إلى تحقيق التغيير.من هنا يتزايد الاعتراف بأهمية تفعيل دور الدولة فى دعم البحث والتطوير[١].

ولكن بالنظر إلى الواقع نجد ضعف العلاقة بين الجامعة ، ومؤسسات الإنتاج والخدمات ؛ مما ترتب عليه ضعف الاهتمام بممارسة نشاط البحث والتطوير سواء فى الجامعات ، أو فى مؤسسات الإنتاج والخدمات .

المعيار الثامن – وجود مجتمع علمى معرفى قائم على البحث العلمى .

المؤشر الأول: تؤدى الجامعات دوراً هاماً فى إنتاج المعرفة ، ونشرها من خلال البحوث العلمية.

تأتى المعرفة بالأساس من القطاعات العلمية والتعليمية ، وعلى وجه خاص فى الجامعات . فالتاريخ يبين لنا أن الجامعات كانت دوماً هى المؤسسات ، التى تُولد فيها المعرفة ، وتنمو ، وتزدهر.إذ أن الجامعات يتوفر لديها الإمكانات اللازمة لإنتاج المعرفة وتطبيقها[٢].

ويرتبط مجتمع المعرفة بالجامعات ارتباطاً وثيقاً . كما أن دور الجامعة فى تسريع إنتاج المعرفة من أقوى المحاور ، التى تهيئ الشكل الجديد للمجتمع ، وفى الوقت ذاته ، فإن مجتمع المعرفة له أثره على الحياة التقليدية فى الجامعات[٣].

ويشير إبراهيم الدسوقى عوض الله (٢٠١٤) إلى أن إنتاج المعرفة يعد أمراً ثابتاً خلال مراحل تطور البشرية ، إلا أنها فى هذا العصر بلغت حجماً لم يسبق له مثيل[٤].

وتشكل متطلبات مجتمع المعرفة تحديات تواجه مؤسسات التعليم العالى ، خاصة وأن المعرفة تعد من أبرز مظاهر ، وعوامل السلطة ، والقوة .ولم يعد مجديا للدول والمجتمعات تجاهل هذه الحقيقة ، أو التأخر فى أخذها بالحسبان . لذا فمن الأهمية أن تدرك الدول أن المعرفة هى العامل الأكثر أهمية لبناء القدرات ، والانتقال إلى التطور . وإزاء هذه التطورات

---

(١) برنامج الأمم المتحدة الإنمائى : تقرير التنمية البشرية ٢٠١٣بعنوان : نهضة الجنوب:تقدم بشرى فى عالم متنوع ،مرجع سابق،ص ٥٨.

(2) Lafer ,G ؛ . Graduate Student Unions: Organizing in a changed academic economy, Labor Studies Journal ,28 (2) ,2003 ,P.25.

(3) Ibid , P.66.

(٤) إبراهيم الدسوقى عوض الله توفيق : تطوير البحث العلمى فى الجامعات المصرية فى ضوء متطلبات إقتصاد المعرفة ..رؤية مستقبلية ،رسالة دكتوراه ، معهد الدراسات التربوية،جامعة القاهرة ، ٢٠١٤م ، ص ١٠٠

، والمتغيرات يترتب على مؤسسات التعليم العالى بذل الجهود للاستجابة لهذه المتغيرات[١]. من هنا يعد التعليم العالى والجامعى المحرك الأساسى لتحقيق التقدم فى البحوث العلمية ،والتجديد والإبداع ،وبناء مجتمع المعرفة .

وقد عرَّف برنامج الأمم المتحدة الإنمائى (٢٠٠٢) مجتمع المعرفة على أنه :"المجتمع الذى يقوم أساساً على نشر المعرفة ، وإنتاجها ، وتوظيفها بكفاءة فى جميع مجالات النشاط المجتمعى : السياسة ، والاقتصاد ، والمجتمع المدنى ، والحياة الخاصة ، وصولاً لترقية الحالة الإنسانية بإطراد ؛ أى إقامة التنمية الإنسانية[٢].

ومن خصائص هذا المجتمع المعرفة التخصصية ، وتكوين منظمات التعلم والعمل الفريقى ،والاستقصاء ،والتعلم مدى الحياة ، واستخدام تكنولوجيا المعلومات ، والعولمة[٣].

وللدراسات العليا ، والبحوث العلمية دور فى اكتشاف المعرفة فى جميع المجالات التخصصية ، والعمل على تقديمها داخل الجامعة ؛ ليستفيد منها الطلاب ، خاصة وأن البحوث العلمية بالجامعات ، تمثل قاعدة الإنطلاق الرئيسة فى مجال البحث العلمى والمنظومة الأساسية ؛ لتشكيل ، وتكوين الكوادر المتخصصة ، والمهارات العلمية ، والمهنية الرفيعة ، وتوفيرها فى سوق العمل ؛ للوفاء باحتياجات قطاعات الإنتاج ، والخدمات الفاعلة فى مختلف المجالات[٤].

وبالنظر إلى الواقع نجد عدم قدرة الجامعات على تقديم المعارف المطلوبة ، من خلال الأبحاث العلمية التى يتم إجراؤها داخل الجامعة . ويرجع ذلك لوجود هدر كبير فى القوة البشرية ، التى هى أغلى ما تمتلكه المؤسسة التعليمية ، ربما أغلى من رأس المال ذاته ، ويرجع ذلك إلى الآتى :

١- الهجرة الدائمة إلى دول الشمال ، والمؤقتة إلى بلاد النفط.

---

(١) على إسماعيل ،وآخرون:تطوير وتحديث خطط وبرامج التعليم العالى لمواكبة حاجات المجتمع ، مرجع سابق ، ص ٦١.

(٢) برنامج الأمم المتحدة الإنمائى المكتب الإقليمى للدول العربية :تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام ٢٠٠٢ : خلق الفرص للأجيال القادمة ، عمان ، الأردن ،٢٠٠٢م ، ص ٣٩.

(3) GUNI ؛ Higher Education in the World 3 :New Challenges and Emerging Roles for Human and Social Development,Co– Published by the Global University Network for Innovation(GUNI) and Palgrave Macmillan.2009,p.86.

(٤) رئاسة الجمهورية ، المجالس القومية المتخصصة : تقرير المجلس القومى للتعليم والبحث العلمى والتكنولوجيا،الدورة السابعة والعشرون ١٩٩٩-٢٠٠٠م ، القاهرة ،٢٠٠٠م ، ص ١٥٩.

٢- الهجرة إلى داخل البلاد ، والتى تتمثل فى الإعارات والإنتدابات إلى الجامعات الخاصة .

٣- تولى المناصب الإدارية داخل المؤسسات التعليمية الجامعية .

ويوجد أيضاً بالجامعات العديد من العلماء ، والباحثين لا يستفاد منهم بشكل فعَّال ، ويتضح ذلك فى قلة إنتاجهم العلمى ، ومخرجات بحوثهم ؛ مما يؤثر فى إنتاج المعرفة ، التى تخدم التنمية . وبالتالى يعد هذا إهداراً للطاقات البشرية العاملة فى البحث العلمى .

ويقرر المجلس الأعلى للجامعات (٢٠٠٣) إلى أن البحوث العلمية القائمة بالجامعات المصرية ، غير قادرة على الوفاء بمتطلبات المرحلة القادمة ، سواء من حيث إعداد الكوادر من أعضاء هيئة التدريس ، أو تلبية احتياجات البحث العلمى ، وملاحقة التطور العلمى الحديث فى شتى التخصصات ، بما يحقق طموحات الجامعات ، ويمكنها من تحقيق رسالتها على الوجه الأكمل من إنتاج المعرفة ، ومن ثم إيجاد مجتمع علمى معرفى متقدم(١).

ومما نلاحظه أيضا هو ضعف توظيف البحث العلمى فى تطوير المعرفة المقدمة داخل الجامعات ، ويرجع ذلك أيضا إلى ضعف الإنتاجية العلمية لأعضاء هيئة التدريس من الكتب المؤلفة ، والمترجمة ، والبحوث المنشورة . وتشير الإحصائيات على أن مصر تأتى فى مرتبة متأخرة بالنسبة للدول المتقدمة والعديد من الدول الآخذة فى النمو ، ودول الشرق الأوسط غير العربية ، بخصوص عدد البحوث المنشورة(٢).

من هنا ترى الدراسة أن كل العوامل السابقة ، ستؤثر على تكوين مجتمع علمى معرفى ؛ لضعف الأبحاث العلمية المقدمة داخل الجامعات .

المؤشر الثانى: تنوع مصادر المعلومات داخل الجامعات.

لقد سعت مصر إلى امتلاك مصادر المعلومات ؛ نظراً لوجود تحدى الانتقال من مجتمع المعلومات إلى مجتمع المعرفة . ومنطق الانتقال أن المعلومات بذاتها ليست معرفة ، وإنما هى

---

(١) المجلس الأعلى للجامعات :ورقة عمل حول مقترح إنشاء كليات للدراسات العليا فى مجالات الطب- الهندسة – العلوم- التربية بمقابل مادى ، وتكون الدراسة بها باللغة الإنجليزية ، المجلس الأعلى للجامعات ، القاهرة ، نوفمبر٢٠٠٣م ، ص ٣.

(٢) رئاسة الجمهورية ، المجالس القومية المتخصصة :تقريرالمجلس القومى للتعليم والبحث العلمى والتكنولوجيا ، الدورة الثانية والثلاثون ٢٠٠٤-٢٠٠٥م ، القاهرة ، ٢٠٠٥، ص ٢٨٨.

المواد الخام ؛ لتحقيق صور شتى من المعارف السياسية والاقتصادية والثقافية . فلا قيمة للمعلومات ما لم يتم الإفادة منها ،والتحول بها إلى مجتمع معرفى حقيقى(١).

ونجد أن للتقنيات الحديثة للمعلومات أثرها فى الإنتاج المعرفى .فهذه التقنيات جنبا إلى جنب مع برامج التبادل الأكاديمى والطلابى تتيح حدوث الانتقال السريع للاكتشافات العلمية من المكان الذى اكتشفت فيه إلى أماكن وقطاعات وأنشطة أخرى .كما أن التطور الحادث فى شبكات التواصل ، ومساحات نقل المعرفة يؤثر أيضا على سرعة نقل المعرفة فى وقتنا الحالى وانتشارها(٢).

ونجد أن مصر إذا أُتيح لها مصادر أكثر للمعرفة ، تكون أكثر غنى ، وقوة ، وقدرة على منافسة الحاضر، ، والتخطيط للمستقبل ، وتجاوز المخاطر ، التى تحيط بمسيرته (٣).

وقد ازدادت الحاجة إلى المعلومات ، وازدادت أهميتها ، والاهتمام بنقلها ، وإنتاجها بعد أن تطورت أساليب الحياة ، وأصبحت شئون الحياة معقدة بدرجة تحتاج إلى تخطيط ، واتخاذ قرارات علمية بناء على دراسات ، وتحليل منطقى يستند على حقائق ملموسة ؛ مما ينتج عنه تراكم هائل من المعلومات ، والبيانات ؛ نتيجة الدراسات ، والبحوث التجريبية والنظرية ؛ حتى عجز الإنسان عن اختيار ما يناسبه(٤).

الأمر الذى عبر عنه نبيل على (٢٠٠٠) بأنه إذا كانت ندرة المعلومات ،مثلت مشكلة فى الماضى، فقد أصبح الآن الوفرة فى المعلومات مشكلة لا تقل صعوبة عن سابقتها.فالمعلومات

---

(١) السيد يسين : المعلوماتية وحضارة العولمة : رؤية نقدية عربية ،مكتبة نهضة مصر ،القاهرة ، ١٤٢١هـ/ ٢٠٠٠م ، ص ٢٣.

(٢) إبراهيم الدسوقى عوض الله توفيق:تطوير البحث العلمى فى الجامعات المصرية فى ضوء متطلبات إقتصاد المعرفة ..رؤية مستقبلية ، مرجع سابق ، ص ١٠٣.

(٣) مجلس الوزراء ،مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار:تقارير معلوماتية عن قوانين تداول المعلومات ..التجارب الدولية والوضع الحالى فى مصر،السنة الخامسة ،العدد (٥٤) ، يونيو ٢٠١١م ، ص ١٢.

(٤) عبد الفتاح جودة السيد ، ومحمد عباس محمدعبد الرحيم : نموذج مقترح لدور إدارة المعرفة فى إقامة مجتمع المعلومات فى المؤسسات التعليمية ،مجلة كلية التربية ببنى سويف ،جامعة القاهرة ،الجزء (٢) ، العدد (٢) ، أكتوبر ٢٠٠٤م ، ص ٢٥٢.

تتضاعف بمتواليات هندسية؛ حيث تنتج البشرية حالياً من المعلومات،والمعارف فى سنوات قلائل قدراً يفوق ما كانت تنتجه سابقاً فى قرون(١).

ويحتاج هذا الكم الهائل من المعارف ، والمعلومات إلى تنظيم سريع ، ومستمر لمن يريد أن يستخدمه ؛باعتبار أن هذا التنظيم السريع لتدفق المعارف ، والمعلومات ، والتعرف على طرق استخدامها ، سيكون أحد معايير التقدم ، ومن ثم يصبح نشر هذه المعارف بين أبناء المجتمع ، وإكسابهم القدرة الذاتية على تحصيلها وتنظيمها وتوظيفها ، وتوليد المزيد منها أحد أهم التحديات ، التى تواجه نظم التعليم خاصة التعليم الجامعى(٢).

وبالتالى نجد أن هذا الفيض الهائل من المعلومات المتراكمة سريعة الانتشار، والمتوفرة بسهولة خارج أطر التعليم النظامى ، يطرح كثيرا من الصعوبات أمام السياسة التعليمية ، فلم تعد متطلبات بناء الشخصية المصرية القادرة على مواجهة المستقبل – باعتبارها إحدى أهداف السياسة التعليمية – قاصرة على تزويد الطلاب بأكبر قدر من المعلومات فى أقصر وقت. فهذا ليس له من الأهمية ، التى تعادل أهمية تعليمهم كيفية الوصول إلى المعلومات المفيدة من مصادرها الصحيحة ،وكيفية الاستفادة المثلى من هذه المعلومات ،وكيفية القيام بذلك فى الوقت ، الذى تشتد فيه الحاجة إلى تلك المعلومات ، ليس هذا فحسب ، بل يجب أن يكونوا قادرين ليس فقط على التكيف مع السرعة غير العادية لهذه المعلومات ، بل أيضا على الاستجابة النقدية والمبدعة لها(٣).

وبذلك أصبحت الأولوية فى التعليم للكيفية ، التى يحصل بها الفرد على المعرفة من مصادر المعلومات ، وكيفية إتقانه أدوات التعامل معها لا ماذا تتضمنه هذه المعرفة من معلومات ؛ لأنها سريعة التقادم . ولا تتوقف عملية اكتساب المعرفة عند حدود الإلمام بها ، بل تستكمل باستيعابها

---

(١) نبيل على :العقل العربى وسط إعصار المعلومات ،مجلة العربى ،الكويت ،العدد (٤٩٤) ، يناير ٢٠٠٠م ، ص ٢٩.

(٢) عدنان بدرى الإبراهيم : النظم التعليمية والعولمة الاقتصادية ، الملتقى العربى حول التربية وتحديات التربية الاقتصادية ،المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم بالتعاون مع اللجنة الوطنية لليونسكو ، القاهرة ٢٨سبتمبر– ١ أكتوبر ٢٠٠٢م ، ص ٢.

(٣) دلال ملحس: مستقبل التربية العربية لمواجهة التحديات الداخلية والخارجية ،المؤتمر العلمى الخامس ،التربية العربية وتحديات المستقبل،كلية التربية بالفيوم ، جامعة القاهرة ٩–١٠ مارس ٢٠٠٤ ، ص ص ٤–٥.

، وتعميقها ، وتوظيفها ؛ مما يتطلب تغييرا فى علاقة الفرد بالمعرفة وبمصادرها إلماما واستيعابا وتوظيفا وإنتاجا(١).

المؤشر الثالث: تزيد المنشورات العلمية ، وبراءات الاختراع من نشاط البحث العلمى ، والتطور التقنى.

هناك فجوة بين دول الشمال والجنوب فى المجال العلمى ، بسبب طبيعة التقدم العلمى ، والتكنولوجى فى عصر الحاسبات . فعلى سبيل المثال نجد أن الدول المتقدمة لديها حوالى عشر مرات عدد البحوث ، والعلماء والفنيين الموجودين فى الدول النامية (٣،٨) فى مقابل (٠،٤) لكل ألف شخص . كما تمتلك دول أوربا ، وأمريكا الشمالية ، واليابان ، ودول آسيا الصناعية (٨٤%) من الأبحاث العلمية المنشورة . وتقدم هذه المناطق أكثر من (٩٧%) من كل براءات الاختراع الجديدة المسجلة فى أوربا ، والولايات المتحدة الأمريكية .كما أن (٩٠%) من العلماء الذين أنجبتهم البشرية يعيش معظمهم فى الدول المتقدمة ،والقلة الباقية التى تعيش فى الدول النامية لا يستفاد منها لقصور النظم السياسية ، والممارسات الاجتماعية ، والثقافية ، وتخلف الرؤى الاقتصادية (نمط الانتاج) ، وغياب المناخ الملائم لنمو العلم والابتكارات(٢).

وبالنظر إلى الواقع نجد أن مقارنة عدد براءات الاختراع فى مصر بتلك المسجلة فى دول مثل الهند ، وكوريا الجنوبية ، وجنوب أفريقيا ، وإسرائيل ندرك حجم العمل المطلوب ، والمشكلات القائمة ، ومدى ضعف البحث العلمى فى مصر ، ومن ثم عدم وجود مجتمع علمى معرفى يمكن قيامه على تطوير البحث العلمى . وتتبلور أهم المشكلات المتسببة فى ضعف النشاط العلمى فى الآتى :

١- وجود العديد من المعوقات المتمثلة فى مجال السياسات ، والبرامج ، ومستوى الباحثين ، وأساليب تأهيلهم .

٢- ضعف التمويل مما يعوق تطوير البحث العلمى .

٣- ضعف الإمكانات البحثية .

٤- عدم وجود مناخ داعم لجهود التنمية التكنولوجية (٣).

---

(١) دلال ملحس : مستقبل التربية العربية لمواجهة التحديات الداخلية والخارجية ،مرجع سابق ، ص ٧.

(٢) عادلة رجب : أهمية تطوير البحث العلمى والتعليم العالى فى منى البرادعى وسامى السيد (تحرير) : رؤى تطوير التعليم العالى فى مصر،كتاب منتدى التعليم العالى ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، ٢٠٠٧م ، ص ٢٠.

(٣) حامد عمار، ومحسن يوسف : إصلاح التعليم فى مصر، مرجع سابق ، ص ٧٩.

نقاط القوة والضعف فى عملية التقويم :

نقاط قوة المعيار الأول :

المعيار الأول : وجود علاقة إيجابية بين ارتفاع معدل النمو الاقتصادى ، وسياسة التوسع فى القبول.

تقوم الدولة – فى الوقت الراهن – بإقامة العديد من المشروعات التنموية ؛ لزيادة معدل النمو الاقتصادى ؛ بما يساعد على وضع سياسات تتحقق من خلالها استراتيجية تطوير التعليم العالى والجامعى فى ضوء أهداف خطة العام المالى ٢٠١٤/٢٠١٥ ، والتى تتلخص فى:

- زيادة أعداد الجامعات الحكومية والخاصة من (٣٨) جامعة عام ٢٠٠٩/٢٠١٠ إلى (٤٥) جامعة عام ٢٠١٤/٢٠١٥ ، مع التوسع فى تحويل فروع الجامعات بالمحافظات إلى جامعات مستقلة (فرع الوادى الجديد ، فرع العريش ، فرع مرسى مطروح) .
- الارتفاع بمعدل القيد بالتعليم الجامعى [١] .
- الزيادة فى عدد أعضاء هيئة التدريس ؛ لمقابلة الزيادة فى معدلات قيد الطلاب.

نقاط ضعف المعيار الأول :

١- عدم تناسب ارتفاع معدل المقيدين بالجامعات مع عدد الجامعات الموجودة على مستوى الجمهورية.

٢- ضعف الموارد المالية اللازمة للإنفاق على التعليم ؛ لضعف النمو الاقتصادى.

٣- عدم تناسب عدد أعضاء هيئة التدريس مع زيادة معدلات قيد الطلاب ؛ مما يؤثر بالسلب على جودة العملية التعليمية .

نقاط القوة للمعيار الثانى :

المعيار الثانى : وجود ارتباط بين تحلى الطلاب بالقيم ، وتحقيق مبدأ تكافؤ الفرص عند القبول بالجامعات .

١- تحديث بعض الآليات المستخدمة من قبل وزارة التربية والتعليم فى منع الغش فى الكثيرمن لجان امتحانات الثانوية العامة ؛ حفاظاً على مبدأ تكافؤ الفرص بين الطلاب فى مرحلة التقييم النهائية للقبول بالجامعات .

٢- وجود أهداف معلنة داخل التعليم الجامعى على ضرورة الاهتمام بالقيم ، وغرسها عند الشباب ، ويتضح ذلك فى المادة الأولى من قانون تنظيم الجامعات [١] .

---

(١) جمهورية مصر العربية ، وزارة التخطيط : خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للعام المالى٢٠١٤-٢٠١٥ ، الفصل الثالث بعنوان: العدالة الاجتماعية (التنمية البشرية) ، مرجع سابق ، ص ٩٧.

نقاط ضعف المعيار الثانى :

١- عدم اهتمام الأساتذة بالبناء الأخلاقى للطلبة ، والتركيز فقط على الجانب المعرفى .

٢- إهمال قضايا التربية القيمية فى البرامج الدراسية الخاصة بإعداد المعلمين لمهنة التعليم ؛ مما يؤثر على تنشئة الأجيال الجديدة .

نقاط قوة المعيار الثالث :

المعيار الثالث : وجود نظم متطورة لتقييم طلاب الثانوية العامة تراعى الميول ، والمهارات ، والقدرات العلمية والعقلية للطلاب ؛ تمهيداً لقبولهم بالتعليم الجامعى .

١- إجراء اختبارات تقيس ميول وقدرات الطلاب فى بعض الكليات ، التى تعتمد على القدرات الخاصة ، كالفنون الجميلة ، والتربية الموسيقية .....إلخ .

٢- تقوم الدولة بوضع سياسات تتحقق من خلالها استراتيجية تطوير التعليم العالى والجامعى فى ضوء أهداف خطة العام المالى ٢٠١٤/ ٢٠١٥ ، والتى تتلخص فى زيادة أعداد الطلابية المقيدة بالاقسام والكليات العملية ؛ لترتفع نسبتها من (٢٦،٢%) لتصل إلى أكثر من (٣٠%)[٢] . مع مراعاة ميول وقدرات الطلاب ، وأن تكون هذه النسبة متناسبة مع الدراسات النظرية ؛ تحقيقا لتنمية المجتمع من جميع جوانبه .

نقاط ضعف المعيار الثالث :

١- تزايد بطالة خريجى الكليات النظرية عن خريجى الكليات العملية ؛ لزيادة الإقبال على تلك الكليات.

٢- عدم مراعاة ميول ، وقدرات ، واستعدادات الطلاب عند توزيعهم على الكليات العملية ، والكليات النظرية، والاكتفاء بمعيار الدرجات فقط.

٣- صعوبة بناء مجتمع متوازن فى معارفه وعلومه ؛ نتيجة الإقبال المتزايد على الكليات النظرية ، وقلة الإقبال على الكليات العملية المتخصصة فى إنتاج المعارف الحديثة .

---

(١) جمهورية مصرالعربية : قانون تنظيم الجامعات ولائحته التنفيذية ، الطبعة الثلاثون ، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية، القاهرة، ٢٠٠٩، المادة رقم (١) .

(٢) جمهورية مصر العربية ، وزارة التخطيط : خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للعام المالى٢٠١٤-٢٠١٥ ، الفصل الثالث بعنوان: العدالة الاجتماعية (التنمية البشرية) ، مرجع سابق،ص ٩٨.

نقاط القوة للمعيار الرابع :

المعيار الرابع : ارتفاع معدل النمو الاقتصادى ، وزيادة الإنفاق على التعليم ، ومن ثم تحقيق جودة العملية التعليمية .

١- إتجاه الدولة – فى الوضع الراهن – إلى إقامة العديد من المشاريع التنموية ، بما يساعد على زيادة النمو الاقتصادى . ومن هذه المشاريع المقامة حديثاً ، مشروع محور التنمية لقناة السويس، ومشروع تطوير الساحل الشمالى .

٢- قيام الدولة بإصدار عدة قوانين بزيادة مرتبات أعضاء هيئة التدريس ، والمتمثل فى زيادة قيمة بدل الجامعة لأعضاء هيئة التدريس ، والوظائف المعاونة بالجامعات ، ومنها القانون الذى أصدره المجلس الأعلى للقوات المسلحة رقم (٨٤) لسنة ٢٠١٢ بأن تزاد قيمة بدل الجامعة لأعضاء هيئة التدريس ، والظائف المعاونة بالجامعات عتبارا من ٢٠١٢/٧/١ ،وأن يستلزم صرف الزيادة لأعضاء هيئة التدريس مقابل تفرغهم الكامل للعمل بجامعاتهم بحد أدنى أربعة أيام أسبوعيا[١] . بما يؤدى فى النهاية إلى كفاية مرتباتهم ؛ مما يؤثر بالإيجاب على مستوى الخدمات التعليمية المقدمة من قبلهم للطلاب .

نقاط الضعف للمعيار الرابع :

١- إنخفاض كفاءة النظام التعليمى ، وضعف قدرته ؛ نتيجة لضعف الدخل الحكومى المخصص لتغطية التكاليف الضخمة المتزايدة على التعليم .

٢- ضعف الإنفاق على الخدمات العامة ، ومنها التعليم نتيجة لضعف النمو الاقتصادى ؛ مما يؤثر بالسلب على كفاءة وجودة العملية التعليمية ، والتى تتبلور فى الآتى :

أ- سوء المبانى ، وتجهيزاتها ، وصيانتها ، ومدى كفايتها.

ب- قلة عدد المعامل والورش ، وعدم كفاية تجهيزاتها.

ت- قلة المدرجات وقاعات المحاضرات .

ث- انخفاض مستلزمات البحث العلمى ، ونقص ما يحتاج إليه من تمويل.

ج- قلة أعداد الكتب والمراجع سواء العربية منها ، أو الأجنبية بداخل المكتبات الجامعية .

---

(١) المجلس الأعلى للقوات المسلحة : قانون رقم (٨٤) لسنة ٢٠١٢، الجريدة الرسمية- العدد٢٨ (مكرر) فى ١٤يولية سنة ٢٠١٢.

٣- ضعف الاعتمادات المالية الناتجة عن ضعف النمو الاقتصادى ، يؤثر على نوعية الخدمات التعليمية سلباً ، فينتج خريجين دون المستوى المطلوب لسوق العمل.

٤- يؤدى الركود الاقتصادى إلى تخفيض الإيرادات الضريبية ، التى تحتاج إليها الحكومات لتمويل الخدمات الاجتماعية ، ومنها التعليم كذلك السلع العامة .

نقاط القوة للمعيار الخامس :

المعيار الخامس: وجود علاقة بين المحافظة على النسق القيمى للمجتمع ، ومواجهة الفقر والبطالة .

١- تحقيق تنمية شاملة للمجتمع بأيدى موارد بشرية مؤهلة.

٢- تفعيل العلاقة بين التعليم وخدمة المجتمع ، ومتطلبات سوق العمل ، ومن ثم استيعاب الأعداد المتزايدة من الخريجين ، والقضاء على الفقر.

٣- تقوية قيم الانتماء والمواطنة ، وتجنب التطرف الدينى ؛ نتيجة محاولة قيام الدولة بتوفير فرص عمل للخريجين ، وانضمامهم لصفوف العاملين المنتجين .

نقاط الضعف للمعيار الخامس :

١- استمرار قلة فرص العمل المتوفرة للشباب المتعلم .

٢- تدهور نوعية العمالة المتوفرة ، من حيث انخفاض مستوى التأهيل ، والتدريب .

٣- عدم نجاح أنظمة التعليم والتدريب فى مصرفى توفير التخصصات والمهارات المطلوبة فى سوق العمل .

٤- عدم المزج بين التعليم النظرى ، والتدريب العملى داخل مؤسسات التعليم العالى والجامعى بمصر.

٥- وجود نقص فى خدمات الإرشاد الوظيفى المقدمة من قبل مؤسسات التعليم العالى والجامعى : فهذه المؤسسات لا تقوم بتوفير معلومات تفى بحق الطلاب فى التعليم الوظيفى ؛ مما يؤدى بدوره إلى غياب التواصل مع أصحاب الأعمال .

٦- نقص المعلومات عن سوق العمل لدى مؤسسات التعليم العالى والجامعى : وبالتالى فإن معظم تلك المؤسسات لا تستند إلى بيانات دقيقة ، عندما تتخذ القرارات المتعلقة بتطوير البرامج .

نقاط قوة المعيار السادس:

المعيار السادس: وجود ارتباط بين زيادة النمو الاقتصادى ، وتطوير البحث العلمى .

١- تتجه الدولة إلى زيادة الإنفاق على البحث العلمى ؛ وصولاً إلى تطويره. من خلال تخطيط برامج ، ومشروعات البحث العلمى ، والتنمية التكنولوجية ، والعمل على توفير الموارد المالية ، والمادية اللازمة لتنفيذها ، وطرحها بين جهات التنفيذ المختلفة ، والتنسيق بينها ، ومتابعتها.وسيتم ذلك من خلال خطة العام المالى ٢٠١٤/ ٢٠١٥ المتعلقة بتطوير البحث العلمى[١].

٢- تطوير المكتبات ، بما يواكب ثورة المعلومات من خلال الإنفاق عليها من الميزانية المخصصة للإنفاق على الجامعات .

٣- تفعيل دور المكتبات فى تدعيم ، وتنمية مهارات البحث العلمى ، وتوسيع آفاق الحصول على المعلومات.

نقاط ضعف المعيارالسادس :

١- استمرار ضعف حجم التمويل المخصص للبحث العلمى ؛ مما يؤثر بالسلب على تطويره ، ويتمثل ذلك فى الآتى:

- ضعف ناتج عملية البحث.
- ضعف ارتباط عملية البحث بالمجتمع.
- عدم القدرة على شراء الأجهزة العلمية البحثية ، ومستلزمات المعامل من الأدوات والمواد اللازمة لإجراء البحوث .
- عدم القدرة على توفير المجلات العلمية ، والموسوعات ، والدوريات الحديثة .
- عدم القدرة على تحسين أوضاع الباحثين المادية ، بما يمكنهم من توفيرحياة كريمة لهم ، ومساعدتهم على التركيز فقط فى البحث العلمى ، والتعرف على منجزات العلم الحديثة ، وإمكانيات المساهمة الوطنية فيه من خلال تنفيذ خطة بحثية تنموية عامة .

٢- وجود شُح واضح فى توزيع الميزانيات فيما يخصص للمكتبات الجامعية ؛ مما لا يكفل لها الحصول على مصادر المعلومات اللازمة والجديدة.

---

(١) جمهورية مصر العربية ، وزارة التخطيط : خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للعام المالى٢٠١٤-٢٠١٥ الفصل الثالث بعنوان: العدالة الاجتماعية (التنمية البشرية)، مرجع سابق ، ص ٩٥.

نقاط قوة المعيار السابع :

المعيار السابع: وجود ارتباط بين هيئات البحث ، والبيئة المحيطة .

١- يسهم التعليم الجامعى فى خدمة المجتمع من خلال ما يقدمه من عناصر بشرية قادرة على تنفيذ خطط التنمية الاقتصادية ، والاجتماعية بالمجتمع.

٢- تسعى الجامعة إلى حل مشكلات المجتمع من خلال المعالجة العلمية لتلك المشكلات .

نقاط ضعف المعيار السابع :

١- استمرار ضعف النشاط المقدم من الجامعة فى خدمة المجتمع.

٢- استمرار ضعف ، وعزوف الجامعة عن الاهتمام بقضايا المجتمع الحاكمة ، وأزماته المتلاحقة .

٣- ضعف العلاقة بين الجامعات والمجتمع ، بشكل لا يتناسب مع إمكانات الجامعات ، واحتياجات المجتمع فى الوقت ذاته.

٤- ضعف العلاقة بين الجامعة ، ومؤسسات الإنتاج والخدمات مع ضعف اهتمام كل منهما بالآخر ؛ مما يترتب عليه ضعف الاهتمام بممارسة نشاط البحث ، والتطوير سواء فى الجامعات ، أو مؤسسات الإنتاج والخدمات ، بالرغم من وجود مناصب قيادية لخدمة المجتمع والبيئة على مستوى كل من قيادات الجامعة ، والكليات[1].

نقاط قوة المعيار الثامن :

المعيار الثامن : وجود مجتمع علمى معرفى قائم على البحث العلمى .

١- تُشكِّلُ الأبحاث العلمية بالجامعات الكوادر المتخصصة ، والمهارات العلمية ، والمهنية ،وتوفيرها فى سوق العمل ؛ للوفاء باحتياجات قطاعات الإنتاج والخدمات فى مختلف المجالات .

٢- تسعى الجامعات إلى تنويع مصادر المعلومات بداخلها ؛ بما يثرى البحث العلمى ، مع تقديم المزيد من المنشورات العلمية ، وبراءات الاختراع.

نقاط ضعف المعيار الثامن :

١- ضعف قطاع البحوث نتيجة لضعف أداء النظام التعليمى بجميع حلقاته ، واعتماده على الحفظ والتلقين ، وعدم تشجيع الابتكار ، والخيال ، والتفكير النقدى .

٢- عدم التطوير، والبحث عن المعرفة ؛ نتيجة الاعتماد المفرط على التكنولوجيا الجاهزة .

---

(١) حامد عمار،ومحسن يوسف : إصلاح التعليم فى مصر، مرجع سابق ، ص ٦٢.

٣- عدم تناسب الموارد المخصصة للبحث العلمى مع أعداد الباحثين ، ولا مع الإمكانيات المطلوبة ؛مما يؤدى إلى هدر الطاقات البشرية العاملة فى مجال البحث العلمى .

٤- عدم الاستفادة الكافية من نتائج البحوث ؛حيث أنها لم تأخذ طريقها إلى حيز التطبيق ،كما يحدث فى الدول المتقدمة الناتجة للعلم ، والمعرفة المتسارعة .

٥- عدم قدرة الأبحاث العلمية القائمة فى الجامعات المصرية فى الوفاء بمتطلبات المرحلة القادمة ، المتمثلة فى ملاحقة التطور العلمى الحديث فى شتى التخصصات ، بما يحقق طموحات الجامعات، ويمكنها من تحقيق رسالتها ، المتمثلة فى إنتاج المعرفة ،ومن ثم إيجاد مجتمع علمى معرفى متقدم .

المحور الثانى : أهم نتائج تقويم علاقة سياسات التعليم الجامعى بالأبعاد المجتمعية :

فى ضوء الإطار النظرى للدراسة ، وبناء على ما أسفرت عنه عملية تقويم علاقة سياسات التعليم الجامعى بالأبعاد المجتمعية من الوقوف على أهم نقاط الضعف من خلال تحليل المعايير ومؤشراتها . تقوم الدراسة بعرض أهم نتائج عملية التقويم ؛ بغية تقديم تصور مقترح يفيد المهتمين بصانعى السياسات التعليمية للعمل على تطوير السياسات التعليمية القائمة ، بما يؤدى إلى تطوير، وتحديث التعليم الجامعى ، ويحقق فى نفس الوقت أهداف ، ومتطلبات المجتمع المنشودة . ومن هذه النتائج الآتى :

أولاً :علاقة سياسات التعليم الجامعى بالبعد السياسى :

توصلت الدراسة إلى النتائج الآتية :

١- عدم الاستقرار على سياسة تعليمية واحدة ، وتفعيلها على أرض الواقع ، بما يحقق فى النهاية أهداف المجتمع . وذلك لتغيرها من حين لآخر ؛ نتيجة لتغير الأنظمة السياسية . فعدم الاستقرار السياسى ، يؤدى إلى تنوع ، واختلاف الأهداف الصادرة عنها . من هنا نجد أن سياسات التعليم الجامعى وماقبل الجامعى موقفية ، ومرتبطة بشخص الوزير، ومن ثم تكون متغيرة وغير مستقرة . فما يلبث أن يصدر قانون إلا ونجد قرارا وزاريا يعدل فيه ، أو قانونا جديدا يغيره ؛ مما أدى إلى نوع من عدم الاستقرار ، والوضوح . خاصة وأن الظروف المجتمعية اتسمت بعدم الاستقرار السياسى ، والاجتماعى ؛ مما انعكس على أوضاع التعليم ، ولم تسمح بتطوره ، بل بالعكس أدت إلى اضطرابه ، وتخبطه. فليست هناك سياسة تعليمية متفق عليها ، وعلى أساسها يستطيع كل وزير أن يتابع مافعله الوزير السابق ، وأن تكون هناك خطوط فكرية واضحة يسير عليها الجميع

، بغض النظر عن تقلد أى وزير هذا المنصب السياسى . من هنا كان هناك العديد من السلبيات ، ونقاط الضعف فى السياسات التعليمية ؛ مما جعلها غير معلنة ، وغير صريحة ومنها :

- وجود تناقض بين المعلن من سياسات تعليمية وبين تطبيقها فى الواقع الفعلى ، وعدم قابلية بعض السياسات التعليمية للتطبيق.
- مركزية القرار، وضعف المشاركة الفعلية ، أى الاعتماد الكلى والجزئى على الوزير فى تنظيم شئون التعليم.
- التخبط فى إصدار القرارات التعليمية ، وما ينتج عنها من تخبط السياسة.
- توجيه السياسة التعليمية إلى جوانب وإصلاحات مفروضة من قبل القوى الخارجية.
- النظرة الجزئية فى إصلاح التعليم ، وتطويره.
- غلبة بعض القيم السلبية فى إدارة التعليم وسياساته.
- العناية بالجانب الكمى فى السياسات التعليمية على حساب الجانب الكيفى.

٢- عدم وضوح بعض سياسات التعليم الجامعى ، وعدم استنادها إلى أساس معرفى وبحثى. فالسياسات الواضحة تكون بمثابة برنامج عمل وطنى واضح المعالم ، واقعى التوجه ، مستقبلى الاتجاه ، ومن ثم يستحق التأييد ، والدعم المجتمعى.

٣- قلة ارتكاز السياسات على رؤى مستقبلية ومحاور استراتيجة ، وارتباطها بأهداف استراتيجية طويلة المدى ، ومثل هذه الركائز لاتتوافر إلا من خلال تفعيل الأجهزة المسئولة عن البحث المؤسسى ، والتخطيط الاستراتيجى.

٤- اتصاف سياسات التعليم الجامعى بعدم الاستقرار؛ نتيجة اتسام النظام السياسى فى مصر بالانتقالية ، وغياب الاستقرار والسلطوية ؛ مما انعكس على صنع سياسات التعليم الجامعى ، ويبدو عدم الاستقرار فى الآتى :

- التغيرات المستمرة فى اللوائح التنفيذية داخل قانون تنظيم الجامعات.
- التغيرات فى سلطات المجلس الأعلى للجامعات.
- تغيرات وزارية متعاقبة .

- تغيير القواعد التنظيمية والنظم الإدارية الحاكمة.
- التذبذب فى انتخاب القيادات الجامعية أو تعيينها.
- تغير المقررات الدراسية ، وتغير نظم ولوائح الاتحادات الطلابية.

٥- عدم وجود سياسات تعليمية معلنة للمهتمين ، والقائمين على التعليم ، والباحثين ، وكذا لأفراد المجتمع ؛ لتكون مرشدا ، وموجها للقرارات التربوية والتعليمية ، ومفسرة لها. من هنا يشير مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار التابع لمجلس الوزراء(٢٠٠٤) إلى أن عدم وجود سياسة تعليمية عامة واضحة المعالم والأهداف ، يؤدى إلى تخبط الآراء والسياسات المتبعة ، وعدم اتساقها وملائمتها لأهداف المجتمع ، ومن ثم تحقيقها ، وما ينتج عن ذلك من تدهور لمخرجات العملية التعليمية [1] .

٦- أهمية وجود نظام سياسى ديمقراطى يقوم على مبدأ تكافؤ الفرص ، والعدالة ، والمساواة بين الجميع .فإذا وُجِدَ هذا النظام ستنعكس مبادئه ، وأهدافه على السياسات المنبثقة منه ، ومنها سياسة القبول .باعتبار أن تلك السياسة تقوم على تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص ، والعدالة ، والمساواة فى توزيع الطلاب على المؤسسات التعليمية العالية والجامعية . ولكن الواقع لا يحقق هذه المبادئ بشكل ملحوظ ، ويتمثل ذلك فى وجود إهدار لرغبة الطالب واستعداده من خلال قيام مكتب التنسيق المتخصص بتوزيع الطلاب ، كذلك المجلس الأعلى للجامعات المتخصص بتحديد أعداد الطلاب المقبولين بالجامعات معتمدين على معيار وحيد ، يتمثل فى مجموع الطالب فى امتحانات الثانوية العامة فقط . وهذه الامتحانات فى حد ذاتها تعد دليلاً على عدم تكافؤ الفرص نسبة لعدم حصول جميع الطلاب على فرص متساوية لإعدادهم ، وتأهيلهم لدخول امتحانات الثانوية العامة بسبب الدروس الخصوصية ، واختلاف المدارس ، التى لا تقوم على نظام تعليمى واحد فى عدم كفاءة بعضها ، وكفاءة البعض الآخر.

٧- افتقاد سياسة القبول للديمقراطية والعدالة ، نظرا لعدم استقلالية المجلس الأعلى للجامعات ، باعتباره أحد منفذى سياسة القبول ؛ حيث أصبح أداة لتحكم السلطة الإدارية فى توجيه الجامعات وفق ما تراه وزارة التربية والتعليم ، ووزارة التعليم العالى لا وفق ما تراه المجالس الجامعية .

---

(١) مجلس الوزراء ، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار: تجارب دولية خاصة بقضية التعليم ، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، القاهرة ، ٢٠٠٤م ، ص ٤.

٨- تناقض واختلاف أهداف سياسة التمويل من حين لآخر ، نتيجة تغير الأنظمة السياسية ، وافتقارها إلى التنظيم والتنسيق ، وتغير أهدافها ، وذلك باعتبار أن سياسة التمويل هى جزء من السياسة العامة للدولة .

٩- أهمية البعد عن التبعية السياسية لوزارات لا تفرق بين الباحث والموظف. فالنظام السياسى الديمقراطى هو الذى لا يسمح بهذا التدخل ، ويحترم استقلالية البحث العلمى. من هنا يجب أن يكون للبحث العلمى استراتيجية خاصة به دون تدخل أية جهة أخرى فى وضع هذه الاستراتيجية ، وأن تكون مستقلة عن الجهات الحكومية الأخرى

ثانياً : علاقة سياسات التعليم الجامعى بالبعد الاقتصادى :

أدى التدهور الاقتصادى ، وعدم الاستقرار السياسى إلى ضعف النمو الاقتصادى ، ومن ثم قلة الموارد المالية المخصصة للإنفاق على التعليم ؛ مما كان له إنعكاس سلبى فى تحقيق الأهداف ، التى تقوم عليها السياسات التعليمية ، كسياسة التمويل ، وسياسة القبول ، وسياسة تطوير البحث العلمى .وتوصلت الدراسة إلى النتائج الآتية :

١- يؤثر ضعف الإنفاق على التعليم سلبياً على سياسة التوسع فى القبول : ويتضح ذلك فى عدم قيام الدولة بإنشاء جامعات جديدة ، واكتفت باستقلال الفروع ، وإعلان إنشائها جامعات ؛ نظراً لقلة الموارد الحكومية المخصصة للتعليم الناتجة عن ضعف النمو الاقتصادى .إضافة إلى عدم تناسب أعداد أعضاء هيئة التدريس مع الزيادة فى معدلات القيد بالجامعات بما يحقق فى النهاية جودة العملية التعليمية .

٢- عدم كفاءة النظام التعليمى ، وضعف قدرته ؛ نتيجة لضعف الدخل الحكومى المخصص لتغطية التكاليف الضخمة المتزايدة ، والمطلوبة على التعليم .

٣- أهمية زيادة الميزانيات الخاصة بالجامعات ، وتخصيص جزء كبيرمنها فى تطوير البحث العلمى ، بما يتضمنه من التوسع فى إنشاء المكتبات ، بما تتناسب مع التقدم التكنولوجى ، كذلك زيادة نصيب الباحث من هذه الميزانية .

ثالثاً : علاقة سياسات التعليم الجامعى بالبعد الاجتماعى :

توصلت الدراسة إلى النتائج الآتية :

١- أهمية تحقيق أهداف سياسة القبول المتمثلة فى العدالة فى توزيع الطلاب على التعليم العالى والجامعى ، من خلال وضع تقييم صحيح على قدر كبير من الموضوعية للطلاب

، يقيس قدراتهم ، واستعداداتهم الحقيقية . فبالرغم من أن سياسة القبول وضعت درجات الثانوية العامة كمعيار للقبول ، والذى لا يدل فى الحقيقة على استعداداتهم وقدراتهم . إلا أن هذا المعيار يشوبه عدم العدالة ، والمساواة ، والذى يتضح فى إقبال بعض الطلاب على الغش وأحيانا الغش الجماعى ؛ للحصول على أعلى الدرجات ، مما يؤثر فى مرحلة التقييم النهائية للقبول بالجامعات .من هنا يجب العودة للاهتمام بالقيم فى التعليم قبل الجامعى ، والتعليم الجامعى خاصة فى كليات التربية ، التى تعد الطلبة لممارسة مهنة التدريس ؛ حتى يستطيعوا غرس القيم ، التى تعلموها داخل الجامعة إلى النشء.

٢- عدم كفاءة النظام التعليمى ناتج عن عدم كفاية الإنفاق عليه ، حيث يؤدى إلى تقديم خدمات تعليمية سيئة ؛ فيصبح مستوى التعليم ، والتدريب ، والتأهيل داخل التعليم العالى والجامعى ، لا يتناسب مع سوق العمل فى ضوء التطورالمعرفى والتكنولوجى العالمى السريع ، الذى لم يواكبه تطور مواز لمهارات الشباب الجامعى ؛ مما أدى فى النهاية إلى زيادة معدلات البطالة ، والفقر.

٣- وجود علاقة بين الجامعة والمجتمع ، باعتبار أن الجامعات تعد مؤسسات اجتماعية أنشأها المجتمع ، لخدمة أغراضه .فكلما كانت الجامعة أكثر التحاماً بمجتمعها ، كلما كانت الجامعة أكثر قدرة على تحقيق وظائفها ، والاستجابة لمطالب هذا المجتمع منها . ولكن بالنظر إلى الواقع نجد عدم تكامل أداء الجامعة لوظيفة خدمة المجتمع مع أدائها فى وظيفتى التدريس ، والبحث العلمى ؛حيث تحتل مركزاً متدنياً من أولويات الجامعة على الرغم من أهمية هذه الوظيفة فى دعم جهود التنمية داخل المجتمع . مما يعد من أولويات اهتمام المجتمع المصرى .

رابعاً : علاقة سياسات التعليم الجامعى بالبعد الثقافى :

١- أهمية تطوير المجتمع ، وإمداده بالمعارف المتقدمة ، من خلال وجود تناسب بين أعداد الطلاب المقبولين فى الكليات النظرية ، والمقبولين فى الكليات العملية .

٢- أهمية دور الجامعات فى إنتاج المعرفة من خلال إجراء العديد من الأبحاث العلمية المتطورة . كذلك دورها فى بناء الشخصية المصرية القادرة على مواجهة المستقبل من خلال تعليم الطلاب كيفية الوصول إلى المعلومات المفيدة من مصادرها الصحيحة ،

والاستفادة المثلى من هذه المعلومات ، والقدرة على التكيف مع السرعة غير العادية لهذه المعلومات ، والاستجابة النقدية ، والمبدعة لها .

المحور الثالث : تصور مقترح لتطوير سياسات التعليم الجامعى :

يعانى التعليم الجامعى من مشكلات ، تتطلب ضرورة الحاجة إلى التحسين ، والتجديد ، ومن ثم التطوير، وإعادة النظر فى سياساته ، التى تتغير تبعاً للتغيرات المجتمعية المحيطة ؛حتى يتسنى تطويرها فى ضوء ما يظهر من نتائجها فى واقع المجتمع نفسه ، ومن خلال وضع تصور مقترح قامت به الدراسة . ويتكون هذا التصور المقترح من مفهوم ، وفلسفة ، وأهداف ، ومتطلبات التطوير ، وآليات التنفيذ له ، ويتم تناولها على النحو الآتى :

أولا : مفهوم التصور المقترح :

نظراً لأهمية التعليم الجامعى ، باعتباره إحدى المراحل التعليمية المتميزة فى أى مجتمع ، ونظراً لكثرة التحديات ، التى تتضمنها سياساته ، متمثلة فى تخبطها ، وعدم استجابتها للمتغيرات المجتمعية الموجودة على أرض الواقع . الأمر الذى يتطلب محاولة تطوير تلك السياسات بشكل يقلل من هذه التحديات ، حتى تتوافق مع التغيرات المستمرة. ولعل ما تقدمه الدراسة من تصور مقترح ، قد يسهم فى تطوير هذه السياسات .

ويقصد بالتصور المقترح فى الدراسة الحالية :

إطار أو نموذج عام مستقبلى يوضح كيفية تطوير سياسات التعليم الجامعى ؛ حتى تحقق فى النهاية أهداف المجتمع فى ضوء التغيرات المجتمعية المستمرة ، والمتلاحقة خاصة بعد ثورتى ٢٥ يناير ٢٠١١ - ٣٠ يونية ٢٠١٣.

ثانياً : فلسفة التصور المقترح :

تشتق ملامح فلسفة التصور المقترح من الآتى :

١- استمرار التغيرات المجتمعية داخل المجتمع المصرى ، والتى أسفرت عن عدم الاستقرار السياسى ، الذى يعد الأساس ، والسبب الرئيس فى إحداث تغيرات مجتمعية أخرى ، متمثلة فى التدهور الاقتصادى ، والتدهور الاجتماعى ، وأيضا التدهور الثقافى ، والمعرفى ، والتعليمى ؛ مما يفرض على الجامعة تغيير سياساتها التعليمية ، وتطويرها ، بحيث تستطيع مواجهة هذه التغيرات .

٢- انعكاس التغيرات المجتمعية المتسارعة على السياسات التعليمية فى مصر ؛ مما أحدث تغيرات فى سير العملية التعليمية والنظام التعليمى ، خاصة وأن أى نظام تعليمى لا يعمل بمعزل عن بقية النظم المجتمعية الأخرى . فهو يعكس مشكلاته ، وأزماته ، وأهدافه.

٣- فهم الجامعة لهذه المتغيرات المجتمعية الحالية والمستقبلية ، حتى تكون قادرة على المواجهة ، والتجديد ، والتحسين.

ثالثا : أهداف التصور المقترح:

يهدف هذا التصور المقترح إلى تطوير سياسات التعليم الجامعى ، بما يتفق مع الأبعاد المجتمعية ، وبما يحقق فى النهاية أهداف المجتمع .أى المساهمة فى توافق سياسات التعليم الجامعى لمتطلبات المجتمع ، وتحقيق أهدافه ، ومن ثم تصبح العلاقة بين سياسات التعليم الجامعى والأبعاد المجتمعية علاقة تأثير وتأثروامواءمة ، وذلك من خلال الآتى :

١- تطوير سياسات القبول ، والتمويل ، والبحث العلمى بشكل يتفق حالياً ، ومستقبلاً مع الأبعاد المجتمعية المتغيرة.

٢- تقديم حلول وبدائل مقترحة وممكنة التنفيذ للتحديات ، التى تواجه سياسات التعليم الجامعى ، بما يحقق فى النهاية تطوير منظومة التعليم الجامعى .

٣- إرتباط أهداف سياسات التعليم الجامعى واقعياً بأهداف التنمية الاقتصادية ، والاجتماعية للمجتمع.

٤- إتجاه سياسات التعليم الجامعى إلى التعبير بصورة فعلية عما يريده المجتمع من النظام التعليمى.

٥- أهمية ترتيب الأولويات الذى توضع به أهداف سياسات التعليم الجامعى .

٦- تطبيق سياسات التعليم الجامعى فى ضوء الإمكانات المادية ، والبشرية المتاحة حاليا ، والمتوقعة مستقبلا.

رابعا : متطلبات التصور المقترح:

١- تطوير الأبعاد المجتمعية .

٢- تطوير سياسة القبول.

٣- تطوير سياسة تمويل التعليم الجامعى .

٤- سياسة تطوير البحث العلمى .

أولاً : تطوير الأبعاد المجتمعية :

البعد السياسى :

لتطوير سياسات التعليم الجامعى لا بد أولاً من تطويرالمجتمع الحاضن لتلك السياسات بأبعاده المختلفة. فبالنظر إلى البعد السياسى ، نجد أن له تأثير قوى على ماعداه من الأبعاد المجتمعية الأخرى . فإذا ما توصل المجتمع إلى نظام سياسى قوى مستقر قائم على الديمقراطية بشكل متكامل ، سيؤثر فيما بعد فى الأنظمة الاقتصادية ، والاجتماعية ، والثقافية ..من هنا يأتى الاهتمام بدايةً بمحاولة تطوير تلك الأبعاد – فى ضوء مشكلة الدراسة وأهدافها – مع التركيز على البعد السياسى ، الذى يأتى على رأس وقمة جميع الأبعاد المجتمعية الأخرى. من هنا تقترح الدراسة الآتى :

- **إقامة مجتمع ديمقراطى .**
- **إقامة مجتمع مستقر سياسياً.**

آليات تحقيق هذين المطلبين الآتى :

١- تفعيل آليات الإصلاح السياسى والدستورى ، ويتم ذلك على مسار أو مستويات خمسة هى:

أ- السياسات : يتم هنا تغيير السياسات من خلال الآليات الآتية :

- تغيير هيكل النظام السياسى .
- توسيع دائرة المشاركة السياسية .
- نزاهة الانتخابات بشكل عام .

ب-المؤسسات : المؤسسة المنوط بها شئون الإدارة والحكم ، يجب ألا تتأثر بتغير الأفراد ، ولكن تؤثر فيهم ، وتتفاعل معهم ، وتتقدم بهم .

ت-الأفراد : أن يتم منح الأفراد – الذين هم أصحاب المستقبل – الحق فى المشاركة فى مختلف المراحل من صياغة السياسة حتى تطبيقها.

ث-تفعيل دور الأحزاب السياسية ، وتمكين مؤسسات المجتمع المدنى : ويتم ذلك من خلال إزالة العقبات ، التى تواجه نشاطها ، ودعم المشاركة السياسية .

ج- الإصلاح الدستورى : ويتم بشكل يساعد على تحقيق أهداف الديمقراطية التى تتمثل فى الآتى :

- تحقيق المزيد من التوازن بين السلطات .
- التداول السلمى للسلطة .
- تعزيز حقوق المواطن ، والحريات العامة .
- تعزيز دور المرأة .
- مشاركة المرأة فى الحياة السياسية بشكل فعّال .

٢- تفعيل المبادئ التى تضمنها " برنامج حماية المسار الديمقراطى " الذى صدر فى ٥ سبتمبر ٢٠١٣ . حيث يفتح الباب للمشاركة السياسية ، والمجتمعية لكل أبناء الوطن .مع وضع الضوابط التى تكفل استمرار المسار الديمقراطى بشكل سليم ، ويضمن الحريات والحقوق الأساسية للمواطنين ، ويكفل للشعب المصرى الاختيار الحر لبرلمان ورئيس منتخبين .

البعد الاقتصادى :

لتطوير البعد الاقتصادى ، بما يحقق تنمية اقتصادية شاملة قادرة على تحقيق أهداف المجتمع فى حياة يسودها الرخاء ، والرفاه ، ويساعد على إقامة السياسات المختلفة بشكل فعّال تقترح الدراسة الآتى :

إقامة اقتصاد كفء قادر على النمو الذاتى ، والمنافسة الخارجية .

ويتحقق هذا المطلب من خلال الآليات التالية :

١- إحداث تنمية بشرية من خلال الآتى :
- الاهتمام بالتدريب المهنى .
- الاستثمار فى الخدمات الصحية .

٢- إستغلال الإمكانات ، والموارد غير المستغلة ، والتى تتمثل فى تخفيف الكثافة السكانية فى الشريط الضيق لوادى النيل ، والدلتا ، والذى أخذ يضيق بسكانه منذ مطلع القرن العشرين ، أى إعادة توزيع مراكز العمران ، ونشرها فى الصحراء .

٣- إعادة تقييم الدور الاقتصادى للدولة ، ويتم ذلك من خلال إعادة ترتيب أولويات الإنفاق الحكومى لصالح الفئات ، أو الأقاليم المعرضة أكثر من غيرها للفقر ، والتهميش . كذلك لصالح الاستثمار فى مشاريع البنية الأساسية الناعمة ؛ بما يعزز القدرة التنافسية للاقتصاد المصرى .

٤- تنمية الصادرات المصرية ، وتنويع الأسواق ، والتوسع فى اتفاقات التجارة الحرة ، ويتم ذلك من خلال الآتى :

- زيادة وتنويع الصادرات ، وعدم الاعتماد على سلعة واحدة ، أو مجموعة محدودة من السلع.
- تنويع الأسواق الخارجية للصادرات المصرية .
- التوسع فى إقامة مناطق التجارة الحرة ،واتفاقات التجارة التفضيلية مع الدول الصديقة ،والناهضة اقتصادياً.

٥- أن تعكس الموازنة العامة للدولة ، كأحد أهم أدوات السياسة المالية ، التنسيق اللازم بين السياستين المالية ، والنقدية فى إطار فنى يساعد على الآتى :

- خفض عجز الموازنة .
- السيطرة على الدين العام .
- الحد من التضخم.

٦- أن تتسم الموازنة العامة للدولة بالشفافية ، والإفصاح : فمن حق الجميع أن يعرف ما تحتويه الموازنة العامة للدولة من برامج ، وأهداف لازمة لتحقيق مطالب ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١، والاستجابة للإرادة الشعبية فى ٣٠ / ٦ / ٢٠١٣ ، وذلك لأنه لم يعد من المناسب أن يتم حجب أية موارد ، أو أية مصروفات استثنائية أخرى غير متكررة بعيداً عن الموازنة العامة للدولة ، أو بمنأى عن حساب الخزانة الموحد.

٧- توجيه الإنفاق العام إلى رفع معدلات التنمية الاقتصادية ، ودعم الخدمات والاحتياجات المجتمعية . ويتحقق ذلك من خلال الآليات الآتية :

- ربط الإنفاق العام للجهة بأهداف كمية وعينية مطلوب تحقيقها ، وتحديد ذلك فى أسس التقدير بصورة واضحة .
- الفصل بين الأهداف الاقتصادية ، والأهداف الاجتماعية بكل وضوح لدى وضع تقديرات الإنفاق العام .
- الأخذ فى الحسبان لدى وضع تقديرات الإنفاق العام المقدرة على تحقيق الموارد العامة وتنميتها ، واعتبارها أساساً لمواجهة هذه النفقات ؛ ليتسنى الحد من تنامى عجز الموازنة ، وتخفيض الدين العام.

٨- تنمية الموارد العامة للدولة بما يكفل تلبية المتطلبات اللازمة للإنفاق العام ، وفقا لأولوياته المجتمعية والاقتصادية : لا شك أن أحد أهم العوامل التى تعوق التنمية هو محدودية الموارد العامة . وتزداد المشكلة ، كلما كانت معدلات النمو فى الموارد العامة تقل عن مثيلتها فى الإنفاق العام ، وهو مايؤدى إلى فجوة بين الموارد العامة والاستخدامات العامة . وكلما زادت هذه الفجوة ، كلما زاد حجم الدين العام ، الذى تبذل الدولة جهوداً مكثفة للحد من زيادته ، والسيطرة عليه.فكلما توفرحجم أكبر من الموارد العامة ، كلما كان فى ذلك فرصا أكبر لتغطية متطلبات الإنفاق ، وتوفير احتياجات التنمية وزيادة فرص الاستثماروالتشغيل . ولتحقيق هذا المطلب يجب اتباع الآليات الآتية :

- تطبيق مبدأ شمول الموازنة العامة للدولة ، بحيث تؤول كافة الموارد إلى موارد الموازنة العامة للدولة .
- إعادة تقدير موارد الدولة فى ضوء أسس موضوعية توازن بين المقدرة التكليفية للمجتمع خاصة المجتمع الضريبى ، وبين الدخول المحققة . وتستهدف توسيع قاعدة المجتمع الضريبى ، وضمان تحقق العدالة بين المواطنين.
- أن تتقدم جميع الجهات بمقترحاتها لزيادة موارد الدولة ، والأسس التى تراها لتطبيق ذلك . وعما إذا كان يمكن تحويل وحدات الدولة إلى وحدات قادرة على تمويل نفقاتها حتى وإن تم ذلك تدريجيا . وليتم وضع آلية لربط أداء الخدمات بتوفير عائد مناسب فى إطار من العدالة ودون المساس بمحدودى الدخل .
- الالتزام بتحصيل مستحقات الدولة وحقوق الخزانة العامة الضريبية وغير الضريبية . فلا شك أنه من الأمور الخطيرة ، التى تؤدى إلى زيادة الدين هو عدم إستئداء الدولة لحقوقها أولا بأول فى الوقت ، الذى تلتزم به الدولة فى سداد كافة التزاماتها أولا بأول ؛ مما ينعكس بآثار سلبية على الموازنة العامة للدولة ، ويعوق تنفيذ احتياجات التنمية الاقتصادية ، والاجتماعية .

٩- دعم سياسة اللامركزية ، وتعظيم دور المحليات : لقد بات ضرورياً السير قدماً نحو تفعيل وتطبيق أوسع وأشمل للامركزية ، لكونها أحد مبادئ الإدارة الرشيدة . ويتأتى ذلك من خلال ربط حقيقى وجاد بين السلطة من جهة ومسئوليتها عن الأداء ، وتحقيق المستهدفات المجتمعية والاقتصادية من جهة أخرى . وبالتالى فإن الاهتمام

باللامركزية وما تعنيه من إعطاء مساحة حقيقية ودوراً أكبر للمحليات ، وتحميل المجالس الشعبية بالمحافظات مسئولياتها ، هو أمر ضرورى ليس فقط للربط بين السلطة والمسئولية ، وإنما تعزيزاً للرقابة الشعبية ، وتعميقاً لدورها . من هنا فعند وضع تقديرات استخدامات وموارد الموازنة العامة ينبغى على الجهات المختلفة أن تراعى ما يأتى :

- التنسيق بين المحافظات المختلفة والوزارت المركزية المعنية ، ووزارة التنمية المحلية ، ووزارة التخطيط فى مجالات التعليم ، والصحة ، والزراعة ، والإسكان والمرافق والشئون الاجتماعية ، والنقل ، والطرق وغيرها ؛ لتحديد مساحة استراتيجية للمحافظات تتولى من خلالها ومع توفير الاعتمادات اللازمة لها تنفيذ المهام ، التى توكل لها ، وتكون مسئولة عن تحقيقها أمام مجتمعها المحلى ، وخدمة لمواطنيها وعلى أرض كل منها.
- توزيع الموارد – ما أمكن – داخل الوزارات والجهات الخدمية على مراكز مسئولة داخل كل منها ، وربط ذلك بتحقيق مهام وإنجازات ، وربط كل مسئول بمسئولياته ؛ تفعيلاً للإدارة الجيدة والناجحة ، والكشف عن اختلالات ، واختناقات التنفيذ.

١٠- تشجيع الاستثمارات العامة ، بما يسهم فى توفير متطلبات التنمية ، وقاعدة لبناء أصول المجتمع والثروة القومية : تشكل الاستثمارات العامة جزءاً من الاستثمارات الكلية للمجتمع ، وهى تتكامل مع الاستثمارات الخاصة ؛ لتشكل البنية الاستراتيجية ، والمشروعات التنموية فى إطار الخطة العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية .وهو مايساعد على البناء الاقتصادى ، والاجتماعى للأمة ، ويزيد من الإنتاج ، والدخل القومى ، والناتج المحلى ، ويتيح فرص للتشغيل والعمالة ، ويحد من البطالة ، ومحاولة تهيئة المجتمع المصرى ، والمناخ الاقتصادى لمرحلة تسارع النمو لتحقيق أهم أهداف ثورة مصرفى ٢٠١٣/٦/٣٠ ، وهى تحقيق العدالة الاجتماعية ، وضمان تضييق الفجوة الاجتماعية والمكانية ، وإرساء قواعد بناء اقتصادى سليم ، والتحول إلى مجتمع معرفى ابتكارى ، وتحقيق معدلات نمو اقتصادية مرضية [1]. ويتحقق ذلك من خلال الآليات التالية :

---

(١) جمهورية مصر العربية ، وزارة المالية : بيان بالموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠١٣/٢٠١٢ ، وزارة المالية ، القاهرة ، ٢٠١٢م ، ص ٣٨.

- الاهتمام بتقديم ، وتحديد الطلبات الاستثمارية بالمشروعات ، التى لم تستكمل بعد رغم ما أنفق عليها من استثمارات فى سنوات سابقة ؛ نظراً لأهمية تفعيل ، وتشغيل هذه المشروعات ، والتى تمثل ثروة قومية معطلة ، لكى تسهم فى الوفاء بالاحتياجات المجتمعية ، التى أقيمت من أجلها.
- أن يصاحب كل مشروع مطلوب بيان بمصادر تمويله ، ودراسة كيفية رد هذا التمويل أو سداده. ويساعد فى هذا الشأن العمل على تحقيق أكبر استفادة من القروض ، والمنح ، التى تعقدها مصر مع مؤسسات التمويل الدولية . وكلما كانت هذه القروض ميسرة والمنح بلا مقابل كلما ساعدنا ذلك فى تقليل تكلفة المشروعات الاستثمارية ، وخفض الضغوط على الدين العام المحلى .
- ضرورة الإفصاح عن حجم التمويل الذاتى للجهة ، وكذا المنح والقروض المتاحة للمشروع.
- ضرورة ربط النفقة الاستثمارية بالعائد المحقق على المستوى القومى ، وضبط التكلفة ، وعدم المغالاة من محافظة إلى محافظة أخرى.

١١- زيادة الإنتاج المحلى ، وتشجيع تدفق الاستثمار فى مصر ضماناً لتحقيق التنمية ، وزيادة فرص التشغيل والعمالة ، والحد من البطالة: وتتحقق تلك الزيادة من خلال الآليات الآتية :

- رفع معدل النمو للناتج المحلى الإجمالى ، وما يرتبط به من زيادة الدخل القومى ، وزيادة دخول المواطنين.
- رفع معدلات الإنتاجية ، بما يؤدى إلى الحد من الاستيراد ، وتحسين الميزان التجارى فى مصر.
- تنشيط الصادرات المصرية مع ما يتطلبه ذلك من تحسين المنتج المصرى ، والتخطيط الجيد ؛ لزيادة قدرتنا التنافسية فى الأسواق العالمية .
- تشجيع الاستثمارسواء الاستثمار المحلى والأجنبى ، وخلق المقدرة على جذب هذه الاستثمارات ؛مما يؤدى إلى الآتى :

-زيادة التنمية .

-زيادة المقدرة التشغيلية للعمالة .

-معالجة قضية البطالة .

-تخفيف الضغط على العمالة الحكومية .

١٢- زيادة النمو الاقتصادى من خلال الآليات الآتية :

- الاعتماد على سياسات صناعية تعزز إمكانات مساهمة القطاع الخاص فى التنمية البشرية خاصة من خلال توليد فرص عمل فى قطاعات جديدة ، كما فعلت تركيا من قيام الدولة بإتاحة ظروف اقتصادية تشجع قطاعات ذات قدرات عالية على استيعاب القوى العاملة ،فتتحول سلة الصادرات إلى المنتجات ، التى تتطلب قدراً أكبر من التصنيع ، ومستوى أعلى من التكنولوجيا ، وتستوعب أعداداً كبيرة من القوى العاملة الماهرة(١).
- الاعتماد – كما فعلت تونس – على الحوافز المالية والضريبية ؛ لجذب رؤوس الأموال الأجنبية والمحلية إلى الصناعات الموجهة نحو التصدير ، وتكوين علاقات قوية بين قطاع الأعمال والحكومة ، بما يؤدى تطوير مستوى الصناعة ، وإنشاء التجمعات الصناعية(٢).
- تقديم الدعم المادى لتشكيل ، وتشغيل اتحادات بين شركات خاصة وجامعات – كما فعلت شيلى فى التسعينات – والعمل فى أنشطة مختلفة تشجع الابتكار(٣).
- تحرير التجارة بتخفيض التعريفات الجمركية ، وإزالة القيود الأخرى ، وإيجاد الانفتاح التجارى ، ووضع سياسة نقدية ومالية حكيمة ، ووضع برامج اجتماعية مبتكرة أدت إلى الحد من الفقر، وتقليص الفوارق فى الدخل .
- أن تقوم الدولة – كما فعلت الصين – بتنفيذ إصلاحات تدريجية بهدف جذب الاستثمار الأجنبى المباشر ، وخلق فرص العمل ، وتشجيع الصادرات ، وذلك من خلال إنشاء مناطق اقتصادية خاصة تكون أكثرها فى المناطق غير المكتظة بالسكان مع تعزيز كفاءة العمال والشركات ، من خلال فرض شروط ، تقضى بأن تدخل الشركات الأجنبية فى

---

(١) ماهر أحمد حسن محمد : كفاءة التعليم الجامعى فى ضوء بعض المتغيرات العصرية ، مرجع سابق ، ص ٦٩.

(٢) محمد عبد الشفيع عيسى : التكيف الهيكلى والنظام التعليمى ..رؤية اقتصادية اجتماعية مع تركيزخاص على حالة مصر ، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط ، معهد التخطيط القومى ، القاهرة ، المجلد (٥) ، العدد (٢) ، ديسمبر١٩٩٧م ، ص ٣٨.

(٣) نادية جمال الدين : دراسات فى إصلاح سياسات ونظم التعليم فى مصر فى ضوء الاتجاهات العالمية المعاصرة ، مرجع سابق ، ص ص ٢٥ – ٢٦.

مشاريع مشتركة مع الشركات المحلية ، أو تنقل التكنولوجيا ، أو تستوفى متطلبات ارتفاع المحتوى المحلى فى الإنتاج[1].

- إلغاء أنظمة الترخيص للأنشطة الصناعية – كما فعلت الهند– ورفع القيود عن الاستثمار مع رفع القيود الكمية عن السلع الرأسمالية المصنعة ، وتخفيض الرسوم الجمركية على السلع المصنعة ، ورفع القيود تدريجياً عن المنتجات الاستهلاكية المصنعة[2].
- تكوين جهاز إدارى عالى الكفاءة ؛ لتأسيس مناطق تجهيز للصادرات ، ومخازن إيداع ، وأنظمة استرداد للرسوم الجمركية .
- الاقتناع بأهمية الاستثمار فى مهارات البشر ، والعمل باستمرار على تحسين نوعية المنتجات ، وتطوير تقنيات الإنتاج.
- قيام الجهاز المركزى للمحاسبات فى النظر فى العلاقة ، التى تربط الوضع المالى للمؤسسة التعليمية بأدائها الكلى ، أو مدى تحقيقها لأهدافها.

البعد الاجتماعى :

من الأهمية تطوير البعد الاجتماعى ، بما يساعد على المحافظة على النسق القيمى ، وغرس مجموعة من القيم الإيجابية ، التى تساعد فى تكوين مجتمع متناسق متكامل. من هنا تقدم الدراسة المقترح الآتى وهو :

إقامة مجتمع متكامل اجتماعياً .

ويتحقق هذا المطلب من خلال الآليات الآتية :

١- إحياء القيم الاجتماعية الضابطة لحركة المجتمع ، والمحفزة للتقدم ، وتتحقق هذه الآلية من خلال الآتى:

- تفعيل قيم الانضباط ،والتى تتمثل فى احترام الوقت ، والعمل ، وغيرها من القيم المحفزة للتقدم من خلال دعم دور الأسرة ، ونظام التعليم والإعلام .
- إصلاح الخطاب الدينى وغيره من قنوات التثقيف فى اتجاه العقلانية والتسامح ، وترشيد السلوك الاجتماعى .

---

(١) أنوارعبد الكريم القمرى : آفاق التعليم الجامعى واستراتيجات التطوير ، المؤتمرالقومى السنوى الرابع عشر(العربى السادس) ، بعنوان" آفاق جديدة فى التعليم الجامعى العربى" ، مركزتطويرالتعليم الجامعى ، جامعة عين شمس ، فى الفترة من ٢٥-٢٦نوفمبر ٢٠٠٧، الجزء الثانى ، ٢٠٠٧م ، ص ٨٣.

(٢) ماهر أحمد حسن محمد : كفاءة التعليم الجامعى فى ضوء بعض المتغيرات العصرية ، مرجع سابق ، ص ٨٢.

- إبرام عقد اجتماعى يحدد العلاقة بين الدولة والمجتمع ، ويحدد الدور الاجتماعى للدولة ، وطبيعة العلاقات بين الطبقات ؛ بهدف بناء مجتمع مصرى يتحلى بالثقة بالنفس ، والأخلاقيات السامية ، والتفكير العقلانى العلمى المتفتح على أن يكون مجتمعاً متحرراً من كافة أشكال التبعية السياسية ، والأمنية ، والتكنولوجية ، والثقافية .

٢- التأكيد على حقوق المواطنة . ويتحقق ذلك من خلال الآتى :

- الاهتمام بالحقوق الاقتصادية ، والسياسية المتساوية .
- إلغاء أشكال التمييز على أساس النوع ،أو الدين ، أو الجهة ، أو العرق.
- إفساح المجال للمشاركة السياسية ، وتوسيع نطاقها ؛ بحيث تضم كل الفئات ، والأقاليم المهمشة .

٣- مواجهة الفقر والبطالة ، وتحقيق العدالة الاجتماعية . ويتم ذلك من خلال الآتى :

- تضييق التفاوتات بين الفئات الاجتماعية المختلفة .
- تقليص التفاوتات بين الأقاليم المختلفة خصوصاً فى محافظات الصعيد المهمشة.
- التخلص من التوترات الاجتماعية ، والسياسية المصاحبة لذلك .
- تأمين فرص الحراك الاجتماعى.
- التخلص من ظواهر العنف الاجتماعى (المجتمعى والسياسى) الناجمة عن استمرار البطالة والفقر والتهميش.

البعد الثقافى :

تهتم جميع المجتمعات المتقدمة ، بأن تكون لها معارف متنوعة ، تفوق جميع المعارف الموجودة فى المجتمعات الأخرى ، وبذلك تصبح من الدول الأقوى ، خاصة وأن القوة الآن أصبحت لمن يملك المعرفة . . ولتحقيق ذلك تقترح الدراسة الآتى :

- **وضع منظومة للبحث العلمى والتطبيقى فى إطار منظومات التعليم الجامعى والبحث العلمى ، سواء فى المؤسسات البحثية المستقلة ، أو فى المؤسسات الصناعية السياسية ، والاقتصادية، والاجتماعية ، وذلك فى إطار منظومة أخلاقية متكاملة ، تهتم بالتوازن المطلوب بين مصلحة الفرد ومصلحة المجتمع على جميع مستويات .**
- **التحول بالمجتمع إلى مجتمع " ما بعد المعرفة " .**

وتتحقق هذه المطالب من خلال الآليات الآتية :

١- الحصول على المعارف من خلال الوسائل المختلفة لنقل المعرفة ومنها الآتى:

- تفعيل البعثات العلمية ، والبحوث العلمية المشتركة مع الأطراف الأكثر تقدما فى المجالات محل الاهتمام .
- تنشيط الترجمة لكل ما هو جديد من معارف ذات أهمية لمصر.

٢- إستيعاب المعرفة عن طريق الآتى :

- المؤسسات التعليمية الجامعية .
- الاشتراك فى المؤتمرات المختلفة محلياً ، وعالمياً.
- تنفيذ المشروعات البحثية الموجهة ؛ لتحقيق هذا الهدف .

٣- توليد المعارف الجديدة ، وذلك من خلال البحث العلمى المتطور.

٤- الاستفادة من العلماء المهاجرين ، بتوفير بيئة ملائمة لهم ؛ بحيث يساهمون فى بناء الوطن ، ويظلون فى الوقت نفسه جزءاً من المجتمع العلمى العالمى.

٥- تشجيع الإنتاج والنشر العلميين محلياً وخارجياً .

٦- تسهيل تسجيل براءات الاختراع .

٧- توفير الضمانات القانونية لحماية حقوق الملكية الفكرية للإبداع ، والإنتاج العلمى .

٨- توظيف البحث العلمى والتطوير التكنولوجى لحل مشكلات الصناعة المصرية ، وتطويرها ، والانتقال بها إلى عصر صناعات التكنولوجيا العالية (High Tech) مع مد فاعلية العلم والتكنولوجيا إلى كافة قطاعات الاقتصاد فى الزراعة والخدمات ، وكذلك إلى ميادين ترشيد استخدام الموارد الطبيعية ، واستحداث بدائل جديدة ، أو متجددة لها ، وإلى مجالات المحافظة على البيئة ، والارتفاع بجودة شروط الحياة للمواطن المصرى بصفة عامة .

ثانياً : تطوير سياسة القبول :

متطلبات تطوير سياسة القبول بما يتوافق مع الأبعاد المجتمعية :

يتم التطوير من خلال تحقيق مجموعة من المطالب ، وعرض آليات تحقيقها على هذا النحو :

المطلب الأول : تطبيق مبدأ الديمقراطية ، وتكافؤ الفرص فى نظام قبول ، وتوزيع الطلاب بمؤسسات التعليم العالى ، والجامعى .

ويتحقق هذا المطلب من خلال الآليات الآتية :

١- عدم الاعتماد على محدد وحيد فى دخول الطلاب إلى مرحلة التعليم العالى ؛ لضمان التحاق الطلاب المؤهلين.

٢- تقديم مواد دراسية ، وأنشطة تحقق التكامل والمرونة بين تخصصات التعليم الثانوى العام ، والفنى.

٣- اعتماد القبول فى التعليم العالى على معيارين هما :

- نتيجة شهادة إتمام المرحلة الثانوية ، بوصفها أحد معايير القبول وليست المعيار الوحيد.
- إجراء اختبارات قبول قادرة على قياس قدرات ، ومهارات ، وميول الطلاب العامة ، والنوعية .هذه الاختبارات تقيس المهارات الذهنية ، ومهارات التفكير العام استكمالا لامتحانات إتمام الدراسة الثانوية. وأن تكون هذه الاختبارات جيدة الإعداد، وخاصة بمهارات التفكير العام فى نطاق السياقات المألوفة كليا أو جزئيا ، والتى لا تتطلب معرفة موضوعات محددة. أى لا تسمح بتقديم أجوبة معروفة مباشرة ، أو طرح أسئلة يمكن التنبؤ بها من أى نوع من الأنواع التى يعتمد عليها صناعة الدروس الخصوصية بأعداد كبيرة .

المطلب الثانى : تحقيق جودة العملية التعليمية من خلال زيادة الموارد المالية المخصصة للإنفاق على التعليم ، وتخصيصها للآتى:

١- تُخَصَّصُ للتوسع فى إنشاء المزيد من الجامعات .

٢- زيادة معدلات القيد بالتعليم الجامعى.

٣- زيادة أعداد أعضاء هيئة التدريس لمقابلة الزيادة فى معدلات قيد الطلاب .

ويتحقق هذا المطلب من خلال الآليات الآتية :

١- وضع خطة استراتيجية تستهدف الآتى :

- إنشاء المزيد من الجامعات على مستوى جمهورية مصر العربية ، خاصة فى الأقاليم النائية كصعيد مصر شمالها ، وجنوبها ، كذلك المناطق الحدودية ، بحيث يضم الأقليم بأقل تقدير جامعة كبيرة .
- أن تضم هذه الجامعات جميع التخصصات ، التى يحتاجها سوق العمل فى ذلك الأقليم .
- توفير كافة الإمكانات المادية ، التى تتماشى مع التقدم التكنولوجى ، والتقنى.
- التوسع فى سياسة قبول طلاب تلك الأقاليم ، التى أُنشِئت بها الجامعات الجديدة على أساس إجراء اختبارات القبول ، التى تقيس قدراتهم واستعدادهم بشكل موضوعى شفاف ، وليس الاعتماد على درجات الثانوية العامة ، كمعيار وحيد .
- زيادة أعداد أعضاء هيئة التدريس لشغل الأماكن داخل الجامعات ، ويتم اختيارهم من خلال الآتى :
  - جودة أبحاثهم العلمية ، وكم ما قدموه من أبحاث.
  - إتصافهم بالسيرة الحسنة ، والقيم الرفيعة .
- زيادة مرتبات أعضاء هيئة التدريس ؛ حتى يتفرغ للعملية التعليمية وخدمة البحث العلمى.

المطلب الثالث : غرس القيم الإيجابية لدى النشء فى التعليم العام والتعليم الجامعى .

ويتحقق هذا المطلب من خلال الآليات الآتية :

١- أن تكون قضايا القيم من أهداف التعليم قبل الجامعى والتعليم الجامعى ،ومناهجه ، وممارساته من حيث :

- الطرق التى يستعملها أساتذة الجامعات فى تعزيز القيم ، ودوافعهم فى هذا الاهتمام ،وحكمهم الإجمالى على طبيعة المناخ القيمى السائد فى جامعاتهم.

٢- أن يتم تفعيل ما نصت عليه المادة الأولى من قانون تنظيم الجامعات المصرية ، وهو :" تختص الجامعات بكل ما يتعلق بالتعليم الجامعى والبحث العلمى ، الذى تقوم به كلياتها ومعاهدها فى سبيل خدمة المجتمع ، والإرتقاء به حضارياً ، متوخية فى ذلك المساهمة فى رقى الفكر، وتقدم العلم ، **وتنمية القيم الإنسانية** ، وتزويد البلاد بالمتخصصين ، والفنيين ، والخبراء فى مختلف المجالات ، وإعداد الإنسان المزود بأصول المعرفة وطرائق البحث

المتقدمة ، **والقيم الرفيعة** ؛ لتساهم فى صنع مستقبل الوطن ، وخدمة الإنسانية . وتعتبر الجامعة بذلك معقلاً للفكر الإنسانى فى أرفع مستوياته ، ومصدر الاستثمار ، وتنمية أهم ثروات المجتمع وأغلاها وهى الثروة البشرية .وتهتم الجامعات كذلك ببعث الحضارة العربية ، والتراث التاريخى للشعب المصرى ، وتقاليده الأصيلة ، ومراعاة المستوى الرفيع للتربية الدينية ، والخلقية ، والوطنية."

٣- قيام الجامعات بتدريس مادة دراسية عن أخلاقيات المهنة ، يدرسها أصحاب المهن المختلفة ، كالهندسة ، والقانون ، والطب ، والتربية ...وتشمل مجموعة القيم ، التى يجب أن يتحلى بها من يمارس هذه المهنة ، ويستطيع أن يقدم للمجتمع الخدمات ، التى تقدمها المهنة على الوجه الأكمل والأفضل . ثم يتعزز تعلم الفرد لأخلاقيات المهنة بعد الالتحاق بها عن طريق الضوابط ، التى تضعها النقابات ، والجمعيات المهنية لسلوك العاملين فى هذه المهنة . كما تضع الإجراءات ، التى تكفل التزام أعضاء المهنة بهذه الأخلاقيات ، وتوفر فرصاً إضافية من التعليم والتدريب من خلال البرامج التى تقدمها النقابات لمنتسبيها.

٤- غرس القيم لدى شباب الجامعة من خلال تحريرهم فكرياً ، واجتماعياً ، وسياسياً من المعوقات ، التى تحول دون غرس القيم لديهم. ولمحاربة الغش ؛ حفاظاً على النسق القيمى للمجتمع ، وتحقيقاً لمبدأ تكافؤ الفرص عند التقييم النهائى لقبول الطلاب بالتعليم العالى والجامعى . تقترح الدراسة الآليات الآتية:

- توفير التعليم الجيد ، والابتعاد عن التلقين الحرفى ، والسعى لفتح آفاق التفكير والابتكار ، ومشاركة المتعلم ، وتنويع الأنشطة والتمارين فى كل فصل دراسى ؛ كى لا ينسخ الطالب التمارين من زملائه ، ممن أخذوا المقرر فى السابق.
- التشجيع الدائم ، والمتجدد لتطبيق معانى الأمانة ، والصدق كفريضة دينية ، وعادات شخصية ،ومسئولية وطنية ،وفريضة حضارية ؛ سعياً لإيجاد مجتمع المعرفة ، والفضيلة معاً .
- إقامة الندوات التنويرية ، والحوارات التواصلية ؛ لكشف أضرار الغش والتوعية بالعواقب القانونية .
- التعاون بين المعلمين وأولياء الأمور للحد من هذه الظاهرة ؛ أى مد جسور التواصل بين البيت والإدارة المدرسية ؛ لطرح آليات فن التعامل مع مشكلة الغش ، والتأكيد على أهمية الأمانة فى الحياة العلمية والعملية .

- إقامة الندوات والدورات التدريبية لأولياء الأمور ؛ لمناقشة أسباب هذه الظاهرة ، وسبل علاجها.
- تكثيف الحوارات الهادفة مع الأبناء حول أهمية الأمانة ، والثقة ، والنضج السليم.
- الحزم فى تطبيق القوانين .

٥- حل مشكلة انتشار جرائم العنف ، والإرهاب ، ومن ثم تغير القيم من خلال الآليات الآتية:

أ- قيام الجامعات بعقد العديد من اللقاءات ، والندوات الدينية للطلاب برعاية دعاة وأئمة معتدلين لشرح الأفكار الدينية المعتدلة ، والرد على المسائل الفقهية ، التى تثيرها الفصائل المتشددة.

ب-وضع مناهج تعليمية تدعو إلى مكافحة الإرهاب ؛ مما يخلق وعياً اجتماعياً مناهضاً له ، وأن يتم إكساب الطلاب من خلال تلك المناهج الآتى :

- المفاهيم الدينية الصحيحة المقاومة للتطرف والإرهاب بكافة صوره وأشكاله.
- الأفكار التى تربى الشباب على الوسطية فى التعامل والقبول بالآخر، حتى ولو لم يكن راضيا عنه مع تعريفهم بوسطية الإسلام واعتداله.
- إكسابهم الضوابط الشرعية لقضايا التكفير ، والجهاد ، والولاء مع إذكاء روح التسامح،وترسيخ قيم التفاهم،ونشر أدب الخلاف وثقافة الحوار،وتعزيز الانتماء الوطنى.

ت-الدعوة لإعداد أبحاث ودراسات متعلقة بخطورة الافكار المتطرفة ، والعمليات الإرهابية،وعدم شرعيتها ، أو مشروعيتها ، وأضرارها على الدين الإسلامى ، والمجتمعات العربية. إضافة إلى أبحاث متعلقة بمكافحة الإرهاب ، والعنف.

ث-إعداد البرامج التثقيفية ؛ لتوعية الطلبة بخطورة العمليات الإرهابية على الأمن العام ، والسلم والمجتمع ، ومحاولة فضح الأغراض الحقيقية وراء تلك العمليات والهدف منها.

المطلب الرابع : تعديل فى سياسة القبول ؛ لخلق تناسب فى قبول الطلاب بين التخصصات العلمية ، والتخصصات النظرية ؛ مما يساعد على إقامة مجتمع على قدر كبير من التوازن فى معارفه ، ومهاراته .

ويتحقق هذا المطلب من خلال الآليات الآتية :

١- تشجيع الطلاب فى مرحلة التعليم الثانوى العام على الآتى :

أ- دراسة العلوم التطبيقية العملية ، باعتبارها تتضمن معارف علمية ، وتكنولوجية حديثة .

ب- المشاركة فى المشاريع البحثية والمؤتمرات العلمية للطلاب المتميزين علمياً خارج المدرسة.

٢- إجراء اختبارات موضوعية يمكن من خلالها توزيع كل طالب بما يناسبه من التخصصات العلمية ، والتخصصات النظرية .وفى نفس الوقت يتم توزيعهم بشكل يؤدى إلى حدوث تناسب بين التخصص العلمى ، والتخصص النظرى .

ثالثاً : تطوير سياسة تمويل التعليم الجامعى:

هناك عدة متطلبات لتطوير سياسة التمويل ، بما يجعلها تتفق والأبعاد المجتمعية التى تتناولها الدراسة وتكون على النحو الآتى:

متطلبات تطوير سياسة التمويل بما يتوافق مع الأبعاد المجتمعية :

المطلب الأول : تحقيق جودة العملية التعليمية من خلال زيادة الموارد المالية المخصصة للإنفاق عليه .

ويتحقق هذا المطلب من خلال البحث عن مصادر إضافية ، بجانب الإنفاق الحكومى ، وآليات تحقيقه الآتى :

١- إعادة ترتيب أولويات الإنفاق العام لصالح التعليم .

٢- رفع كفاءة الإنفاق العام على التعليم العالى والجامعى .

٣- ترشيد مجانية التعليم العالى والجامعى .

أولا: إعادة ترتيب أولويات الإنفاق العام لصالح التعليم :

ترى الدراسة أن إعادة ترتيب الأولويات لصالح الإنفاق على التعليم ، وبما يضمن الحد من أشكال الهدر المختلفة يمكن أن يؤدى إلى مضاعفة نصيب التعليم من الإنفاق العام للدولة .ولا شك أن النظر إلى الإنفاق على التعليم على أنه استثمار فى رأس المال البشرى ، وعلى أنه أحد المحددات الرئيسة لتحقيق التنمية المستدامة بأبعادها السياسية ، والاقتصادية ، والاجتماعية ، والبيئية المختلفة ، يجعل من الضرورى ترجمة هذه الرؤية إلى واقع عملى ملموس فى صورة زيادة موازية ، ومناسبة فى مخصصات التعليم من الإنفاق العام.

ثانيا : رفع كفاءة الإنفاق العام على التعليم العالى والجامعى:

يجب اتجاه سياسة الدولة فى التمويل إلى الآتى :

١- تحديد هيكل إنفاق المؤسسات التعليمية التابعة لمنظومة التعليم العالى والجامعى ، وفقا للنظام المحدد من قبل مجلس إدارة هذه المؤسسات وليس وفقا لنظام موحد على مستوى الجمهورية بما يساعد على رفع كفاءة هيكل الإنفاق ، وبالتالى يتم تخصيص الموارد المالية المخصصة للتعليم العالى والجامعى فى صورة رقم إجمالى لكل مؤسسة وليس موزعا وفقا للبنود المختلفة للإنفاق.

٢- إعادة النظر فى الهيكل الإدارى للجامعات ، ومؤسسات التعليم العالى للحد من تضخم الإنفاق على الأجور ، والمرتبات ، والناتج عن تضخم أعداد الإداريين ، وكذلك أعداد عمال الخدمات والعمالة المؤقتة .

٣- إعادة النظر فى الخدمات الطلابية ، التى تقدمها الجامعات بالمجان ، أو بأسعار مدعمة كما هو الحال بالنسبة لخدمات التقديم بالجامعات واختبارات القبول.كذلك خدمات الإسكان ، والتغذية للطلاب ، وتشديد الرقابة على هذه الخدمات للحد من الهدرفى الإنفاق.

٤- ضرورة مراجعة الآلية المتبعة فى تحديد حجم ، ونمط تخصيص الموارد المالية الموجهة للتعليم العالى والجامعى فى مصر؛ حيث لا تتم هذه العملية وفقا لدراسات تفصيلية بل تعتمد على قرارات إدارية من قبل الوزارات المعنية فى المقام الأول ، وهو الأمر الذى قد يؤدى إلى عدم الرشادة فى اتخاذ القرار. ومن الأفضل اللجوء إلى إسلوب " معادلة التمويل " ؛ لتقدير الاحتياجات ، وتخصيص الموارد المالية المتعلقة بالتعليم العالى والجامعى . وتعبر هذه المعادلة عن نظام رياضى يربط بين

الموارد المتاحة للتعليم العالى والجامعى ، وبين مواصفات المؤسسة التعليمية ؛حيث يتم الاعتماد على واحدة ، أو مجموعة من المعايير، التى تستند عليها الحكومة لتوزيع الإنفاق العام سواء على أوجه الإنفاق المختلفة ، أو على الجهات المسند إليها هذا الإنفاق [١] .

وتعد هذه المعادلة نوع من التعاقد بين الحكومة والمؤسسة التعليمية ، حيث تخلو عملية تخصيص الموارد الحكومية من أى ضغوط سياسية محتملة ، وهو مايعطى مجال أكبر لتحقيق مبدأ الشفافية فى تخصيص الموارد الحكومية ، . فتقوم فكرة معادلة التمويل ليس فقط على احتياجات المؤسسات ، ولكن أيضا على توزيع الموارد بصورة عادلة بين المؤسسات المختلفة .وهناك بعض المعايير التى يتم الاعتماد عليها فى صياغة معادلة التمويل فى النحو التالى :

ج- عدد الطلاب أو عدد أعضاء هيئة التدريس فى المؤسسة التعليمية

ح- تكلفة الطالب .

خ- التمويل وفقا لأولويات التعليم.

د- التمويل وفقا لأداء المؤسسات التعليمية .

ذ- تمويل الخدمات البحثية [٢] .

ثالثاً : ترشيد مجانية التعليم العالى :

لا شك أنه فى ظل التزايد المستمر فى أعداد السكان فى سن التعليم العالى،والإقبال المتزايد على الالتحاق بهذا المستوى من التعليم يصبح من الأهمية إعادة النظر فى قضية ترشيد مجانية التعليم العالى ، بما لا يتعارض مع ما نص عليه الدستور من ضمان لمبادئ تكافؤالفرص والعدالة ، وبما لا يحد فى الوقت ذاته من الوفاء بمتطلبات الكفاءة والجودة .من هنا لا بد من وضع معايير يتم على أساسها تحديد الفئات المستفيدة من المجانية وتتمثل فى الآتى :

أ- التفوق الدراسى وهو الذى يتيح تحفيز ، وتشجيع المتفوقين.

ب-القدرة المادية ، وهو الذى يسمح بألا يكون نقص الإمكانات المادية عائقا أمام استكمال التعليم العالى.

---

(1) Deaton, Russ; The Funding Formula as a Higher Education Policy Tool in Tennessee , Vanderbilt University, 2005, p.82.

(1)World Bank; MENA Development Report: The Road Not Traveled Education Reform in the Middle East and North Africa, Washington DC, USA , 2008 , p.96.

ولترشيد مجانية التعليم العالى والجامعى يجب اتباع الخطوات الآتية :

١- قصر الاستفادة بالمجانية الكاملة على غيرالقادرين مالياً ، والمتفوقين علميا.

٢- زيادة الرسوم والمصاريف الجامعية ، بحيث تقترب من التكلفة الحقيقية للتعليم،مع مراعاة عدم المساس بحق الطلاب المتفوقين علمياً ، وغيرالقادرين على تحمل أعباءه فى الحصول على فرص للتعليم.

٣- قيام الجامعات بتحصيل رسوم الخدمات الجامعية مثل : المدن الجامعية ،وتكاليف التغذية والمكتبات، والمعامل فى ضوء التكلفة الفعلية لهذه الخدمات مع مراعاة إعفاء الطلبة المتفوقين ، وغيرالقادرين من هذه الرسوم.

٤- التوسع فى تخصيص منح دراسية للطلاب المتفوقين يتم تمويلها من مصادر التمويل الذاتية للجامعات، وكذلك من التبرعات ، والهبات ، التى يمنحها قطاع الأعمال لمؤسسات التعليم العالى.

٥- تحمل طلاب الدراسات العليا الجانب الأكبر من تكلفة الدراسة الخاصة بهم.

٦- تحمل الطالب الجزء الأكبر من تكلفة التعليم فى حالة البقاء للإعادة فى نفس الصف الدراسى على أن يتحمل التكلفة كلها إذا رسب مرة ثانية فى نفس الصف.

٧- إعادة النظر فى مكافآت التفوق ، التى تمنح للطلاب ، بحيث يحصل عليها الطلاب فى صورة خصم من المصاريف الدراسية ، وليست فى صورة مدفوعات نقدية تتحملها الدولة .

المطلب الثانى : ارتباط سوق العمل بالنظام التعليمى لمواجهة الفقر والبطالة ؛ ومن ثم المحافظة على النسق القيمى للمجتمع .

ويتحقق هذا المطلب من خلال الآليات الآتية :

١- إعادة النظر فى سياسة التعليم الجامعى ، وذلك بتعديل مسار التعليم الجامعى ، بما يتوافق مع متطلبات البيئة الجديدة للتعليم ، خاصة وأن سوق العمل ، بدأ يضع شروطاً معينة لقبول الخريجين ، قد لا تكون متوفرة فى واقع النظام التعليمى الجامعى .

٢- تفعيل التعليم الحرفى والمهنى ، لزيادة إنتاجية قطاعى الخدمات والصناعة من خلال توفير قوى عاملة متميزة .

٣- تكيف النظام التعليمى العالى ، والجامعى مع التغيرات السريعة فى سوق العمل .

رابعاً : سياسة تطوير البحث العلمى :

متطلبات تطوير سياسة تطوير البحث العلمى بما يتوافق مع الأبعاد المجتمعية :

المطلب الأول : تطوير البحث العلمى من خلال زيادة الموارد المالية المخصصة للإنفاق عليه .

ويتحقق هذا المطلب من خلال الآليات الآتية :

١- تشجيع مساهمات القطاع الخاص فى تمويل البحث العلمى .

٢- تحديث المكتبات الجامعية بالصورة ، التى تواكب ثورة المعلومات ، وذلك باستخدام الآليات الآتية :

- إنشاء المكتبات على مسطحات كبيرة ؛ لاستيعاب أعداد كبيرة من الطلاب ، إضافة إلى رفع المستوى الفنى لبعض العاملين بالمكتبات ، ومراكز المعلومات.
- زيادة النفقات لإنشاء المكتبات ، التى تتوافر فيها المقومات المطلوبة عند إنشاء كليات وجامعات جديدة ؛ مما يؤدى إلى وجود مكتبات قوية وحديثة .

٣- الاستفادة من التكنولوجيا الحديثة ؛ لإنجاز العمل بدقة وسرعة ، مثل الحاسب الآلى والإنترنت .

المطلب الثانى : توظيف البحث العلمى فى حل مشكلات المجتمع ، وإحداث التنمية القومية .

ويتحقق هذا المطلب من خلال الآليات الآتية :

١- التوعية بوظيفة خدمة الجامعة للمجتمع سواء على مستوى أعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم ، والعاملين بالجامعة ، أو على مستوى الطلاب ؛مما يدفعهم إلى الاهتمام بتوظيف نتائج أبحاثهم لخدمة هذا المجتمع.

٢- التنسيق والاتصال المتبادل بين الوحدات المختلفة فى الجامعة من جهة ، وبين مؤسسات المجتمع من جهة أخرى ، من أجل عمل حصر كامل لمشكلات المجتمع ، ومن ثم العمل على حلها من خلال الأبحاث العلمية .

٣- وضع خطط بحثية تلتزم بها الأقسام العلمية بالجامعة ؛ لدراسة مشكلات المجتمع ؛ مما يؤدى إلى تقوية الارتباط بين البحوث الجامعية ، ومشكلات المجتمع.

٤- إتاحة الفرص أمام الطلاب للمشاركة المجتمعية من خلال تشجيعهم على الاشتراك فى قوافل البيئة ، وبعض المشروعات المجتمعية ، وتفعيل الترابط بين الجامعة والمجتمع.

٥- على التعليم العالى والجامعى ، تقديم مناهج تجعل من الممكن الآتى :

- تدريب الطلاب على ممارسة الأنشطة الاجتماعية المختلفة .
- ربط الجامعات بالمؤسسات الإنتاجية فى علاقة متبادلة .
- الربط بين نوعية الأبحاث العلمية ، ومشاكل المجتمع المحلى ، واحتياجاته.
- تحليل نتائج الأبحاث وتفسيرها للاستفادة منها فى المجتمع.
- إجراء الأبحاث البيئية الشاملة ، التى تعالج بعض المشكلات المتداخلة .

٦- منح حوافز مختلفة للأعمال الخدمية ، والإرشادية التى تقدمها الجامعات من خلال أبحاثها العلمية .

المطلب الثالث : تكوين مجتمع علمى قائم على البحث العلمى من خلال قيام الجامعات بالآتى :

- **إنتاج المعرفة .**
- **تنويع مصادر المعلومات.**
- **التوسع فى المنشورات العلمية وبراءات الإختراع .**

ويتحقق هذا المطلب من خلال الآليات الآتية:

١- تطوير عناصر منظومة التعليم الجامعى .

٢- تطوير الأنشطة البحثية .

أولاً : تطوير عناصر منظومة التعليم الجامعى :

تشمل هذه العناصر الطالب ، والمناهج ، وطرق التدريس ، ونظم وأساليب التقويم ، والاهتمام بأعضاء هيئة التدريس ؛ حتى تتكون منظومة تعليمية على درجة عالية من الجودة والكفاءة ، بما يساعد على تطوير البحث العلمى المعتمد على هذه المنظومة التعليمية ، وبما يساعد فى النهاية على إنتاج المعرفة المتطورة القادرة على تكوين مجتمع معرفى قائم على البحث العلمى .

١- الطالب :

من الأهمية تطبيق نظام تعليمى جامعى قادر على تهيئة خريجين مؤهلين ، ومزودين بالمعرفة ، والمهارات المطلوبة لمواكبة التقدم العلمى ، ومتغيرات المجتمع الحالية والمستقبلية ، والتى تتبلور فى المهارات الآتية :

١- مهارات الاتصال: تشمل مهارات اتقان اللغات ، التى تنفذ بها الأعمال ، والتمكن من إعداد ، واستيعاب أساليب عرض المعلومات.

٢- مهارات التفكير: وتشمل مهارات التفكير الناقد والمنطقى لتقييم الأوضاع ، وحل المشكلات ، واتخاذ القرارات،واستخدام التكنولوجيا ووسائلها ، وأنظمة المعلومات بفعالية . إضافة إلى القدرة على توظيف المعلومات ذات الأغراض الخاصة من حقول مختلفة مثل المهن التجارية والتكنولوجيا وغيرها.

٣- مهارات الإدارة الشخصية : وهى مجموعة المعارف والمهارات ، التى من خلالها يكون الفرد قادرا على القيام بأعماله الشخصية كافة بشكل مستقل ، كالعمل على خدمة النفس العناية بها ، وإدارتها ، وتنظيمها وتشمل عدة مهارات فرعية منها:

أ- الاتجاهات والسلوكيات الإيجابية : وتشمل مهارات تقدير الذات ، والأمانة والمبادرة .

ب-المسئولية : وتشمل تحديد الأهداف والأولويات ، وتخطيط وإدارة الوقت،وتحمل المسئولية.

ت-العمل الجماعى بروح الفريق: وتشمل مهارات استخدام نهج الفريق فى حل المشاكل ، وفهم أهداف أصحاب الأعمال ، والمساهمة فيها ، والتخطيط ، ومشاركة الأخرين فى اتخاذ القرارات .

وتتحقق هذه المهار ات من خلال تطبيق الآليات الآتية :

١- تطبيق نظام تعليمى جديد يدفع الطلاب إلى الآتى :

- الاطلاع على التطورات العلمية الحديثة .
- الإطلاع على العديد من الدراسات ، والأبحاث العلمية الحديثة .
- القدرة على التحدث بطلاقة بلغة أجنبية إلى جانب اللغة العربية .
- القدرة على التعامل مع التقنيات الحديثة المعتمدة على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بمهارة .
- القدرة على إدارة الوقت بشكل فعّال ، ومعالجة المشاكل بسرعة.
- القدرة على اتخاذ القرار بأسلوب علمى ، و تحمل المسئولية

٢- تشجيع الطلاب ودفعهم إلى متابعة الاجتماعات وحلقات النقاش المتعلقة بمجال العمل

٣- مشاركة الطلاب فى الندوات الثقافية ، مع متابعة البرامج الثقافية المنشورة فى وسائل الإعلام .

٤- دفع الطلاب إلى متابعة المنشورات الصحفية ، مع الاهتمام بالأحداث المحلية ، والعالمية .

٥- الاطلاع على مشاكل البيئة .

٢- تطوير المناهج :

تعد مناهج التعليم ، الوسيط الأساسى الذى يتم خلاله تعلم الطلاب ، وتحقيق أهداف العملية التعليمية . فالتطويرفى مناهج التعليم يؤدى إلى تغير نوعى فى مخرجات التعليم دون تكلفة إضافية ، أو بتكلفة محدودة نسبيا[١].

ويتضمن قانون تنظيم الجامعات الآليات الخاصة بتطويرمناهج الجامعات ،فنقطة الانطلاق من القسم المختص ، ثم مجلس الكلية ، ومجلس الجامعة ، ولجنة القطاع ، ثم المجلس الأعلى للجامعات .وبالرغم من أهمية مناهج التعليم الجامعى ، إلا أن مؤشرات وضعها الراهن تُنبئ عن العديد من أوجه القصور يصل إلى حد التردى النوعى فى مناهج التعليم الجامعى المصرى ، وما يعانيه المحتوى المعرفى لهذه المناهج من ضعف [٢].

ويعانى التعليم الجامعى من أزمة معرفية ، من حيث ما يسود مناهجه من تخلف وركود ، إذ لا تساير تلك المناهج المستجدات على الساحة المعرفية ، أو التقدم العلمى ، والتكنولوجى المعاصر .فغالبية تلك المناهج ولا سيما فى جانبها النظرى تعود إلى عقود كثيرة مضت [٣].

وبالتالى لا بد من تطوير مناهجنا من خلال الآليات الآتية :

١- العمل على تحديث المحتوى العلمى للمناهج ، خاصة وأن محتويات المنهج الجامعى ، ما زالت ترجع إلى سبعينيات القرن الماضى ، بل وربما قبل ذلك . فيجب أن يكون المحتوى أكثر تبصراً بالأطراف العليا من العلوم وتكنولوجيا العصر، أو تطبيق لها مع تدعيم التفكيرالناقد، والتفكيرالمبدع بعيد عن ثقافة الحافظة .

---

(١) فايز مراد مينا : التعلم فى مصر الواقع والمستقبل حتى عام ٢٠٢٠،دراسات مصر ٢٠٢٠،منتدى العالم الثالث ،مكتبة الشرق الأوسط بالقاهرة ، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة ، ٢٠٠١،ص ٥٢.

(٢) سعيد أحمد سليمان : التطوير النوعى للتعليم الجامعى المصرى ،حتمية تاريخية وضرورة مستقبلية ، التربية والتنمية ،السنة الرابعة،العدد (١٠) ،يناير ١٩٩٦،ص ١١.

(٣) شبل بدران ، وكمال نجيب : التعليم الجامعى وتحديات المستقبل ، مرجع سابق ، ص ٩٠

٢- أن تتضمن مناهج التعليم الجامعى تدريبات خاصة على بعض المهارات الأساسية مثل مهارات جمع البيانات ، خاصة المتعلقة باستخدام أساليب متطورة فى التكنولوجيا، وتلك المهارات المتعلقة بالتوثيق ، وكتابة التقارير فى مجال العمل.

٣- أن تتواءم المناهج ومتطلبات العصر، وذلك من خلال اعتماد تلك المناهج على أسلوب التعليم الإبداعى ، الذى يتجاوز أسلوب الحفظ ، والتلقين ؛ ليكون للطالب دور محورى فى التحليل والبحث ، واستنباط الحلول ، اعتماداً على المعلومات ، وتشجيعاً له فى التفكير الحر والمستقل .

٤- إعداد مناهج تتضمن التوجهات ، والأهداف التالية :

- أن تؤهل الخريج ليصبح قادرا على مواجهة المشاكل وحلها.
- أن تكون نظرية ، وتطبيقية عملية وعلمية ، تراعى حاجات كل من السوق ، والمجتمع.
- أن تؤهل الخريج ؛ للحصول على المعرفة متعددة المصادر والجوانب المختلفة.
- أن تسمح للطالب بالمساهمة فى عملية الابتكار، والإبداع ، ومتابعة تعليمه ، وتأهيله طوال حياته.

ويتم تحقيق التوجهات السابقة من خلال الآليات التالية :

أ- إدخال تدريس مناهج البحث العلمى بشكل مبسط للمرحلة الابتدائية ، وبصورة موسعة للمرحلة الإعدادية ، وبشكل أكثر عمقا فى المرحلة الثانوية ، وتطبيقيًّا فى المرحلة الجامعية بهدف دعم منظومة البحث العلمى والتطوير التقنى .

ب-إدخال تدريس القضايا السياسية ، والاقتصادية ، والمستجدات العالمية فى مناهج المراحل المختلفة بشكل يناسب كل مرحلة ؛ لدعم الثقافة المتنوعة لدى الطالب.

ت- الإهتمام بتدريس اللغة الإنجليزية فى جميع مراحل التعليم حتى الجامعية ، مع التركيز على تحقيق الإتقان فى اللغة الإنجليزية لما لذلك من أهمية فى التعامل مع ثورة المعلومات ، وتحقيق الاستفادة القصوى من عصر المعرفة دون إهمال للغة العربية ؛ حفاظا على هوية الأمة

٣- **تطوير طرق التدريس :**

تعد طرق التدريس العنصر ، الذى يترجم الأهداف ، والمحتوى على أرض الواقع .كما أنها ترتبط ارتباطا عضويا بالأهداف ، والمحتوى ، والمعلم ، والمتعلم ، والأدوات المساعدة على إحداث التعلم . ويتضح ذلك فى أنه لا يمكن تصور منهج يتحقق أهدافه دون طريقة ، تسهم فى تقديم الخبرات الكاملة ، والشاملة فى فروع المجال الواحد لدى المتعلم [١].

وتتعدد طرق التدريس فمنها المحاضرة ، ومواقف المناقشة ، والدروس العملية ، والتعليم البرنامجى ،والتعليم التعاونى . وبالنظر إلى طرائق التدريس ، التى يعتمد عليها تعليمنا الجامعى ، فإن الواقع يشير إلى تخلف هذه الطرائق وعجزها ، مما يؤثربالسلب فى تطوير منظومة التعليم الجامعى[٢].

ويستند التعليم الجامعى على طريقة التدريس التقليدية ، المتمثلة فى طريقة "التلقين " ، وفيها يتم التعليم فى اتجاه واحد من المعلم والأستاذ إلى الطالب المتعلم . وينحصر دور الأخير فى تلقى المعلومات ، والحقائق دون أن تتاح له فرصة مناقشتها ، أو فهمها فهماً صحيحاً.

من هنا يجب تطوير طرق التدريس ، حتى يمكن تحسين المنظومة التعليمية الجامعية ، بما يساعد فى تكوين مجتمع معرفى متطور من خلال الآليات الآتية:

- مراعاة الأصول العلمية ؛ لاستخدامها ، ودعمها بغيرها من طرائق التعليم الأخرى المتطورة ، وذلك أثناء إلقاء المحاضرات المختلفة فى الجامعة .
- تطبيق أسلوب المناقشات أثناء التدريس ؛ حتى يكون هناك تفاعل عقلى ، وحوار علمى بين الأستاذ والطالب ، وبما يؤدى إلى مساعدة الطالب الجامعى على امتلاك مستويات المعرفة المتمثلة فى المعرفة ، ثم الاستنتاج ، ثم النقد والمفاضلة ، والاختيار، ثم الاجتهاد والابداع.

٤- **تطوير أساليب ونظم التقويم :**

يعد التقويم عنصراً هاماً من عناصر المنظومة التعليمية .فالامتحانات تعتبر وسيلة وليست غاية ، وهى أداة للتقويم والحكم على مستويات المتعلمين فقط .ويجب أن يعقبها علاج .فالامتحانات تشخيص ، وعلاج ، ووقاية ؛ لأنها تكشف عن جوانب القصور ، والقوة[٣].

---

(١) حسن شحاتة :التعليم الجامعى والتقويم الجامعى بين النظرية والتطبيق، مكتبة الدار العربية للكتاب ، القاهرة ،٢٠٠١م ، ص ٥٨.

(٢) عبد الفتاح أحمد جلال : تجديد العملية التعليمية فى جامعة المستقبل ، مجلة العلوم التربوية ، معهد الدراسات التربوية ، جامعة القاهرة ، السنة الأولى ،العدد الأول ، يوليو١٩٩٣م ، ص ٩١.

(٣) المرجع السابق ، ص ٩٧.

وبالنظر إلى الواقع نرى أن تقويم العملية التعليمية فى الجامعة ، يكاد يقتصر على الامتحانات ، التى تقيس بدورها القدرة على الحفظ ، والاستظهار.وبالتالى يحدد قياس نتائج التعلم ، بما يحفظه الطالب وليس بما يستطيع عمله ، أو يفكر فيه ، أو يبتكره .

من هنا يجب تطوير أساليب ونظم التقويم المستخدمة فى جامعاتنا من خلال الآليات الآتية :

- تطوير أساليب التقويم ، بحيث تُقوِّم القدرات العقلية العليا ، كالقدرة على التفكير ، وحل المشكلات والتطبيقات العملية ، وكيفية توظيف العلم فى المجتمع .كذلك القدرة على الاستنتاج ، وإبداء الرأى ، والنقد ، والفهم ، والإبداع.
- أن يقيس التقويم جميع جوانب الشخصية ؛حتى يعدلها وينميها ، وليس التركيز على الجانب المعرفى فقط.
- إجراء التقويم بما يجعل الطالب لديه القدرة على استخدام المجردات والقوانين ، والنظريات العامة فى مواقف محددة ، مع امتلاك القدرة على تحليل المعرفة إلى عناصرها وأجزائها .

٥- الأستاذ الجامعى :

لم يعد يشكل المعلم فى عصر المعلومات والمعرفة المصدر الوحيد للمعرفة .فقد تعددت مصادرها ، وطرق الحصول عليها .وأضحى دور الأستاذ موجهاً ، ومرشداً للطلبة أكثر من كونه ملقناً ، ومصدراً وحيدا للمعرفة[1].

فيجب الاهتمام بأعضاء هيئة التدريس ؛ بما يحقق تحسين العملية التعليمية ، وتكوين مجتمع معرفى من خلال وجود أبحاث علمية متطورة يقوم بها أستاذ جامعى ، وطالب باحث يتصف كل منهم بالكفاءة ، والمهارة العلمية ، والبحثية . ويتحقق ذلك من خلال الآليات الآتية :

- التطوير المستمر لمهارات أعضاء هيئة التدريس بالجامعات من خلال التدريب المستمر، وإيقائهم فى احتكاك دائم مع الخبرات والتجارب المتفوقة ، طبقا للمقاييس الإقليمية والعالمية .
- القضاء على ظاهرة هجرة الكفاءات إلى الخارج، ووقف نزيف العقول Brain Drain .
- التقييم المستمر لأعضاء هيئة التدريس بالجامعات .

---

(١) سامح محافظة: أسباب التوتر النفسى لدى عينة من المعلمين الأدرنيين العاملين فى محافظات الجنوب دراسة ميدانية تحليلية ،المؤتمر التربوى الأول ، التعليم وتحديات القرن الحادى والعشرين ، كلية العلوم التربوية ، جامعة مؤتة ،الأردن ، ٢٠٠٠م ، ص ٨٦.

ثانياً : تطوير الأنشطة البحثية :

تمثل الأنشطة البحثية رافداً أساسياً من روافد تنمية المجتمع ، ومصدرا رئيساً لتكوين قياداته الفكرية المستقبلية .وتأتى الجامعات فى مقدمة المؤسسات البحثية ؛حيث يتم الجزء الأكبر من النشاط البحثى فى مصر داخل الجامعات [1] .

ولتطوير الأنشطة البحثية ، بما يساعد على إنتاج المعارف الحديثة ، التى تمهد لإقامة مجتمع معرفى متقدم نستخدم الآليات الآتية :

- تحسين أداء المؤسسات البحثية من خلال زيادة الموارد المتاحة لأنشطة البحوث ، وحسن توظيفها لإحداث نقلة تكنولوجية ترتبط بخطط التنمية .
- إستمرار تطوير القوى البشرية العاملة فى مجال البحث العلمى ، والتطوير ، والابتكار التكنولوجى ، سواء فى المستوى الدولى ، أو الإقليمى .
- تحديد دور كل من القطاع الحكومى ، والقطاع الخاص فى تطوير منظومة البحث العلمى ، والتنمية التكنولوجية .
- خلق آليات فاعلة غير تقليدية قادرة على الربط المثمر بين المؤسسات البحثية داخل الجامعات ، والمراكز ، والمعاهد البحثية من جهة ، والقطاع الإنتاجى ، والقطاع الخدمى من جهة أخرى .
- التنسيق بين الجامعات ، والمؤسسات البحثية على المستوى القومى من خلال آليات مناسبة.
- إستغلال آلية الاستعانة بالعلماء المصريين المغتربين للحصول على خبرات علمية وتكنولوجية عالية تواكب المستويات العالمية .
- الاهتمام بالعنصر البشرى – الباحث– وتنميته ، وتطويره من خلال الآليات الآتية :
  - توفير منح للدراسات العليا ، والدراسات بعد الدكتوراه.
  - التوازن بين البحوث الأساسية ، والبحوث التطبيقية .
- إجتذاب العلماء المغتربين بحفزهم مادياً .

---

(1) صلاح سالم زرنوقة :البحث العلمى والتنمية فى مصر،قضايا التنمية ،العدد (٢٨) ،مركز دراسات وبحوث الدول النامية ،كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ،جامعة القاهرة ، ٢٠٠٤م ، ص ١٥.

- تنشيط أسلوب الجمع بين عمليتى نقل التكنولوجيا من الخارج ، وتوليدها محلياً.
- دعم بيئة البحث العلمى ، وتوفير متطلبات الأبحاث للطلاب فى جميع مراحل التعليم ؛ ليصبح البحث العلمى جزءا من منظومة التعليم .
- إتجاه مؤسسات البحث العلمى إلى الربط بين الدراسات البحثية والواقع الفعلى ؛ لتحقيق أقصى استفادة ممكنة.
- فيما يتعلق بتوفير البدائل التمويلية للبحث العلمى ، يجب على الحكومة إيجاد بدائل تمويلية تساعد فى التغلب على عقبة التمويل ، التى تعد من أهم المعوقات ، التى تحول دون إجراء البحوث العلمية ، وذلك من خلال القيام بالآتى:

- ترشيد برامج البعثات الدراسية والتدريبية للخارج ، والحرص على إتاحة الفرص أمام الباحثين للإطلاع على أحدث التطورات العلمية ، واكتساب الخبرة فى التعامل مع تطبيقاتها فى المجالات المختلفة .
- فتح قنوات الاتصال بين المؤسسات الحكومية والخاصة من جهة ، والجامعات من جهة أخرى ؛ بحيث ترسل هذه المؤسسات احتياجاتها البحثية للجامعات ، وتتولى فى نفس الوقت تمويل جزء منها مقابل الاستفادة بنتائجها ، وخاصة القطاع الخاص ، الذى سيجنى أضعاف ماخسره ، ومايحققه.
- وضع المؤسسة خطة لتمويل البحث العلمى (الموازنة السنوية – مصادر التمويل الذاتى–وسائل جذب التمويل).
- إنشاء صندوق مشترك يمول من القطاعين العام والخاص من أجل دعم ، وتطوير البحث العلمى بالجامعات.
- تنفيذ مشاريع البحث التعاقدية ، التى تتمتع بميزانية مرصودة ومحددة مسبقا ، وبالتزام زمنى لا يتجاوزه ، ونتائج قابلة للتطبيق ، وتحقيق أقصى استفادة منها ، خاصة وأن هذا الأسلوب يوفرالميزانية المرصودة للأبحاث ، ويمنع ازدواجيتها ، ويقلل الهدر فى ميزانية البحث العلمى.

- قيام الجهات البحثية بتفعيل دور البحث العلمى والتطويرالتكنولوجى من خلال تحديد أولويات البحث من منظور الاحتياجات الوطنية ، وتجميع ، ونشر المعرفة ، وتعبئة

موارد الحكومة والقطاع الخاص ، وتنمية ، وتطوير الموارد البشرية لتأهيل القيادات المستقبلية.

- تطبيق السياسات العلمية والتكنولوجية ، التى تستهدف تعظيم دور العلم والتكنولوجيا فى دعم الاقتصاد القومى.
- توفير الحوافز للبحث والابتكار، ومكافأة الأشخاص النابغين فى البحث والتطويربما فى ذلك إعلاء شأن ومنزلة العلماء ، وإبرازهم كقدوة ، ونماذج يُحتذى بها للأجيال الأحدث من العلماء والباحثين ، وتقليل الفجوة بين مصر ودول العالم المتقدم فيما يخص الاستثمار فى مجالات البحث والتطوير.
- دعم الأنشطة التجارية التى تهدف إلى تعزيز عمليات البحث والتطوير،وذلك من خلال تشريعات ضريبية تفضيلية ، وتخصيص حوافز كبيرة للأنشطة الرائدة ، وتشجيع رأس المال المخاطر، وإتاحة التسهيلات الائتمانية للمشروعات التى تتناول المراحل المبكرة للمنتجات والخدمات المستحدثة.
- مراجعة ، وتطوير التشريعات المشجعة على البحث العلمى ، وبخاصة تلك المتعلقة بالضرائب ، وحماية الملكية الفكرية بالتطبيق الجاد بالقوانين الخاصة بها لتهيئة المناخ المناسب للوحدات الاقتصادية ومجتمع الأعمال العام للاستثمار فى البحث العلمى .
- التعاون بين كل مؤسسات البحث والتطوير، والجامعات ، وقطاع الصناعة ، وضمان استمرارية تطور ونمو منظومة البحث العلمى والتطويرالتكنولوجى والتعليم ، وتفعيل العلاقات المؤسسية على المستوى الوطنى ، والإقليمى ، والعربى ، والدولى لتشجيع التطوير، والابتكار التكنولوجى.
- ربط ترقية أعضاء هيئة التدريس بالجامعات وأعضاء هيئة البحوث بالمراكز البحثية بشرط استيفاء قضاء فترة زمنية مناسبة (سنة أوسنتين) للعمل فى مواقع الإنتاج ؛ كما هو معمول بها فى عدد من الجامعات ، ومراكز البحوث بالدول المتقدمة .
- تطوير ، وتنمية القدرات ؛ لتصبح مهارات إبداعية مولدة للمعرفة ، والابتكار.إضافة لتشكيل بيئة ثقافية لنمو الإبداع وازدهاره دون إحباط للأفكار أو تجاهلها ، وإدارته لتحقيق أقصى استفادة من تدفق الأفكار للمبدعين .مع أهمية قيام وسائل الإعلام بدوره فى إزالة الاعتقادات الخاطئة ، التى تعرقل الإبداع ، ومساعدة المبدعين للتعرف على قدراتهم الإبداعية ، وكيفية قياسها ، وتنميتها .

- إستغلال الإمكانات البشرية ، والمادية بالجامعات المصرية لجذب شباب الخريجين ، والاستفادة من نتائج مشاريع التخرج الخاصة بهم ، والتى نشأت من خلال ابتكار جديد ، والوصول بها إلى مرحلة التطبيق . كما يمكن التنسيق مع الطلاب المبتكرين ، والمبدعين أعضاء نادى العلوم بالجامعات ، والطلاب المنتمين إلى النشاط العلمى والتكنولوجى ، والذى يعتبر أهم الأنشطة الطلابية لتقديم يد العون ، والعمل على تهيئة المناخ المناسب ، واشتراكهم بالمؤتمرات المحلية ، والدولية لتسويق ابتكاراتهم ، وابداعاتهم .
- تدريب الطلاب أثناء التعليم الجامعى ، والإعداد لسوق العمل قبل التخرج على غرار ما يتم الآن فى بعض الجامعات المصرية من خلال برنامج EGYPTEDUالتابع لوزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات بالتنسيق مع وزارة التعليم العالى ؛ حيث يعمل هذا البرنامج على تدريب الطلاب على المهارات الريادية ، واللغوية ، ومن ثم ينبغى تعميمه بجميع الجامعات المصرية.

خامسا : الأداءات المتوقعة نتيجة تنفيذ التصور المقترح:

بعد تحديد مفهوم التصور المقترح ، وفلسفته ، وأهدافه ، وكذلك آليات التنفيذ فى ضوء أهداف ومتطلبات المجتمع ، ومتطلبات التطوير. يتوقع بعد ذلك أن يكون هناك تغيير فى الأداء نتيجة لما سبق ، ومن هذه الأداءات المتوقعة ما يلى :

١- تفعيل المبادئ الديمقراطية التى تضمنها برنامج " حماية المسار الديمقراطى " ، الذى تم وضعه عقب ثورة يناير ٢٠١١م .

٢- توجيه الإنفاق العام إلى رفع معدلات التنمية الاقتصادية ، ومن ثم زيادة النمو الاقتصادى.

٣- زيادة التمويل المخصص للإنفاق على منظومة التعليم الجامعى – والتى تشمل الطالب ، والأستاذ الجامعى ، والبحث العلمى ، وجودة الخدمات التعليمية المقدمة ...وغيرها – بما يحقق تطوير العملية التعليمية ، وإنتاج مخرج تعليمى متميز .

٤- تطوير المنظومة التعليمية ؛ بحيث تتوافق مخرجات التعليم مع متطلبات سوق العمل من التخصصات المهنية المختلفة ؛ بما يؤدى إلى خفض معدلات الفقر والبطالة .

٥- إهتمام التعليم الجامعى بغرس القيم لدى الشباب .

٦- أن يكون هناك معيار آخر للقبول بالتعليم العالى والجامعى لا يعتمد فقط على مجموع درجات الثانوية العامة ، بل على ميول ، وقدرات ، واستعدادات الطلاب .

٧- تحقيق تناسب فى قبول الطلاب بين التخصصات العلمية ، والتخصصات النظرية .

٨- الاهتمام بالمكتبات ؛ بحيث تواكب التقدم التكنولوجى ، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات ، بما يُفَعِّلُ ، ويُطَوِّرُ البحث العلمى .

٩- توظيف البحث العلمى فى خدمة المجتمع .

سادسا : آليات تقويم التصور المقترح:

يمكن تقويم هذا التصور المقترح من خلال الأساليب الآتية :

١- التأكد من قيام الدولة بمشاركة كل من المحليات ، والأحزاب السياسية ، وأولياء الأمور فى صنع السياسات التعليمية وعدم اقتصارها على شخص الوزير فقط ؛ تحقيقا ، وتفعيلا للمسار الديمقراطى الذى وضعته الجمهورية المصرية الثانية . وذلك من خلال الإطلاع على الأعضاء المشاركين فى صنع السياسات التعليمية ، فى المجالس التى يعقدها المجلس الأعلى للجامعات ، ووزارة التعليم العالى ، والمجلس الأعلى للتعليم قبل الجامعى ، ووزارة التربية والتعليم .

٢- الإطلاع على خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية التى تصدر عن وزارة التخطيط ، وخطة الموازنة العامة للدولة ، والتى تصدر عن وزارة المالية سنويا؛ لمعرفة مدى الزيادة ، أو النقصان فى حجم الإنفاق المخصص للتعليم الجامعى .

٣- مراجعة السياسات العامة للقبول ، والتى تصدر عن المجلس الأعلى للجامعات كل عام ؛ لمعرفة معايير القبول بالتعليم العالى والجامعى ، ومدى مراعاتها لميول ، واستعدادات ، وقدرات الطلاب ، وعدم اعتمادها فقط على المجموع النهائى لدرجات الثانوية العامة .

٤- الاطلاع على المناهج الدراسية الجامعية ، للتأكد من احتوائها على القضايا القيمية الهامة ، ودورها فى غرس القيم لدى شباب الجامعة ، خاصة المتعلقة بأخلاقيات المهنة .

٥- متابعة موضوعات الأبحاث العلمية التى يتم إجراؤها فى المراكز البحثية بصفة عامة ، والجامعات بصفة خاصة ؛ لمعرفة مدى تأثيرها ، ودورها فى حل مشاكل المجتمع .

٦- متابعة عدد براءات الاختراع ، وعدد المنشورات العلمية على مستوى المراكز البحثية فى جميع أنحاء الجمهورية؛ لمعرفة مدى تطور البحث العلمى فى مصر.

٧- القيام بإجراء زيارات ميدانية داخل مكتبات المراكز البحثية ، ومكتبات الجامعات المختلفة فى مصر ؛ لمعرفة مدى مواكبتها للتكنولوجيا المتطورة، واحتوائها على الكم الكافى من المراجع العلمية الحديثة .

ووضعت الدراسة فى ملاحق الدراسة ملخص للمعايير والمؤشرات التى تم فى ضوئها تقويم علاقة سياسات التعليم الجامعى بالأبعاد المجتمعية ، وجدول آخر يتضمن متطلبات التصور المقترح للتطوير فى جدول من إعداد الباحثة .

البحوث المقترحة :

- دور سياسة التمويل فى تحسين منظومة التعليم الجامعى "دراسة ميدانية".
- العوامل المؤثرة فى سياسة تطوير البحث العلمى "دراسة مستقبلية".
- سياسة القبول وتحقيق ديمقراطية التعليم .

المراجع

أولا: المراجع العربية

ثانيا: المراجع الأجنبية

المراجع

أولا – المراجع العربية

أ- المعاجم والموسوعات

١- إحسان محمد الحسن : موسوعة علم الاجتماع ، الدار العربية للموسوعات ، بيروت ، ١٤٢٠هـ / ١٩٩٩.

٢- أحمد زكى بدوى : معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية ، مكتبة لبنان ، بيروت، ١٩٧٧.

٣- مجمع اللغة العربية : المعجم الوجيز ، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية ، القاهرة ، ١٤١٩هـ / ١٩٩٨.

٤- مجمع اللغة العربية : المعجم الوجيز ، وزارة التربية والتعليم ،القاهرة ، ١٤٢٩هـ/٢٠٠٨ .

٥- محمد درويش درويش : قاموس سعيد إسماعيل على فى التربية ، مكتبة دارالشرق ، القاهرة ، ١٤٣٣هـ/٢٠١٢م .

٦- محمد سيد أبوعامود : الدستور ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ، موسوعة الشباب السياسية ، القاهرة ١٤٢٢هـ/٢٠٠١.

ب- التشريعات :

٧- المجلس الأعلى للقوات المسلحة : إعلان دستورى ، الجريدة الرسمية – العدد ٦ (مكرر) ، ١٣فبراير ٢٠١١.

٨- المجلس الأعلى للقوات المسلحة : قانون رقم (١٨٩) لسنة ٢٠١١، الجريدة الرسمية ، العدد (٥٢) تابع.

٩- المجلس الأعلى للقوات المسلحة : إعلان دستورى بتاريخ ٣٠ مارس ٢٠١١ ، الجريدة الرسمية – العدد ١٢ مكرر(ب) ١ .

١٠- المجلس الأعلى للقوات المسلحة : إعلان دستورى بتاريخ ١٧ يونية ٢٠١٢، الجريدة الرسمية – العدد ٢٤ (مكرر).

١١- المجلس الأعلى للقوات المسلحة : قانون رقم (٨٤) لسنة ٢٠١٢، الجريدة الرسمية- العدد٢٨ (مكرر) فى ١٤يولية سنة ٢٠١٢.

١٢-الجريدة الرسمية – العدد ١٢ مكرر (أ) فى ٢٨ مارس ٢٠١١ .

١٣-الجريدة الرسمية – العدد (١٩) ،١٢/ ٥/٢٠١١.

١٤- الجريدة الرسمية ،العدد(٢٢) تابع ،٢/ ٦/٢٠١١.

١٥- الجريدة الرسمية ،العدد(٢٨) مكرر ، ١٦/ ٧/٢٠١١.

١٦-الجريدة الرسمية ،العدد(٤٧) ، ٢٤ / ١١/٢٠١١.

١٧-الجريدة الرسمية ،العدد(٦٤) ،١٨ /٣ /٢٠١٢.

١٨-الجريدة الرسمية ،العدد(١٤) ،٥/ ٤/٢٠١٢.

١٩-الجريدة الرسمية ،العدد(١٥) ،١٢/ ٤/٢٠١٢.

٢٠-الجريدة الرسمية ،العدد (١٨) مكرر(ب) ،٩/ ٥ / ٢٠١٢.

٢١- الجريدة الرسمية ،العدد (٢٨) تابع ،١٢/ ٦/٢٠١٢.

٢٢- الجريدة الرسمية ،العدد (٢٨) مكرر ،١٤/ ٦/٢٠١٢.

٢٣- الجريدة الرسمية – العدد ٥١ مكرر (ب) فى ٢٥ ديسمبر ٢٠١٢.

٢٤- الجريدة الرسمية ،العدد (٢) تابع ،١٠ / ١/٢٠١٣ .

٢٥- الجريدة الرسمية ،العدد (٤) ،٢٦ / ١/٢٠١٣.

٢٦- الجريدة الرسمية ،العدد (٥) مكرر (ب)،٥/ ٢/٢٠١٣.

٢٧- الجريدة الرسمية ،العدد (٧) مكرر(أ) ،١٨ / ٢/٢٠١٣م.

٢٨- الجريدة الرسمية ،العدد (١٠) ٧ / ٣/٢٠١٣ م.

٢٩- الجريدة الرسمية ،العدد (٨) ٢١ / ٣/٢٠١٣م.

٣٠- الجريدة الرسمية ،العدد (٢٣) تابع ،٦ / ٦/٢٠١٣م.

٣١- الجريدة الرسمية ،العدد (٢٤) مكرر،١٥ / ٦/٢٠١٣م.

٣٢- الجريدة الرسمية ،العدد (٢٤) مكرر(أ)،١٦ / ٦/٢٠١٣م.

٣٣- الجريدة الرسمية – العدد ٣١ (تابع) فى أول أغسطس ٢٠١٣.

٣٤- الجريدة الرسمية– العدد ٣٦ تابع (أ) فى ٥ سبتمبر ٢٠١٣ .

٣٥- الجريدة الرسمية ،العدد (٤٢) مكرر(ب)،٣٠ / ٢٠١٣/١٠م.

٣٦- الجريدة الرسمية ،العدد (٥٢) تابع ،٢٦ / ٢٠١٣/١٢م.

٣٧- الجريدة الرسمية – العدد ٣ مكرر (أ) فى ١٨ يناير ٢٠١٤.

٣٨- الجريدة الرسمية ،العدد (٧) مكرر أ،١٦ / ٢ /٢٠١٤م.

٣٩-الجريدة الرسمية ،العدد (٧) مكرر د ،١٨ / ٢٠١٤/٢.

٤٠-الجريدة الرسمية ،العدد (١١) تابع،١٣ / ٢٠١٤/٣م.

٤١- الجريدة الرسمية ،العدد (١٥) مكرر(ب) ،١٤/ ٢٠١٤/٤م.

٤٢- الجريدة الرسمية ،العدد (١٩) مكرر(ب) ،١٤ / ٢٠١٤/٥م.

٤٣- الجريدة الرسمية ،العدد (١١٢) ،١٨ /٢٠١٤/٥.

٤٤- الجريدة الرسمية ،العدد (٢١) تابع (أ) ،٢٢ / ٢٠١٤/٥ م.

٤٥- الجريدة الرسمية – العدد ٢٣ فى ٥ يونية ٢٠١٤ .

٤٦-الوقائع المصرية – العدد(٦٤) فى ١٨ مارس ٢٠١٢.

٤٧- الوقائع المصرية، العدد (٨٤) ،١٠ /٢٠١٢/٤م.

٤٨-الوقائع المصرية ،العدد(٩٥) ،٢٤/ ٢٠١٢/٤.

٤٩- الوقائع المصرية ،العدد (١٥٥) ،٥/ ٢٠١٢/٦.

٥٠- الوقائع المصرية ،العدد (١٨١)، ٦/ ٢٠١٢/٨.

٥١- الوقائع المصرية،العدد (٨٢) تابع،٨ / ٢٠١٣/٤م.

٥٢- الوقائع المصرية،العدد (٢٢٨)،٣ / ٢٠١٣/١٠م.

٥٣-الوقائع المصرية ،العدد (٢٣٠)،٧ / ٢٠١٣/١٠م.

٥٤- الوقائع المصرية ،العدد (١٠٣)،٧ / ٢٠١٤/٥.

٥٥- الوقائع المصرية ،العدد (١٠٥) ،١٠ / ٢٠١٤/٥م.

٥٦- الوقائع المصرية ،العدد (١١٣)،١٩ /٥/٢٠١٤.

٥٧- الوقائع المصرية – العدد ١٤٢ تابع (أ) فى ٢٢يونية ٢٠١٤.

٥٨- جمهورية مصرالعربية : قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم (٦١٥) لسنة ١٩٧٤م بشأن إنشاء المجالس القومية المتخصصة ، وتحديد اختصاصاتها ، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية، القاهرة ، ٢٠١٢م.

٥٩- جمهورية مصر العربية، مجلس الشعب : "دستور ١٩٧١وتعديلاته عام ١٩٨٠" ، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية ، القاهرة ، المادة (٨) ، (١٨)، (١٩) ،(٢٠) ، (٢١).

٦٠- جمهورية مصرالعربية : قانون تنظيم الجامعات ولائحته التنفيذية ، الطبعة الثلاثون ، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية، القاهرة ، ٢٠٠٩، المادة رقم (٢٣) ، والمادة (١).

٦١- جمهورية مصرالعربية : دستور جمهورية مصرالعربية ٢٠١٤، ط (٢)، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية ، القاهرة ، ١٤٣٥هـ / ٢٠١٤م.

٦٢-رئاسة الجمهورية : قانون رقم (٩٩) لسنة ٢٠١٢ ، الجريدة الرسمية ،العدد(٤٩) تابع .

٦٣- رئاسة الجمهورية : قانون رقم(١٧) لسنة ٢٠١٤ ، الجريدة الرسمية ،العدد(٨) مكرر(أ) .

٦٤- وزارة التربية والتعليم : القانون رقم (١٣٩)، لسنة ١٩٨١.

٦٥-وزارة التربية والتعليم : القانون رقم (٢٣٣) لسنة ١٩٨٨.

٦٦- وزارة التربية والتعليم : القانون رقم (١٥١) ،لسنة ١٩٩١.

٦٧-وزارة التربية والتعليم : القانون رقم (٢)،لسنة ١٩٩٤.

ج- الكتب

٦٨- أحمد إسماعيل حجى : اقتصاديات التربية والتخطيط التربوى ، دار الفكر العربى ، القاهرة ، ١٤٢٣هـ / ٢٠٠٢ م .

٦٩- أحمد حسن الصغير : التعليم الجامعى فى الوطن العربى...تحديات الواقع ورؤى المستقبل ، عالم الكتب ، القاهرة ١٤٢٦هـ / ٢٠٠٥م.

٧٠- أحمد رشيد : الإدارة الحلية : المفاهيم العلمية ونمـــاذج تطبيقه،الطبعـــة الثانيـــة ، دار المعارف ، القاهرة،١٩٨١م .

٧١- أسامة أمين: فنلندا الأول فى البطولة العالمية للتعليم ، وزارة المعارف ، القـــاهرة ، ١٤٢٤هـــ/٢٠٠٣م .

٧٢- إسماعيل سراج الدين : إصلاح التعليم فى مصر ، مكتبـــة الإســـكندرية ، الإســـكندرية ،١٤٢٧هـــ / ٢٠٠٦ .

٧٣- السيد سلامة خميس: الجامعة والـــسياسة فـــى مـــصر ، دار الطباعـــة ،الإســـكندرية، ١٤٢١هـــ / ٢٠٠٠م.

٧٤- السيد عليوة : صنع القرار السياسى فى منظمات الإدارة العامة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ،١٩٨٧م .

٧٥- السيد يسين : المعلوماتية وحضارة العولمة : رؤية نقدية عربية ،مكتبة نهـــضة مـــصر ،القاهرة ، ١٤٢١هـــ / ٢٠٠٠ .

٧٦- السيد يسين : الزمان الثورى ٢٥يناير و ٣٠يونيو ...تحليل للموجات المتدفقـــة ، الهيئـــة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٤٣٥هـــ / ٢٠١٤ .

٧٧- الصافى بن سعيد : عودة الزمن الإمبراطورى ونهاية الأوطان ، دارالملتقى ، بيروت ، ٢٠٠١م .

٧٨- أمانى قنديل : السياسات التعليمية لمنطقة وادى النيل ، منتدى الفكر العربى ، عمان ، ١٤١١هـــ / ١٩٩٠م .

٧٩- حامد عمار، ومحسن يوسف :إصلاح التعليم فى مصر ، مكتبة دار الكتـــاب العربيـــة ، القاهرة ، ١٤٢٧هـــ / ٢٠٠٦م.

٨٠- ـــــــــــــــــــــ : مواجهة العولمة فى التعليم والثقافة ، مكتبـــة الأســـرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ١٤٢٧هـــ / ٢٠٠٦م .

٨١- حامد عمار، ومحسن يوسف : عولمة الإصلاح التربوى بين الوعود والإنجازوالمستقبل ، الدار المصرية اللبنانية ، القاهرة ، ١٤٣١هـ / ٢٠١٠م.

٨٢- حسن البيلاوى : إدارة المعرفة فى التعلم ، دار الوفاء ، الإسكندرية ، ١٤٢٨هـ/٢٠٠٧م.

٨٣- حسن شحاتة : التعليم الجامعى والتقويم الجامعى بين النظرية والتطبيق ، الدارالعربية للكتاب ، القاهرة ،٢٠٠١.

٨٤- حسن عماد مكاوي : تكنولوجيا الاتصال الحديثة في عصر المعلومات ، الدار المصرية اللبنانية ، القاهرة ،١٩٩٧.

٨٥- حسين عبد الواحد : ثورة مصر....١٨يوما هزت العالم ، دار أخبارااليوم ، قطاع الثقافة ، القاهرة ١٤٣٢هـ / ٢٠١١ .

٨٦- حسين كامل بهاء الدين : التعليم والمستقبل ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٤١٨هـ / ١٩٩٧م .

٨٧- حمدى عطية : منهجية البحث العلمى وتطبيقاتها فى الدراسات التربوية والنفسية ،دار النشر للجامعات ،القاهرة ،٢٠٠٢م .

٨٨- رمضان قرنى محمد : ثورة ٢٥ يناير فى الإعلام الدولى ، الهيئة العامة للاستعلامات ، القاهرة ، ١٤٣٣هـ / ٢٠١٢ م .

٨٩- سعود هلال الحربى : السياسة التعليمية ..مفاهيم وخبرات ، دارالعبيكان للنشر، الرياض ، المملكة العربية السعودية ،١٤٢٨هـ/٢٠٠٧م ..

٩٠- سعيد إسماعيل على : سياسة التعليم فى مصر ، عالم الكتب، القاهرة ١٤١٧هـ/١٩٩٦.

٩١- ــــــــــــ: الأصول السياسية للتربية ، عالم الكتب ، القاهرة ١٤١٨هـ/١٩٩٧.

٩٢- ــــــــــــ: رؤية سياسة التعليم ، عالم الكتب ، القاهرة ١٤٢٠هـ / ١٩٩٩م .

٩٣- ــــــــــــ: تعليمنا بين الأمس والغد ، عالم الكتب ، القاهرة ١٤٢٥هـ/٢٠٠٤م.

٩٤- شبل بدران ، وجمال الدهشان : التجديد فى التعليم الجامعى ، دار قباء للطباعة والنشر ، القاهرة ،١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٣م .

٩٥- شبل بدران : التربية والمجتمع ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، ١٤٢٤هـ/٢٠٠٣م .

٩٦- شبل بدران ،وكمال نجيب : التعليم الجامعى وتحديات المستقبل ، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر ، الإسكندرية،٢٠٠٦.

٩٧- عبد الجواد السيد بكر: السياسات التعليمية وصنع القرار ، دار الوفاء للطباعة والنشر ، الإسكندرية ١٤٢٣هـ / ٢٠٠٢م .

٩٨- عبد الرحمن أبو المجد رضوان : التعليم الجامعى الخاص ..الواقع وتحديات المستقبل..النموذج المصرى ،عالم الكتب ، القاهرة ١٤٢٧هـ /٢٠٠٦م.

٩٩- عبد العزيز صالح بن حتبور: الإدارة العامة المقارنة ، الدارالعلمية الدولية ، ودارالثقافة للنشروالتوزيع ، عمان،٢٠٠٠ .

١٠٠- عبد الناصر محمد رشاد: التعليم والتنمية الشاملة ..دراسة فى النموذج الكورى ، دارالفكرالعربى ، القاهرة ، ١٤٢٣هـ /٢٠٠٢م.

١٠١- عبد المنعم بلال ، وآخرون: الاتصالات والمعلوماتية فى مصر ..الواقع والمستقبل حتى عام ٢٠٢٠ ،المكتبة الأكاديمية ،القاهرة ، يناير٢٠٠٣ .

١٠٢- عبد الهادى مبروك النجار:"صنع السياسة التعليمية :مدخل تحليلى مقارن"،مكتبة الأنجلو المصرية،القاهرة،١٤٣٠هـ/٢٠٠٩م.

١٠٣- على أحمد مدكور: التعليم العالى فى الوطن العربى الطريق إلى المستقبل ، دار الفكر العربى ، القاهرة ،١٤٢١هـ/ ٢٠٠٠.

١٠٤- ــــــــــــ: التربية وثقافة التكنولوجيا ، دار الفكرالعربى ، القاهرة ، ١٤٢٤هـ/٢٠٠٣م.

١٠٥- على محمد جعفر : الإجرام وسياسة مكافحته ، دارالنهضة العربية ، القاهرة ١٤١٤هـ/١٩٩٣ .

١٠٦- على يوسف الشكرى: الأنظمة السياسية المقارنة ، إيتراك للنشروالتوزيع ، القاهرة ١٤٢٤هـ/٢٠٠٣م.

١٠٧- عيد طه محمود ، والسيد محمد ناس : قضايا فى التعليم العالى والجامعى .. دراسات تربوية ، القاهرة ، ١٤٢٤هـ/٢٠٠٣م .

١٠٨- قاسم على الصراف : القياس والتقويم فى التربية والتعليم ، دار الكتاب الحديث ، القاهرة ، ١٤٢٣هـ/٢٠٠٢ .

١٠٩- فايز مراد مينا : التعلم فى مصر الواقع والمستقبل حتى عام ٢٠٢٠،دراسات مصر ٢٠٢٠،منتدى العالم الثالث ،مكتبة الشرق الأوسط بالقاهرة ، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة ، ٢٠٠١ .

١١٠- فرج صالح الهريش : علم الإجرام ، مكتبة الوطنية ، بنغازى ، ١٤٢٠هـ/١٩٩٩

١١١- فوزى الشربينى ، وعفت الطناوى : مداخل عالمية فى تطوير المناهج التعليمية على ضوء تحديات القرن الحادى والعشرين ، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة ١٤٢٢هـ/٢٠٠١م.

١١٢- لمياء محمد أحمد السيد : العولمة ورسالة الجامعة ..رؤية مستقبلية ..آفاق تربوية متجددة ، الدارالمصرية اللبنانية ، القاهرة ، ١٤٣٠هـ/٢٠٠٩م.

١١٣- محمد جمال الدين درويش : التخطيط للمجتمع المعلوماتى ، المكتبة الأكاديمية ،القاهرة ، يناير ٢٠٠١ .

١١٤- محمد خشبة : نظم المعلومات ، مكتبة عين شمس ، القاهرة ، ١٤٢٤هـ/٢٠٠٣م.

١١٥- محمدعبد العليم موسى : المنظورالإسلامى للثقافة والتربية ...دراسة فى اجتماعيات التربية ، مكتبة العبيكان ، الرياض،١٤١٧/١٩٩٦ .

١١٦- محمد عبد المجيد إسماعيل : تأملات فى الهم العام وعصرالجمهورية الثانية ، دارالمعارف، القاهرة ١٤٣٣هـ /٢٠١٢م .

١١٧- محمد صبرى الحوت ، وناهد عدلى شاذلى: التعليم والتنمية ، مكتبة الأنجلوالمصرية ، القاهرة ، ١٤٢٨هـ/٢٠٠٧م.

١١٨- محمد يسرى دعبس: الإرهاب والشباب ، ط ٢، المكتب الجامعى الحديث ، الإسكندرية ، ١٤١٧هـ / ١٩٩٦م.

١١٩- محمود شريف بسيونى: الجمهورية الثانية فى مصر ، دار الشروق ، القاهرة ١٤٣٣هـ/٢٠١٢م.

١٢٠- مها عبد الباقى جويلى : دراسات تربوية فى القرن الحادى والعشرين ، دارالوفاء ، الإسكندرية ١٤٢٢هـ / ٢٠٠١م .

١٢١- نعمان شحادة : التعليم والتقويم الأكاديمى ، دارصفاء للنشروالتوزيع ، عمان ،٢٠٠٩م.

١٢٢- هادية محمد أبو كليلة : دراسات فى تخطيط التعليم واقتصادياته ، دارالوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية ١٤٢٢هـ/٢٠٠١م.

١٢٣- يوسف سيد محمود : رؤى جديدة لتطويرالتعليم الجامعى ، الدارالمصرية اللبنانية ، القاهرة ، محرم١٤٣٠هـ / يناير٢٠٠٩م .

د-التقارير والوثائق:

١٢٤- البنك الدولى: تقرير عن بناء مجتمعات المعرفة..الاتجاهات الجديدة التى تواجه التعليم العالى ، تقريرمقدم للبنك الدولى للتعميروالتنمية ، مركزمعلومات قراء الشرق الأوسط (ميريك) ، القاهرة ، ٢٠٠٣.

١٢٥- المنتدى الاقتصادى العالمى : تقرير التنافسية العالمى ٢٠١٢/٢٠١١.

١٢٦- اليونسكو : التعليم العالى فى مجتمع العولمة ، وثيقة توجيهية ، اليونسكو ، باريس ، ٢٠٠٤.

١٢٧- برنامج الأمم المتحدة الإنمائى : تقرير التنمية البشرية ٢٠١٣ ، بعنوان "نهضة الجنوب ..تقدم بشرى فى عالم متنوع" ، برنامج الأمم المتحدة الإنمائى ، نيويورك ، ٢٠١٣م.

١٢٨- رئاسة الجمهورية ، المجالس القومية المتخصصة : تقريرالمجلس القومى للتعليم والبحث العلمى والتكنولوجيا،الدورة السابعة والعشرون ١٩٩٩-٢٠٠٠،القاهرة ، ٢٠٠٠م.

١٢٩- رئاسة الجمهورية ،المجالس القومية المتخصصة : تقريرالمجلس القومى للتعليم والبحث العلمى والتكنولوجيا،الدورة الحادية والثلاثون٢٠٠٣-٢٠٠٤،القاهرة ، ٢٠٠٤م.

١٣٠- رئاسة الجمهورية ، المجالس القومية المتخصصة :تقريرالمجلس القومى للتعليم والبحث العلمى والتكنولوجيا ،الدورة الثانية والثلاثون ٢٠٠٤-٢٠٠٥،القاهرة ،٢٠٠٥م.

١٣١- على ليلة : الثقافة القومية فى مواجهة العولمة حدود التحدى وآفاق الاستجابة ، اللجنة الوطنية المقيمة للتربية والعلوم والثقافة ، يونسكو ، اليسكو ، إيسيسكو ، ٢٠٠٣م.

١٣٢- منى بدران ، وآخرون : التقرير الاقتصادى الربع سنوى ، الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة GAFI ، جمهورية مصر العربية ، الربع الأول ، يوليو- سبتمبر، العام المالى ٢٠١٢ /٢٠١٣م.

١٣٣- وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات،جمهورية مصرالعربية :الاستراتيجية القومية للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات ٢٠١٢-٢٠١٧، يونيو٢٠١٢.

١٣٤- وزارة التخطيط ، جمهورية مصرالعربية : خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للعام المالى٢٠١٤-٢٠١٥، الفصل الأول بعنوان: التطورات الاقتصادية ومرتكزات وأهداف الخطة ، بتاريخ ٢٠١٤/٧/٥م ، القاهرة .

١٣٥- وزارة التخطيط ، جمهورية مصرالعربية : خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للعام المالى٢٠١٤-٢٠١٥ الفصل الثانى بعنوان الصورة الكلية (الحسابات القومية) ، القاهرة ، ٢٠١٤م.

١٣٦- وزارة التخطيط ، جمهورية مصرالعربية : خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للعام المالى٢٠١٤-٢٠١٥ الفصل الثالث بعنوان: العدالة الاجتماعية (التنمية ال بشرية)، القاهرة ، ٢٠١٤م.

١٣٧- وزارة التخطيط ، جمهورية مصرالعربية : خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للعام المالى٢٠١٤-٢٠١٥،الفصل الرابع : التنمية الاقتصادية ، القاهرة ، ٢٠١٤م.

١٣٨- وزارة التعليم العالى ، جمهورية مصر العربية : ملخص التقرير الوطنى ، وحدة التخطيط الاستراتيجى ، ٢٠٠٨م.

١٣٩- وزارة التعليم العالى ، جمهورية مصرالعربية : الخطة الاستراتيجية لتطويرالتعليم العالى أعوام ٢٠٠٦/ ٢٠٠٧ – ٢٠٢١/ ٢٠٢٢م ، القاهرة .

١٤٠- وزارة القوى العاملة والهجرة المصرية ، جمهورية مصر العربية : بحث القوى العاملة :القوى العاملة والشتغلون والمتعطلون فى جمهورية مصرالعربية ، القاهرة ، ٢٠١٢م.

١٤١- وزارة المالية ، جمهورية مصرالعربية : البيان المالى عن مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠١٣/٢٠١٤م.

هـ -الرسائل الجامعية

١٤٢- آمال كامل أندراوس : السياسات التعليمية في مصر بين النظرية والتطبيق ، رسالة ماجستير ، معهد الدراسات والبحوث التربوية ، جامعة القاهرة ،١٤٢١هـ/ ٢٠٠٠.

١٤٣- إبراهيم الدسوقى عوض الله : تطويرالبحث العلمى فى الجامعات المصرية فى ضوء متطلبات اقتصاد المعرفة رؤية مستقبلية ،رسالة دكتوراه ، معهد الدراسات التربوية ، جامعة القاهرة ، ٢٠١٤م.

١٤٤- أبو بكر عبيد زيدان عبيد : اتجاهات السياسة التعليمية في مصر في ضوء المتغيرات المجتمعية خلال الفترة من ١٩٧٠ – ١٩٩٠، رسالة دكتوراه ، كلية التربية ، جامعة الأزهر ، ١٤١٢هـ/١٩٩١م.

١٤٥- أحمد محمود محمد الزنفلى : التخطيط الإستراتيجى للتعليم الجامعى لتلبية متطلبات التنمية المستدامة ، رسالة دكتوراه ، كلية التربية ، أصول التربية ، جامعة الزقازيق ، ١٤٣١هـ/٢٠١٠م .

١٤٦- أم السعد أبو العنين محمد حتاته : صياغة وتطبيق السياسة العليمية فى مصر وإنجلترا..دراسة مقارنة ، رسالة ماجستير، كلية التربية ، جامعة طنطا ، ١٤٢٥/٢٠٠٤م.

١٤٧- بثينة عبد الرؤوف رمضان : جماعات الضغط وتكافؤ الفرص التعليمية فى مصر ، رسالة ماجستير، معهدالدراسات والبحوث التربوية ، جامعة القاهرة ١٤٢٠هـ/١٩٩٩م.

١٤٨- سحر محمد أبو راضى محمد : مبادرات إصلاح التعليم الجامعى المصرى فى ضوء متطلبات التنمية المجتمعية الشاملة..دراسة تحليلية ، رسالة دكتوراه ، كلية التربية ، جامعة بنها ،٢٠١١م.

١٤٩- سعاد محمد عيد محمد نصر: تخطيط سياسة التعليم قبل الجامعى فى ضوء بعض التحديات المعاصرة: دراسة تقويمية ، رسالة دكتوراه ، كلية التربية ، جامعة الزقازيق،١٤٣١هـ/٢٠١٠م.

١٥٠- عائشة عبد الفتاح مغاورى الدجدج : دراسة تقويمية لسياسة التعليم الجامعى ففى مصرفى الفترة من ١٩٨٢وحتى نهاية القرن ، رسالة دكتوراه ، كلية التربية ، جامعة الزقازيق ، فرع بنها ، ١٤٢٤هـ/٢٠٠٣م .

١٥١- رجاء على عبد المجيد سالم : السياسة التعليمية لمرحلة التعليم الأساسى فى مصر للفترة من (١٩٨٠-٢٠٠٠)..دراسة تحليلية ، رسالة دكتوره ، كلية الدراسات الإنسانية ، جامعة الأزهر ١٤٢١هـ /٢٠٠٠م .

١٥٢- عبد الله على محمد الفارسى : تطوير آليات صنع السياسة التعليمية فى سلطنة عمان فى ضوء خبرات بعض الدول ، رسالة دكتوراه،معهد الدراسات التربوية ، جامعة القاهرة ، ٢٠١١م.

١٥٣- محمد حسن محمد القبيسى : استراتيجية مقترحة لتطويرالتعليم الجامعى والعالى فى دولة قطر ، رسالة دكتوراه ، معهدالدراسات والبحوث التربوية ، جامعة القاهرة ، ١٩٩٨م.

١٥٤- محمد خميس حرب : التخطيط لتطويرسياسة القبول بالتعليم العالى فى مصر، رسالة دكتوراه ، كلية التربية ، قسم الإدارة التربوية وسياسات التعليم ، جامعة الإسكندرية ، ٢٠٠٨م .

١٥٥- مرقص عبد المسيح عبده : دور المنظمات غير الحكومية فى الحد من ظاهرة الفقر دراسة حالة ، رسالة ماجستير، كلية الآداب ، جامعة عين شمس ، ٢٠٠٩م.

١٥٦- مصطفى عبد الحميد حسن عنانى : التحولات المجتمعية فى مصروانعكاساتها على التعليم العالى فى الربع الأخيرمن القرن العشرين..دراسة تحليلية ، رسالة دكتوراه ، كلية التربية ، جامعة الإسكندرية ، ٢٠٠٠م.

١٥٧- منار محمد إسماعيل بغدادى : صنع السياسة التعليمية دراسة مقارنة بين كل من مصر وإنجلترا والصين ، رسالة دكتوراه ، قسم أصول التربية ، معهد الدراسات التربوية ، جامعة القاهرة ١٤٢٦هـ/٢٠٠٥م .

١٥٨- منال سيد يوسف حسين : سياسات التعليم العام فى مصر فى الفترة من (١٩٨٠-٢٠٠٥) ، رسالة ماجستير ، كلية التربية ، جامعة الإسكندرية ، قسم الإدارة التربوية وسياسات التعليم ١٤٢٩هـ/ ٢٠٠٨م.

١٥٩- وائل محمد الخرسانى : التعليم الجامعى فى مصروبطالة المتعلمين دراسة تتبعية لخريجى كلية التربية بجامعة المنصورة نموذجاً ، رسالة دكتوراه ، معهد الدراسات والبحوث التربوية ،جامعة القاهرة ، ٢٠١٣م.

و- البحوث والدراسات والدوريات العلمية

١٦٠- إبراهيم الأمين حجر : رؤية لتعزيز مجتمع المعرفة والابتكارفى الوطن العربى ، مجلة اتحاد الجامعات العربية ، العدد (٤٣) ، الأمانة العامة ،الأردن،٢٠٠٤ .

١٦١- أحمد عبد الفتاح زكى : دور التعليم الجامعى فى خدمة المجتمع بمحافظة دمياط ..رؤية تحليلية ، مجلة كلية التربية بالزقازيق ، العدد (٥٧) سبتمبر ، ٢٠٠٧م.

١٦٢- أسامة حسين إبراهيم باهى : المؤثرات الاجتماعية والاقتصادية على التعليم الجامعى فى مصر خلال النصف الثانى من القرن العشرين بحث مرجعى ، مجلة التربية ، كلية التربية ، جامعة الأزهر، العدد (١٠٣) ، رجب١٤٢٢هـ/ أكتوبر ٢٠٠١م.

١٦٣- إسماعيل صبرى عبد الله : المجانية والتطوير ، دراسات استراتيجية ، السنة السادسة ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ، الأهرام ، ١٩٩٩م.

١٦٤- المجلس الأعلى للجامعات :ورقة عمل حول مقترح إنشاء كليات للدراسات العليا فى مجالات الطب- الهندسة – العلوم- التربية بمقابل مادى ، وتكون الدراسة بها باللغة الإنجليزية ، المجلس الأعلى للجامعات ،القاهرة ، نوفمبر٢٠٠٣م.

١٦٥- المركز المصرى للدراسات الاقتصادية ، جمهورية مصرالعربية : الاقتصاد المصرى..التحديات الحالية والرؤية المستقبلية ، القاهرة ، ٢٠١١م.

١٦٦- المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم:الإستراتيجية العربية للمعلوماتية ،المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، تونس٢٠٠٦.

١٦٧- أمانى قنديل : سياسة التعليم الجامعى فى مصر:الابعاد السياسية والاقتصادية ، مركز البحوث والدراسات السياسية ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، ١٩٩١م.

١٦٨- ثامر كامل محمد: العولمة من منظورثورة المعلومات وتكنولوجيا الاتصال وآليات حراكها فى الوطن العربى ، مجلة العلوم السياسية ،عدد خاص بالذكرى الخمسين لتدريس العلوم السياسية فى العراق ، العدد(٣٧) ، ٢٠١١م.

١٦٩- حسن مظفر: الفضاء المعلوماتى ، مركزدراسات الوحدة العربية ، بيروت،٢٠٠٧ .

١٧٠- حسين شخاترة ، وآخرون : البطالة والفقر..واقع وتحديات : الأردن ، المغرب ، مصر ، مؤسسة عبد الحميد شومان ، الأردن ، ٢٠٠٠م .

١٧١- خالد العجلونى : أثر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على تنمية التفكير الإبداعى عند طلبة المدارس الاستكشافية فى الأردن ،مجلة العلوم التربوية والنفسية ،جامعة البحرين ، المجلد (١٠) ، العدد (١) ، ٢٠٠٩م.

١٧٢- خليل حماد، وسعيد البشير: تمويل التعليم العالى فى الدول العربية..طرق غير تقليدية..دراسة حالة الأردن ، مجلة اتحاد الجامعات العربية ، العدد المتخصص (٣) ، أمانة اتحاد الجامعات العربية ، الأردن ، عمان ، ١٤٢١هـ/٢٠٠٠م.

١٧٣- جمال مرازقة : الإرتقاء بجودة البحث العلمى فى ميدان التعليم العالى فى الوطن العربى(الواقع والحلول)،ورقة بحث مقدمة فى جامعة الزيتونة ، الأردن ، ٢٠١٣م.

١٧٤- رجاوى سينغ : تغيير التربية من أجل عالم متغير"،مجلة مستقبليات، اليونسكو،المجلد الثانى والعشرين ، العدد (٨١) ، ١٤١٣هـ/١٩٩٢م.

١٧٥- ريتشارد رايلى : المدارس القومية الفعالة فى رسالة التعليم ، وكالة الإعلام الأمريكية ، الولايات المتحدة الأمريكية ،٢٠٠١م.

١٧٦- سعيد إسماعيل على : أعمدة عشر لسياسة التعليم ، دراسات تربوية ، مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة ،المجلد السادس، الجزء (٣٣) ،١٩٩١ م .

١٧٧- سعيد بن على العضاضى : معوقات تطبيق إدارة الجودة الشاملة فى مؤسسات التعليم العالى دراسة ميدانية ، المجلة العربية لضمان جودة التعليم الجامعى ، المملكة العربية السعودية ، العدد (٩) ، المجلد الخامس ، ٢٠١٢م.

١٧٨- سعيد محمود السعيد عثمان : تطوير التعليم الجامعى فى مصر فى ضوء التحديات المعاصرة، مجلة التربية ، العدد ١١٨، كلية التربية ، جامعة الأزهر ، ربيع الأول ١٤٢٤هـ/ يونيه٢٠٠٣م .

١٧٩- سهير محمد حوالة : السياسة التعليمية بالمملكة العربية السعودية فى ضوء مفهوم تكافؤ الفرص التعليمية....دراسة تحليلية ، مجلة العلوم التربوية ، معهد الدراسات التربوية ، جامعة القاهرة ، العدد الرابع ، ١٤٢٨هـ/أكتوبر٢٠٠٧م .

١٨٠- صابر بلول: السياسات الاقتصادية الكلية ودورها فى الحد من الفقر ، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية ، المجلد (٢٥) ، العدد الأول ، ٢٠٠٩ م.

١٨١- صلاح سالم زرنوقة :البحث العلمى والتنمية فى مصر ، قضايا التنمية ، العدد (٢٨) ،مركز دراسات وبحوث الدول النامية ،كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ،جامعة القاهرة،٢٠٠٤ .

١٨٢- عبد الرحمنِ بن أحمد الصائغ : تمويل التعليم الجامعى فى المملكة العربية السعودية..أبعاد القضية وبعض البدائل الممكنة ، مجلة اتحاد الجامعات العربية ، عمان ، الأمانة العامة لاتحاد الجامعات العربية ، عمان ، الأردن ، ٢٠٠٠م.

١٨٣- عبد الفتاح أحمد جلال : تجديد العملية التعليمية فى جامعة المستقبل ، مجلة العلوم التربوية ، معهد الدراسات التربوية ، جامعة القاهرة ، السنة الأولى ، العدد الأول ، ١٤١٤هـ/يوليو١٩٩٣م.

١٨٤- عبد الفتاح حجاج : السياسة التعليمية..طبيعتها..ومبرراتها..وخصائصها ، دراسات فى الإدارة التربوية ، مجلة جامعة قطر، مركز البحوث التربوية ، المجلد السادس ، ١٩٨٣م .

١٨٥- عزيزة عبد الرحمن العتيبى: أثراستخدام تكنولوجيا المعلومات على أداء الموارد البشرية..دراسة ميدانية على الأكاديمية الدولية الاسترالية ، الأكاديمية العربية البريطانية ،وزارة التعليم العالى ، ٢٠١٠م.

١٨٦- عبد الستار السحبانى : واقع العلاقة بين الجامعة والمحيط فى الوطن العربى وآفاقه ، المجلة العربية للتربية ، المجلد الحادى والعشرين ، العدد الأول ، ربيع ثان١٤٢٢هـ/يونية٢٠٠١م.

١٨٧- عبد الفتاح جودة السيد ، ومحمد عباس محمدعبد الرحيم : نموذج مقترح لدور إدارة المعرفة فى إقامة مجتمع المعلومات فى المؤسسات التعليمية ،مجلة كلية التربية ببنى سويف ، جامعة القاهرة ، الجزء (٢) ، العدد (٢) ، أكتوبر ٢٠٠٤م.

١٨٨- عبد الله شمت المجيدل ، وعصام توفيق قمر، وآخرون : البحث العلمى فى الوطن العربى إشكاليات وآليات للمواجهة ، المؤسسة العربية للاستشارت العلمية وتنمية الموارد البشرية ، الإسكندرية ، ١٤٢٩هـ/٢٠٠٨م .

١٨٩- عصام توفيق قمر، وعبد الله شمت المجيدل ، وآخرون : البحث العلمى فى الوطن العربى إشكاليات وآليات للمواجهة ،المؤسسة العربية للإستشارات العلمية وتنمية الموارد البشرية ، الإسكندرية ، ٢٠٠٨م .

١٩٠- فرانك كليش : ثروة الانفوميديا ، ترجمة حسام الدين زكريا ، سلسلة عالم المعرفة ، العدد (٢٥٣) ، يناير ٢٠٠٠م.

١٩١- ماجد عثمان : تقديم فى محمدإبراهيم منصور وسماء سليمان (تحرير) : أجنحة الرؤية ، نحو نسق إيجابى للقيم الاجتماعية تحلق بالمصريين إلى أفق الرؤية المستقبلية لمصر (٢٠٣٠) دراسة تحليلية نقدية ، مركز الدراسات المستقبلية التابع لمركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار ، مجلس الوزراء ، القاهرة ،٢٠٠٩ .

١٩٢- ماجد محمد الزيودى : دورتكنولوجيا المعلومات والاتصالات لمشروع تطويرالتعليم نحو الاقتصاد المعرفى (ERFKE) فى تنمية المهارات الحياتية لطلبة المدارس الحكومية الأردنية ، المجلة العربية لتطويرالتفوق ، مركزتطويرالتفوق ، الأردن ، المجلد الثالث ، العدد (٥) ، ٢٠١٢م .

١٩٣- ماهر أحمد حسن محمد : كفاءة التعليم الجامعى فى ضوء بعض المتغيرات العصرية ، مجلة دراسات فى التعليم الجامعى،مركز تطويرالتعليم الجامعى،جامعة عين شمس ، العدد العاشر، يناير ٢٠٠٦م .

١٩٤- مجلس الوزراء ، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار: دراسة تحليلية للتطور فى هيكل الطلب على المهن والمؤهلات فى سوق العمل المصرى، مدخل تعدادى السكان ١٩٨٦-١٩٩٦ يوليو ، ٢٠٠١م .

١٩٥- مجلس الوزراء ، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار: تجارب دولية خاصة بقضية التعليم ، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، القاهرة ،٢٠٠٤م.

١٩٦- مجلس الوزراء ، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار: تشجيع القطاع الخاص على تقديم الخدمات التعليمية فى مرحلة التعليم الجامعى والعالى ، القاهرة ، سبتمبر ٢٠٠٥م.

١٩٧- مجلس الوزراء ، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار : رؤية مستقبلية لمصر ٢٠٣٠ (الإطار العام) ، مركز الدراسات المستقبلية ، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار ، مجلس الوزراء ، ديسمبر ، ٢٠٠٦م.

١٩٨- مجلس الوزراء ، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار : روقة خلفية عن مشاكل التعليم الجامعى فى مصر ، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار ، القاهرة ، ١٤٢٨هـ/ يناير ٢٠٠٧.

١٩٩- مجلس الوزراء ، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار: برنامج القضايا الاجتماعية .. قيم التنمية ، مركزالمعلومات ودعم اتخاذ القرار،مجلس الوزراء ، القاهرة ، ٢٠١٠م.

٢٠٠- مجلس الوزراء ، مركزالمعلومات ودعم اتخاذ القرار: تمويل التعليم العالى فى مصر – رصد الواقع– دراسة التجارب – مصادر التمويل المقترحة ، برامج القضايا الاجتماعية ، جمهورية مصر العربية ، مارس ٢٠١٠م.

٢٠١- مجلس الوزراء ، مركزالمعلومات ودعم اتخاذ القرار: تقارير معلوماتية عن البحث العلمى فى مصر..هل يكفل التقدم المنشود ، السنة الخامسة ، العدد (٥٩) ، نوفمبر ٢٠١١م.

٢٠٢- مجلس الوزراء مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار: تقارير معلوماتية عن قوانين تداول المعلومات..التجارب الدولية والوضع الحالى فى مصر، السنة الخامسة ، العدد (٥٤) ، يونيو ٢٠١١م.

٢٠٣- مجلس الوزراء، مركزالمعلومات ودعم اتخاذ القرار: نحو ديمقراطية تفاعلية فى مصر..أوراق للحوار ، الإصدار الثانى ، ١٤٣٢هـ/يونيو ٢٠١١م .

٢٠٤- مجلس الوزراء ،مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار: جودة منظومة إحصاءات التعليم الفنى فى مصر ،الإدارة العامة للجودة والتطوير،جمهورية مصرالعربية ، أكتوبر ٢٠١١م.

٢٠٥- مجلس الوزراء ، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار: تقارير معلوماتية عن مصرعلى طريق الديمقراطية..استفتاء ٢٠١١، العدد (٥٢) ، ١٤٣٢هـ/أبريل ٢٠١١م.

٢٠٦- مجلس الوزراء ، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار: الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للأسرة المصرية بعد ثورة ٢٥يناير ٢٠١١ ، العدد(٦٦) ، ١٤٣٣هـ/سبتمبر ٢٠١٢م.

٢٠٧- مجلس الوزراء ، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار: مسح مرصد أحوال الأسرة المصرية ، دورة مايو٢٠١٢، القاهرة ، ٢٠١٢م.

٢٠٨- مجلس الوزراء ، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار: تقارير معلوماتية عن واقع الإنفاق العام فى مصر ، السنة السادسة ، العدد (٦٧) ، ديسمبر ٢٠١٢م.

٢٠٩- مجلس الوزراء ، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار : تقاريرمعلوماتية عن واقع التعليم فى مصر. حقائق وآراء ، مجلس الوزراء، القاهرة ، السنة السابعة ، العدد (٦٨) ، ١٤٣٤هـ/مارس ٢٠١٣م.

٢١٠- مجلس الوزراء ، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار: نشرة البيانات القومية ، نشرة ربع سنوية ، السنة العاشرة ، العدد (٣٦) ، يونيو ٢٠١٣م.

٢١١- مجلس الوزراء، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار : الأداء الاقتصادى والاجتماعى المقارن لمصر مع بعض دول العالم ، العدد الخامس والعشرون ، أكتوبر٢٠١٣م.

٢١٢- مجلس الوزراء ، مركزالمعلومات ودعم اتخاذ القرار : كيفية تنمية روح الابتكاروالإبداع ، جمهورية مصرالعربية ، العدد (١٢٧) ، يناير٢٠١٤م.

٢١٣- مجلس الوزراء، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار: نشرة المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية لجمهورية مصر العربية ، المجلد (٢٢) ، العدد (٢٥٣) ، يناير ٢٠١٤م.

٢١٤- مجلس الوزراء ، مركزالمعلومات ودعم اتخاذ القرار: اتجاهات الاقتصاد ، نشرة شهرية لمتابعة أداء الاقتصاد العالمى والمصرى ، العدد (١١٧) ، فبراير ٢٠١٤م.

٢١٥- مجلس الوزراء ، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار : نشرة المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية لجمهورية مصرالعربية ،العدد (٢٥٧) ، المجلد (٢٢) ، مايو٢٠١٤ م.

٢١٦- محمد بن عبدالله العميرى : موقف الإسلام من الإرهاب ، ورقة عمل ، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية ، الرياض ١٤٢٥هـ/٢٠٠٤م.

٢١٧- محمد صبرى الحوت : السياسات التعليمية فى مصرفى الثمانينيات ، مجلة التربية المعاصرة ، العدد الثالث عشر، أكتوبر١٩٨٩م.

٢١٨- محمد عبد الشفيع عيسى : التكيف الهيكلى والنظام التعليمى ..رؤية اقتصادية اجتماعية مع تركيزخاص على حالة مصر ، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط ، معهد التخطيط القومى ، القاهرة ، المجلد (٥) ، العدد (٢) ، ديسمبر١٩٩٧م.

٢١٩- محمد على عزب : تمويل التعليم الجامعى فى مصر"ملامح الأزمة وسبل المواجهة .. دراسة مستقبلية ، مجلة كلية التربية ، جامعة الزقازيق ، العدد (٦٣) ، أبريل٢٠٠٩م.

٢٢٠- محمد فايز فرحات : الآثارالاقتصادية للفقر ،الفقرفى الوطن العربى ، تحريرأحمد السيد النجار، مركزالدراسات الاستراتيجية ، مركز الأهرام.

٢٢١- محمد محمد عبد الحليم ،ومحمد على عزب: دور كليات التربية جامعة الزقازيق فى تنمية البيئة وخدمة المجتمع ..الواقع – المعوقات وإمكانية التغلب عليها ، مجلة كلية التربية بالزقازيق ، العدد (٢٨) ، يناير ١٩٩٧م.

٢٢٢- معتز سلامة : الآليات الاجتماعية لنشوء الفقر ومعدلاته فى الدول العربية ، الفقر فى الوطن العربى ، تحرير أحمدالسيد النجار، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ، مركز الأهرام ١٤٢٦هـ/٢٠٠٥م.

٢٢٣- معهد التخطيط القومى : الإسقاطات القومية للسكان فى مصرخلال الفترة (٢٠٠٦-٢٠٣١) ، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية ،رقم (٢٠٨) ، معهد التخطيط القومى ،القاهرة ، سبتمبر ٢٠٠٨م.

٢٢٤- منى سالم ، وآخرون : ما بين الفساد والحكم الرشيد : نحو تحقيق العقد الاجتماعى والأهداف الإنمائية ، مركز العقد الاجتماعى ، القاهرة ، ٢٠١٠ .

٢٢٥- مهدى أمين دياب : المضمون السياسى للتعليم تحليل سوسيولوجى ، مجلة العلوم التربوية ، معهد الدراسات التربوية ، جامعة القاهرة ، السنة الثانية ، العددان الثانى والثالث، ، يونية ، ١٩٩٦م.

٢٢٦- موسى على الشرقاوى : الهوية الثقافية لطلاب كليات التربية فى ضوء التحديات المعاصرة ، مجلة كلية التربية، كلية التربية ، جامعة الزقازيق، العدد (٤٧) ، مايو ٢٠٠٤م.

٢٢٧- ناجى شنودة نخلة : فعالية السياسة التعليمية وإجراءات تنفيذها دراسة ميدانية ، مجلة البحث التربوى ، المركز القومى للبحوث التربوية والتنمية القاهرة ، المجلد الثانى ، العدد الثانى ، يوليو ٢٠٠٣م.

٢٢٨- نادية جمال الدين : دراسات فى إصلاح سياسات ونظم التعليم فى مصر فى ضوء الاتجاهات العالمية المعاصرة ، شعبة بحوث السياسات التربوية ، المركز القومى للبحوث التربوية والتنمية ، القاهرة ، يونيو،٢٠٠٠م.

٢٢٩- نادية كمال يوسف : اتجاهات حديثة فى صنع السياسة التعليمية ، مجلة مستقبل التربية العربية ، القاهرة ، المجلد السابع ، العدد (٢٠) ، يناير ٢٠٠١م.

٢٣٠- نبيل على :العقل العربى وسط إعصار المعلومات ،مجلة العربى ،الكويت ،العدد (٤٩٤) ، يناير ٢٠٠٠م.

٢٣١- ـــــــ: الثقافة العربية فى عصرالمعلومات ، عالم المعرفة ، المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب ، الكويت ، العدد (٢٦٥) ، ١٤٢٢هـ / يناير ٢٠٠١م.

٢٣٢- ـــــــ: آفاق المعرفة ..المغزى والمعنى وجهات نظر، العدد (٥٩) ، ديسمبر٢٠٠٣.

٢٣٣- نول ماجين : ربط البحث بصناعة السياسة التربوية ، مجلة التربيـــة ، وزارة التربيـــة ، الكويت ، الجزء الثانى ، العدد (٢٣) ، ١٩٩٧م .

٢٣٤- نويل ف . ماكجين : أثر العولمة على نظم التعليم الوطنية ، ترجمة مجـــدى مهـــدى على ، مستقبليات ، العدد رقم (١٠١) ، المجلد ٢٧ ، العدد (١) ، مارس ١٩٩٧م.

٢٣٥- هادية أبو كليلة : قوى الضغط وصنع السياسة التعليمية ..التحدى والاســـتجابة ، مجلـــة التربية ، جامعة الأزهر، العدد (٥١) ، ١٩٩٥م.

٢٣٦- همام بدراوى زيدان : السياسة وسياسة التعليم ، دراسات تربويـــة ، مجلـــة تـــصدرها رابطة التربية الحديثة ، القاهرة ، المجلد الثامن ، الجزء (٥٤) ، ١٩٩٣م.

ز-المؤتمرات والندوات واللقاءات

٢٣٧- السيد سلامة الخميسى : التعليم والمشاركة السياسية ، مؤتمر النظام السياسى المصرى، بعنوان " التغير والاستمرار"، المنعقد فى جامعة القاهرة، مركز البحوث والدراسات السياسية ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة فى الفترة من ٥ - ٨ ديسمبر ١٩٨٨م.

٢٣٨- أميمة عبود : سياسة التعليم العالى : قراءة فى خطابات بعض القوى الـــسياسية (القيـــادة السياسية - المعارضة السياسية) ، أعمال المؤتمرالسنوى الثامن عشر للبحـــوث الـــسياسية بعنوان "التعليم العالى فى مصر:خريطة الواقـــع واستـــشراف المـــستقبل"،المجلـــد الأول ، مركزالبحوث والدراسات السياسية ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، فـــى الفترة من ١٤-١٧ فبراير٢٠٠٥ ، ١٤٢٧هـــ/٢٠٠٦ م.

٢٣٩- أنوار عبد الكـــريم القمـــرى : آفـــاق التعلـــيم الجـــامعى واســـتراتيجات التطـــوير ، المؤتمرالقومى السنوى الرابع عشر(العربى السادس) ، بعنوان" آفـــاق جديـــدة فـــى التعلـــيم الجامعى العربى" ، مركزتطوير التعليم الجامعى ، جامعة عين شمس ، فى الفترة مـــن ٢٥-٢٦نوفمبر ٢٠٠٧ ، الجزء الثانى ، ٢٠٠٧م.

٢٤٠- دلال ملحس : مستقبل التربية العربية لمواجهة التحديات الداخلية والخارجيـــة ،المـــؤتمر العلمى الخامس ،التربية العربية وتحديات المستقبل،كلية التربية بالفيوم ، جامعة القاهرة ٩-١٠ مارس ٢٠٠٤م.

٢٤١- رجب عليوة على حسن ، ومحمد عبد الله : تصورمقترح لتطويربعض جوانـــب التعلـــيم العالى فى ضوء الخبرات العالمية المعاصرة ، المؤتمر العلمى الرابع لقسم أصول التربيـــة ،

كلية التربية ، جامعة الزقازيق ، بعنوان"أنظمة التعليم فى الدول العربية...التجاوزات والأمل" ، فى الفترة من ٥-٦مايو ٢٠٠٩ ، المجلد الأول، كلية التربية ، جامعة الزقازيق ٢٠٠٩م.

٢٤٢- سامح محافظة :أسباب التوتر النفسى لدى عينة من المعلمين الأدرنيين العاملين فى محافظات الجنوب دراسة ميدانية تحليلية ،المؤتمر التربوى الأول -التعليم وتحديات القرن الحادى والعشرين،كلية العلوم التربوية ، جامعة مؤتة ، الأردن ، ٢٠٠٠م.

٢٤٣- سعد أحمد حسن محمد: ندوة عن "السكان وقضايا التنمية فى جنوب الوادى"، قسم الجغرافيا ،كلية الآداب ، جامعة جنوب الوادى ، ٢٠١٤م.

٢٤٤- سعيد إسماعيل على : السياسة التعليمية للنظام التربوى ، ورقة عمل مقدمة لمؤتمر تربية الغد فى العالم العربى ، جامعة الإمارات العربية المتحدة ، دبى ، ١٤١٦هـ/١٩٩٥م.

٢٤٥- ــــــــــــــ : سياسات التعليم فى الوطن العربى رؤية من بعد ، المؤتمر العلمى الرابع عشر لقسم أصول التربية ، كلية التربية ، جامعة الزقازيق ، بعنوان " أنظمة التعليم فى الدول العربية التجاوزات والأمل"، كلية التربية ، جامعة الزقازيق ، فى الفترة من ٥- ٦مايو ٢٠٠٩م ، المجلد الأول ، ٢٠٠٩م.

٢٤٦- سمير محمد عبد الوهاب : إدارة التعليم الجامعى فى مصر...دراسة تطبيقية على جامعة القاهرة ، أعمال المؤتمر السنوى الثامن عشر للبحوث السياسية ، بعنوان : " التعليم العالى فى مصر خريطة الواقع واستشراف المستقبل" ، مركز البحوث والدراسات السياسية ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة فى الفترة من ١٤-١٧ فبراير ٢٠٠٥ ، المجلد الأول ٢٠٠٦م.

٢٤٧- سيف الإسلام على مطر، وهانئ عبد الستار فرج : خطايا السياسة التعليمية فى مصر (رؤية تحليلية ناقدة) ، المؤتمر العلمى الرابع لقسم أصول التربية كلية التربية جامعة الزقازيق ، أنظمة التعليم فى الدول العربية : التجاوزات والأمل ، قسم أصول التربية ، كلية التربية - جامعة الزقازيق، ٥-٦ مايو ٢٠٠٩م.

٢٤٨- سيف الدين عبد الفتاح : التعليم والهوية ..نحو تأسيس جامعات حضارية ، المؤتمر السنوى الثامن عشرللبحوث السياسية ، التعليم العالى فى مصرخريطة الواقع واستشراف

المستقبل ، مركزالبحوث والدراسات السياسية ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة، المنعقد فى١٤-١٧فبراير٢٠٠٥، المجلد الثانى٢٠٠٦.

٢٤٩- صلاح سالم زرنوقة : الجامعات والعمليات التنموية ، مؤتمرالتعليم العالى فى مصر خريطة الواقع واستشراف المستقبل ، أعمال المؤتمر السنوى الثامن عشر للبحوث السياسية ، مركز البحوث والدراسات السياسية ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، المجلد الثانى،٢٠٠٦ .

٢٥٠- صلاح فضل ، ومحسن يوسف (تحرير) : التجارب الناجحة ،المؤتمر الثانى للإصلاح العربى ، منتدى الإصلاح العربى ، مكتبة الإسكندرية .

٢٥١- عادلة رجب : أهمية تطوير البحث العلمى والتعليم العالى فى منى البرادعى وسامى السيد (تحرير) : رؤى تطوير التعليم العالى فى مصر،كتاب منتدى التعليم العالى ،كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ،جامعة القاهرة ،٢٠٠٧.

٢٥٢- عبد الفتاح أحمد حجاج : التربية والمعرفة فى عصر المعلومات رؤى وتوجهات ، مؤتمر التربية فى مجتمع المعرفة، لجنة التربية،المجلس الأعلى للثقافة،القاهرة ٢٠٠٦م ،من ١٤-١٥مارس ٢٠٠٦ .

٢٥٣- عدنان بدرى الإبراهيم : النظم التعليمية والعولمة الاقتصادية ، الملتقى العربى حول التربية وتحديات التربية الاقتصادية ،المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم بالتعاون مع اللجنة الوطنية لليونسكو ،القاهرة ٢٨سبتمبر- ١ أكتوبر .

٢٥٤- على أحمد مدكور: تطوير التعليم العالى فى الوطن العربى الطريق إلى المستقبل فى: منى البرادعى وسامى السيد (تحرير) : رؤى تطوير التعليم العالى فى مصر، كتاب منتدى التعليم العالى ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ،جامعة القاهرة ،٢٠٠٧.

٢٥٥- على إسماعيل ، وآخرون: تطوير وتحديث خطط وبرامج التعليم العالى لمواكبة حاجات المجتمع ،ورقة عمل مقدمة للمؤتمر الثانى عشرللوزراء المسئولين عن التعليم العالى والبحث العلمى فى الوطن العربى بعنوان :المواءمة بين مخرجات التعليم العالى وحاجات المجتمع فى الوطن العربى ، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، بيروت ٦-١٠ ديسمبر ٢٠٠٩.

٢٥٦- عماد صيام : سياسات القبول الجامعى بين عدالة ومشكلات التنمية ، المؤتمر السنوى الثامن عشر للبحوث السياسية ، التعليم العالى فى مصر،خريطة الواقع واستشراف المستقبل ،مركز البحوث والدراسات السياسية ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، ١٤-١٧ فبراير ٢٠٠٥ .

٢٥٧- كمال المنوفى : السياسة العامة وأداء النظام السياسى ، بحث مقدم إلى ندوة "تحليل السياسات العامة- قضايا نظرية ومنهجية، المنعقدة بمركز البحوث والدراسات السياسية بجامعة القاهر،١٩٨٨م .

٢٥٨- محمد زكى عويس: سياسات البحث العلمى فى مصر، المؤتمر السنوى الثامن عشر للبحوث السياسية ، بعنوان:التعليم العالى فى مصر،خريطة الواقع واستشراف المستقبل ، مركز البحوث والدراسات السياسية ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة،من ١٤-١٧فبراير،٢٠٠٥.

٢٥٩- منتدى البدائل العربى للدراسات A.F.A : تقييم سياسات الإنفاق العام على التعليم فى مصر، القاهرة ،٢٠١٤ .

٢٦٠- منى حسن بدوى : تقويم أداء المعلم الجامعى فى ضوء نموذج أبعاد التعليم ، مؤتمر جامعة القاهرة لتطوير التعليم الجامعى "رؤية لجامعة المستقبل"، من ٢٢-٢٤مايو،الجزء (٣) ، ١٩٩٩م .

٢٦١- نادر فرجانى : التعليم العالى والعولمة ..منظور مصرى "صياغة أولى " ، المؤتمر السنوى الثامن عشر للبحوث السياسية ، التعليم العالى فى مصر ، خريطة الواقع واستشراف المستقبل ، مركز البحوث والدراسات السياسية ،كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ،جامعة القاهرة ،١٤-١٧ فبراير ، ٢٠٠٥ .

٢٦٢- نادية جمال الدين : سياسة التعليم الجامعى فى مصر بين حصاد الرغبات والاستجابة لتحديات العصر..رؤية ناقدة ، مؤتمرالتعليم العالى فى مصر، بعنوان تحديات القرن الواحد والعشرين ، جامعة المنوفية من ٢٠-٢١مايو١٩٩٦م .

٢٦٣- وزارة التربية والتعليم ، ووزارة التعليم العالى : المؤتمرالقومى لتطويرالتعليم الثانوى وسياسات القبول بالتعليم الجامعى ، المجلد الأول ، توجيهات مقترحة للتطوير، القاهرة من ١٠-١٢ مايو ٢٠٠٨.

٢٦٤- وزارة التعليم العالى : اللجنة الفرعية رقم (٥)، تقرير اللجنة عن اقتصاديات التعليم الجامعى والعالى وتمويله ، المؤتمر القومى للتعليم العالى ، القاهرة من ١٣-١٤فبراير ٢٠٠٠.

٢٦٥- وزارة التعليم العالى : تقارير اللجان الفرعية الست المنبثقة عن اللجنة القومية لتطوير التعليم الجامعى والعالى : تقرير لجنة الاقتصاديات والتمويل ، المؤتمر القومى للتعليم العالى ، مركز القاهرة الدولى للمؤتمرات ١٣-١٤ فبراير ٢٠٠٠.

٢٦٦- وسيم حرب : الجريمة المنظمة عبر الوطنية ، ندوة إقليمية ، برنامج تعزيز حكم القانون فى بعض الدول العربية ،برنامج الأمم المتحدة الإنمائى ،جمهورية مصر العربية ، القاهرة ، مارس ٢٠٠٧ .

ح- المقالات والمحاضرات:

٢٦٧- السيد يسين : كيف نرسى القيم الاجتماعية الأصيلة؟ ، جريدة الأهرام ،١٦مايو،٢٠١٣.

ط-الإحصاءات

٢٦٨- البنك المركزى المصرى : بيان بتطور صافى الاحتياطات الدولية عام ٢٠١٣/٢٠١٤، القاهرة ، ٢٠١٣.

٢٦٩- البنك المركزى المصرى : بيان بتطور صافى الاستثمار الأجنبى المباشر أعوام (٢٠٠٨/٢٠١٤) ، القاهرة ، ٢٠١٣.

٢٧٠- البنك المركزى المصرى ، بيان بتطور عجز الموازنة أعوام ٢٠٠٩ / ٢٠١٤.

٢٧١- الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء: بيان بإجمالى عدد المشتغلين من عام ٢٠٠٨حتى عام ٢٠١٢، الكتاب الإحصائى السنوى ، مطابع الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ، جمهورية مصر العربية ،سبتمبر ٢٠١١.

٢٧٢- الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء : مصرفى أرقام،(٢٠١١)،(٢٠١٢) ، مطابع الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ، جمهورية مصر العربية ، مارس ٢٠١٢/٢٠١١.

٢٧٣- الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء : بيان بتطور إجمالى عدد المشتغلين أعوام ٢٠٠٨- ٢٠١٢، الكتاب الإحصائى السنوى ، مطابع الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ، جمهورية مصر العربية ،سبتمبر ٢٠١٢.

٢٧٤- الجهازالمركزى للتعبئة العامة والإحصاء:أهم مؤشرات بحث الدخل والإنفاق والاستهلاك ٢٠١٣ /٢٠١٤،القاهرة .

٢٧٥- الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء،جمهورية مصر العربية : بيان بتطور صافى الدين العام لأجهزة الموازنة أعوام (٢٠٠٦ – ٢٠١٣) ، يوليو٢٠١٣.

٢٧٦- الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ، جمهورية مصر العربية : بيان بتطور معدلات التضخم أعوام ٢٠١٠ – ٢٠١٤،القاهرة ، ٢٠١٣.

٢٧٧- الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء،جمهورية مصر العربية ، بيان بالناتج المحلى الإجمالى لأعوام ٢٠١١- ٢٠١٣، يوليو٢٠١٣ .

٢٧٨- الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء: بيان بتطور أعداد المشتغلين من عام ٢٠١٢ / ٢٠١٣ – ٢٠١٤/ ٢٠١٥ ،الكتاب الإحصائى السنوى ، مطابع الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ، جمهورية مصر العربية ،سبتمبر ٢٠١٣.

٢٧٩- الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء: بيان بفرص العمل المتوفرة عام ٢٠١٣/٢٠١٤ ، الكتاب الإحصائى السنوى ، مطابع الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ، جمهورية مصر العربية ،سبتمبر ٢٠١٣.

٢٨٠- الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء : بحث الدخل والإنفاق لعام٢٠١٠/٢٠١١- ٢٠١٢/٢٠١٣ ، مطابع الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، جمهورية مصر العربية ، ٢٠١٣.

٢٨١- الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء : بيان بالطلاب المقيدون والخريجون بالجامعات الحكومية والخاصة طبقا للنوع خلال الفترة (٢٠١٠/ ٢٠١١- ٢٠١٢/ ٢٠١٣) ، الكتاب الإحصائى السنوى – التعليم ، إصدار سبتمبر٢٠١٣/ ٢٠١٤.

٢٨٢- الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء:مؤشرات الفقر طبقا لبيانات بحث الدخل والإنفاق والاستهلاك ٢٠١٢ / ٢٠١٣، مطابع الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ، جمهورية مصر العربية ، ٢٠١٢.

٢٨٣- الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء: بيان بتطور معدلات البطالة أعوام ٢٠١٠/٢٠١١ – ٢٠١٣ / ٢٠١٤، الكتاب الإحصائى السنوى ، مطابع الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ، جمهورية مصر العربية ،سبتمبر ٢٠١٣.

٢٨٤- الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ،جمهورية مصرالعربية : مصر فى أرقام ٢٠١٤، مطابع الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ، جمهورية مصر العربية ، إصدار مارس ٢٠١٤.

٢٨٥- الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، جمهورية مصر العربية : بيان بمعدل التضخم فى مارس ٢٠١٣ و ٢٠١٤، القاهرة ، ٢٠١٤.

٢٨٦- المجلس الأعلى للجامعات ،مركز بحوث تطوير التعليم الجامعى ،إدارة الإحصاء : بيان بأعداد الطلاب المقبولين بجامعات ج.م.ع عن طريق مكتب التنسيق موزعين حسب نوع ونظام الدراسة ونوع الكلية فى الأعوام (٢٠١٠/ ٢٠١١ – ٢٠١٢/ ٢٠١٣).

٢٨٧- المجلس الأعلى للجامعات ، مركزبحوث تطويرالتعليم الجامعى ،إدارة الإحصاء : بيان بعدد الجامعات المصرية من عام ٢٠٠٦-٢٠١٣، المجلس الأعلى للجامعات ، القاهرة ،٢٠١٣.

٢٨٨- المجلس الأعلى للجامعات ، مركزبحوث تطوير التعليم الجامعى ، إدارة الإحصاء : بيان اعتمادات ، المجلس الأعلى للجامعات ، القاهرة ، ٢٠١٤.

٢٨٩- المجلس الأعلى للجامعات ،مركزبحوث تطوير التعليم الجامعى ،إدارة الإحصاء: بيان بإجمالى أعضاء هيئة التدريس والمدرسين المساعدين والمعيدين (حسب القوة الفعلية) ونسبتهم إلى الطلاب النظاميين بجامعات ج.م.ع فى الأعوام (٢٠١٠/ ٢٠١١ – ٢٠١٢/٢٠١٣) ،المجلس الأعلى للجامعات ، القاهرة ، ٢٠١٤ .

٢٩٠- جمهورية مصر العربية ، وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات:بيان شهر مارس٢٠١٢ ، القاهرة ، ٢٠١٢.

٢٩١- جمهورية مصر العربية ، وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات : بيان شهر أبريل ٢٠١٣، القاهرة ، ٢٠١٣ .

٢٩٢- جمهورية مصر العربية ، وزارة التخطيط : بيان بمعدل الاستثمار الأجنبى من عام ٢٠٠٩ – ٢٠١٢.

٢٩٣- جمهورية مصر العربية ،وزارة التخطيط : بيان بتطور الناتج المحلى الإجمالى بالأسعار الثابتة خلال أعوام ٢٠١١ – ٢٠١٤، القاهرة ، ٢٠١٣.

٢٩٤- جمهورية مصر العربية ،وزارة التخطيط : بيان بتطور معدلات الاستثمار أعوم ٢٠١٠/ ٢٠١١- ٢٠١٣/ ٢٠١٤.

٢٩٥- جمهورية مصرالعربية ، وزارة التخطيط : بيان بتطورالاستثمارات الكلية المتوقعة خلال الفترة ٢٠١١/ ٢٠١٢- ٢٠١٤/ ٢٠١٥ ، ٢٠١٤.

٢٩٦- جمهورية مصرالعربية، وزارة التخطيط : بيان بتطور الناتج المحلى الإجمالى بالأسعار الجارية خلال الفترة (٢٠١١ / ٢٠١٥) ، ٢٠١٤.

٢٩٧- جمهورية مصر العربية ، وزارة التخطيط : بيان بتطور معدل النمو الاقتصادى أعوام ٢٠١٢- ٢٠١٥.

٢٩٨- جمهورية مصر العربية ، وزارة الصحة والسكان : بيان بتطور عدد المواليد والوفيات عام ٢٠١٢/٢٠١٣، القاهرة ، ٢٠١٢.

٢٩٩- جمهورية مصر العربية ، وزارة التعليم العالى : الإحصاء السنوى للتعليم العالى،مركز المعلومات والتوثيق،مكتب الوزير،وزارة التعليم العالى، القاهرة ، ٢٠١١.

٣٠٠- جمهورية مصر العربية ، وزارة التعليم العالى : الإحصاء السنوى للتعليم العالى،مركزالمعلومات والتوثيق،مكتب الوزير،٢٠١٣.

٣٠١- جمهورية مصر العربية ، وزارة المالية : البيان المالى للموازنة العامة لعام ٢٠٠٨/٢٠٠٩ ، القاهرة ،٢٠٠٨.

٣٠٢- جمهورية مصر العربية ، وزارة المالية : البيان المالى عن مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠١١/ ٢٠١٢.

٣٠٣- جمهورية مصرالعربية ،وزارة المالية : البيان المالى عن مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠١٢/ ٢٠١٣.

٣٠٤- جمهورية مصر العربية ، وزارة المالية : البيان المالى عن مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠١٣/٢٠١٤ .

٣٠٥- جمهورية مصر العربية ، وزارة المالية : بيان بالناتج المحلى الإجمالى ،وصافى الدين العام لأعوام (٢٠١٢ / ٢٠١٣) ، ٢٠١٣ .

٣٠٦- جمهورية مصر العربية وزارة المالية : بيان عن التوزيع النسبى للمصروفات العامة على التعليم ، القاهرة ، ٢٠١٣.

٣٠٧- جمهورية مصر العربية ، وزارة المالية : البيان المالى للموازنة العامة للسنوات من ٢٠٠٧ / ٢٠٠٨ – ٢٠١٣/ ٢٠١٤ ، القاهرة ، ٢٠١٣..

ى – المواقع الإلكترونية

٣٠٨- أبوبكر الجندى : ارتفاع عدد طلبات براءات الاختراع للمصريين ، موقع بعنوان شعب مصر بتاريخ الأربعاء ١٧ يوليو٢٠١٣م،

Available at: http://www.egyptianpeople.com/default_news.php?id=88490

٣٠٩- أحمد عبد الدايم على : أسباب اندلاع الثورة الشعبية ضد حكم الإخوان ، الهيئة العامة للاستعلامات ، بتاريخ ٢٠ يونيو٢٠١٤م ، متاح على الرابط التالى :

http://www.sis.gov.eg/Ar/Templates/Articles/tmpArticles.aspx.

٣١٠- أحمد عماد دردير: قرار جمهورى بتشكيل مجلس استشارى لكبارعلماء وخبراء مصر ، موقع المصدر، القاهرة ، الثلاثاء ٩سبتمبر٢٠١٤، متاح على الرابط التالى :

www.almasdar.com

٣١١- البنك الدولى : مراجعات لسياسات التعليم الوطنية التعليم العالى فى مصر ، ٢٠١٠ ،ص ٢١، متاح على الرابط التالى:www.oecd.org/publishing/corrigenda.

٣١٢- البنك الدولى:"التعليم العالى فى مصر"،منظمة التعاون والتنمية فى الميدان الاقتصادى والبنك الدولى،٢٠١١، متاح على الرابط التالى

www.oecd.org/publishing/corrigenda.

٣١٣- الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، جمهورية مصر العربية : بيان بالتوزيع العددى والنسبى للإنفاق الحكومى على التعليم ٢٠٠٩ /٢٠١٠ متاح على الرابط التالى :

www.msrintranet.capmas.gov.eg

٣١٤- الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ، جمهورية مصر العربية : بيان بإجمالى قوة العمل فى الفترة من (٢٠٠٨- ٢٠١٢) ، متاح على الرابط التالى :

www.capas.gov.eg.

٣١٥- أنواع مصادرالمعلومات – موقع المعرفة على الرابط التالى: ./www.marefa.org/index.php

٣١٦- جمهورية مصر العربية ، الهيئة العامة للاستعلامات : أنظمة الاستثمار فى مصر،٢٠١٤على الرابط التالى :www.sis.gov.eg

٣١٧- جمهورية مصر العربية ، وزارة القوى العاملة والهجرة – صندوق التنمية المحلية ،فى الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، جمهورية مصر العربية ، متاح على الرابط التالى : www.capas.gov.eg...

٣١٨- حسين بن إبراهيم الشقيفى وآخرون : مصادر المعلومات من عصر المخطوطات إلى عصر الإنترنت ، كلية التربية ، جامعة أم القرى ، المملكة العربية السعودية على الرابط التالى: http://uqu.edu.sa/files2/tiny-mce/

٣١٩- رزق حمدان الريس: سبل الحد من انتشار الجريمة ، مؤسسة الوحدة للصحافة والطباعة والنشروالتوزيع، اللاذقية ، بتاريخ ٩ / ٢٠١٢/٧ متاح على الموقع التالى:www.wehda.alwehda.gov.sy.

٣٢٠- رضا صلاح الدين : السيسى يجتمع بأعضاء المجلس التخصصى للتعليم والبحث العلمى ، جريدة الوادى ،بتاريخ ٣٠ / ٩/ ٢٠١٤ متاح على الرابط التالى : elwadynews.com/Egypt-news/2014/09/30/52013.

٣٢١- سعيد حنا : المؤتمرات والبحث العلمى فى الوطن العربى ، جريدة المعلوماتية ،العدد (٢٦) ٢٠١٢ على الرابط التالى:www.informag.news.sy.

٣٢٢- سعيد أحمد صالح : العنف يحرق الجامعات ، الأهرام بتاريخ ١من أبريل ٢٠١٤، السنة (١٣٨) ، العدد(٤٦٥٠٢) متاح على الرابط التالى:www.ahram.org.eg.

٣٢٣- سلوى العنترى : أولويات الإنفاق العام على التعليم ، جريدة الأهرام ، السنة (١٣٨) ، العدد (٤٦٤٩٣) ، بتاريخ ٢٣ مارس ٢٠١٤متاح على الرابط التالى : www.ahram.org.eg

٣٢٤- شيماء عبد الله : الاستثمارات الموجهة للعدالة الاجتماعية ، بوابة روزاليوسف ، بتاريخ ٥ يوليو ٢٠١٤ متاح على الرابط التالى :www.rosaelyoussef.com

٣٢٥- صالح عبدالله العمرى : مدونة مقررمصادر المعلومات ، على الرابط التالى:
.sourmation.blogspot.com/2012/03/blog-post-15.html

٣٢٦- عبد الله أحمد عبد الله المصراتى : الظاهرة الإجرامية ..الماهية والتفسيربمنظور اجتماعى معاصر ، قراءة اجتماعية معاصرة فى النظريات المفسرة للجريمة والإنحراف ، ورقة عمل مقدمة لموقع المنشاوى للدراسات والبحوث،ص ٥٢ ، متاح على الموقع التالى:www.minshawi.com

٣٢٧- عبد الله شحاتة : الاقتصاد السياسى لتحديد أولويات الإنفاق العامة...رؤية عامة ، شركاء التنمية للبحوث والاستشارات والتدريب ،٢٠١١ متاح على الرابط التالى : http://www.pidegypt.org

٣٢٨- عفاف شمدين : استخدامات تكنولوجيا المعلومات وانعكاساتها على قوانين وأنظمة العمل،٢٠١٢ ، متاح على الرابط التالى:

www.css.escwa.org.Ib/ICTD/1433/css.escwa.or.

٣٢٩- ماجد الجميل : أسواق المال ، مجلة الاقتصادية ، العدد (٧١٠٠) ، بتاريخ ٨ جمادى أول ١٤٣٤هـ/٢٠مارس ٢٠١٣م

٣٣٠- Availableat:http://www.aleqt.com/2013/03/20/article_740832.html

٣٣١- محمد جمال الدين درويش : مصرومجتمع المعلومات ،٢٠١١ ،ورقة بحثية ، ص٢٣ ، متاح على الرابط التالى : www.mafhoum.com

٣٣٢- محمد محسوب : أكاديمية البحث العلمى:٤٦٥ براءة اختراع منها ٨٦ للمصريين ، جريدة اليوم السابع ، بتاريخ الإثنين ٢١ يوليو٢٠١٤، متاح على الرابط التالى : http://www.youm.7.com

٣٣٣- مدحت نافع: قراءة عن مشاركة مصر البنك وصندوق النقد الدولى وتعزيز التعاون الاقتصادى ، بتاريخ ٩ / ١٠ / ٢٠١٤،متاح على الرابط التالى : https://www.youtube.com/watch?v=uj-nMIgNNJs

٣٣٤- محمد ناهض القويز: البحث العلمى فى العالم العربى ، جريدة الرياض ، العدد (١٣٣٧٣) ، ٢٠١٢/٣/٢٣ متاح على الرابط التالى : http://www.alriyadh.com/2005/02/03/article36117.htm1

٣٣٥- مها أبو ودن : تراجع عجزالموازنة إلى ٩،٣% بنهاية مايوالماضى ، جريدة المال ، بتاريخ ٢٠١٤/٧/٥ متاح على الموقع التالى : www.almalnews.com.

٣٣٦- همام سرحان : الاقتصاد المصرى فى وضع بالغ الصعوبة ، بتاريخ ٣٠ مارس ٢٠١٤ متاح على الرابط التالى : ww.swissinfo.ch.

٣٣٧- جمهورية مصر العربية ، وزارة التخطيط : المؤشرات الأولية للربع الثالث (يناير- مارس) والتسعة شهور الأولى من عام ٢٠١٣ / ٢٠١٤ ، يونيو ٢٠١٤.على الرابط التالى : www.mop.gov.eg

٣٣٨- جمهورية مصر العربية ، وزارة المالية : خطة الموازنة العامة للدولة لعام ٢٠١٤/٢٠١٥، متاح على الرابط التالى : www.mop.gov.eg

ثانيا : المراجع الأجنبية

A-Book

339- Anderson J ; Public Policy Making ,4th Edition,Houghton Mifflin Company,New York,2000 .

340- David Carr , and Johnn Hans ; Education Policy and the Politics of Change,T.J.Press, New York , Pads Roue, Ltd., 1997.

341- Millan, J & Schumacher ,S ؛ Research in Education, Longman Publishers , USA , 2001.

342- Sandra Taylor; Education Policy and the Politics of Change,T.J.Press, New York,Pads Roue,Ltd.,1997 .

343- U.S.Department of Education ; Progress of Education in the United States of America , 1990-1994 .

344- Vanessa Peacock for Community Child Care; Effective Policy Development, Children's Service Central in Co- Operative, NSW, Australian, 2009.

B- Researches, studies, and periodicals

345- Aref T.M.Atari ؛ Privatization of Higher Eduation and its Implication to the Institution of Higher Learning , A case study , Vol .2 ، October. 2000 , Muscat , Sultanate of Oman , 2000 ..

346- Asian Development Bank; Our Framework Policies and Strategies , Unesco , 2003.

347- Deaton, Russ ؛ The Funding Formula as a Higher Education Policy Tool in Tennessee , Vanderbilt University , 2005.

348- GUNI ؛ Higher Education in the World 3 :New Challenges and Emerging Roles for Human and Social Development,Co– Published by the Global University Network for Innovation(GUNI) and Palgrave Macmillan.2009.

349- Hutchings ,Pat and Park , Menlo ؛ Ethics of Inquiry , Issues in Teaching and Learning , Los – Angeles ,CA:Camegie Foundation for the Advancement of Teaching , 2002 .

350- Kezar, Adranna and Associates ; Higher Education for the Public Good : Emerging Voices from a National Movement, San – Francisco, CA: Jossey – Bass , 2005.

351- Lafer ,G ؛ . Graduate Student Unions: Organizing in a changed academic economy, Labor Studies Journal , Vol . 28 (2) , 2003 .

352- Mcloughlin,Carla , and Morris , Anne ؛ Uk Public Libraries : Roles in A dult Literacy provision, Journal of Librarianship and Information Science 36 (1) ,2004 .

353- Nath , L and Novaglia , M ؛ Cheating on Multiple – Choice Exams : Monitoring , Assessment , and an Optional Assignment ، College Teaching , 2009.

354- Walaka .J ؛ Policy Interaction and Policy Implementation, A Case of School Merger Under Duress, Educational Management and Administration, Vol. 24 , No. 3 , 1996 .

355- World Bank ؛ Improving Quality Equality and Efficiency in the Education Sector:Fostering a Competent Generation of Youth , Education Sector Policy Note , Human Development Group,Middle East and North Africa Region, World Bank, 2007.

C -Conferences, Workshops, and Meetings

356- Schlemper, B ؛ Higher Education in the society of 21st century changes and Definitions in Institutional Policy,Held in Thailand ,1-4 December, 1997, UNESCO-NGOS.collective consultation of Higher Education, ,2nd ed, 1998.

D-Reports&documents

357- Borland , Jeff & Others ; Returns To Investment in Higher Education,Report To the Vice Chancellor ,The University of Melbourne, 2000.

358- ENCC ؛ The Seventh Egyptian Competitiveness Report,"Green Egypt:A Vision for Tomorrow",2010.

359- Institute of National Planning and UNDP Egypt; Human Development Report 2010 , youth in Egypt:Building our Future,INP Publications,Cairo,2010.

360- Louise, G .White ؛ Technique and Practice , Political Analysis, Robert P.Clark ، ،Second Edition ،Brooks publishing Company, United States of America ، 1990.

361- Philip, Altbach ; Robert F. Arnove and Gail P. Kelly ; Comparative Education, Macmillan Publishing ,New York, 1996.

362- World Bank ؛ Inequality of Opportunity in Educational achievement ,Report No .70300 – EG. Washington D.C.World Bank ,Arab Republic of Egypt , 2012 .

363- World Bank ؛ MENA Development Report : The Road Not Traveled Education Reform in the Middle East and North Africa , Washington DC , USA , 2008.

E -Thesis

364- Gangolf Braband ؛ Federalism and higher education policy : A comparative study of Canada and Germany , Ph.D.dissertation, University of Belfast,Northern Ireland , 2004.

365- Kadry Ahmed El Araby" : Reinventing Educational Policies in Egypt, An Organizational Diagnoses Prospective", Ph.D. in Public Administration, Faculty of Economics & political science. Department of public administration, Cairo University, 2000.

366- Lopez,Francesca : Educational Policy and Scholastic Competence among English Language Learners ،Ph . D . dissertation , University of Arizona, United—States,2008.

367- Robert Francis Whiteley ; Fingernalls on The Blackboard A social Historical Narrative of Educational policy Making In British Columbia(1975-1989) Thesis For The Degree of Doctor of Philosophy , Simon Fraser University , 2000.

368- Tatiana Valerievna; Russian higher education:Changing policy perspectives and the role of the World Bank,the OECD,and the IMF",Ph.D.dissertation,University of Alberta,Canada.2007..

369- Tipenko.N,G" : The Economics of Education and Educational Policy", Ph.D.dissertation,University of Arizona, Tucson, AZ 85721, Arizona, United States, 2005.

370- Vasquez Rafael ; "Educational Policy for Indigenous Oaxacans : An interdisciplinary approach to bettering educational and social outcomes", M.A.dissertation,California State University,United States—California , 2007.

371- Xin,W.A : Policy Analysis of the Financing of Higher Education in China:Two decades reviewed , Ph.D.dissertation,The Florida State University,United States—Florida,2001.

F-Web sites

372- Celano, Donna and Neuman, Susan ; The Role of Public Libraries in Children,s Literacy Development:An Evaluation Report Harrisburg Pennsylvania Library Association, http://www.statelibrary.state.pa.us/libraries/lib/libraries/Role%20of%20 Libraries.pdf accessed November 30 , 2004..

373- Institute for Economics and Peace Global ; Peace Index , 2013 .Available at ,

http://www.visionofhumanity.org/sites/default/files/2013-Global-Peace-Index-Report-O.Pdf.

374- Lonsdale , M ؛ Impact of school libraries on student achievement :a review of the research, a report for the Australian School Libraries Association Melbourne:Australian Council for Educational .Available at

http://www.asla.org.au/research/research.pdf , accessed November 29, 2004.

375- UNCTAD Information Economy Report , 2012.Available at, http://unctad.org/en/publications Library/ier2012-en.pdf.

376- World Bank ؛ World Data Bank,World Development Indicators (WDI& (Global Development Finance(GDF) . URL:http://databank.worldbank.erg/ddp/home.do

377- World Economic Forum" ؛ The Global Information Technology Report" 2013 . Available at

http://www3.weforum.org/docs/Global-IT-Report-2013.pdf.